المحتويات

المقدمة

الفصل الأول: المرجعية التاريخية للسياسة الاسبانية في قضية الصحراء الغربية.

المبحث الأول: حيثيات نزاع الصحراء الغربية.

المطلب الأول: عناصر النزاع في الصحراء الغربية.

المطلب الثاني: الأسباب الهيكلية للنزاع.

المطلب الثالث: دور المنظمات الدولية.

المبحث الثاني: المسؤولية التاريخية لإسبانيا تجاه الصحراء الغربية.

المطلب الأول: الاحتلال الاسباني لإقليم الصحراء الغربية.

المطلب الثاني: الانسحاب الإسباني من إقليم الصحراء الغربية.

المطلب الثالث: اتفاق مدريد وانعكاساته على القضية الصحراوية.

الفصل الثاني: المحددات الداخلية للسياسة الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية.

المبحث الأول: الفواعل الداخلية للسياسة الاسبانية تجاه الصحراء الغربية.

المطلب الأول: الموقف الاسباني الرسمي.

المطلب الثاني: مواقف الأحزاب السياسية.

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني ووسائل الاعلام.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في الموقف الاسباني تجاه قضية الصحراء الغربية.

المطلب الأول: العوامل الإقليمية.

المطلب الثاني: العامل الاقتصادي.

المطلب الثالث: العوامل الأمنية ومسألة حقوق الإنسان.

الفصل الثالث: المحددات الخارجية المؤثرة في الموقف الاسباني تجاه الصحراء الغربية.

المبحث الأول: الأطر المتعددة الأطراف للسياسة الإسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية.

المطلب الأول: العضوية في المنظمات الدولية والإقليمية.

المطلب الثاني : التطلع إلى تفعيل انسجام دول الجنوب المتوسطي وأثره في المواقف الاسبانية تجاه الصحراء الغربية.

المبحث الثاني: أطر العلاقات الثنائية المؤثرة في المواقف الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية

المطلب الأول : خصوصية العلاقات الاسبانية ـ المغربية وأثرها في المواقف الاسبانية تجاه الصحراء الغربية.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الاسبانية ـالجزائرية وأثرها في مواقف إسبانيا تجاه قضية الصحراء الغربية.

المطلب الثالث: أثر المواقف الفرنسية والأمريكية في السياسة الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية.

الخاتمة

المقدمة

تكتسي العلاقات بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها السابقة اهتماما خاصا لدى الباحثين في حقل العلاقات الدولية، كما تحظى باهتمام وتتبع الفواعل التقليدية والحديثة في هذا الحقل. قد يكون مرد ذلك الاهتمام والفضول الجدلية التي تثيرها تلك العلاقات خاصة من خلال السعي وراء تحقيق التوازن بين المصالح الحيوية للدول واحترام الشرعية الدولية بالنسبة للدول الاستعمارية من جهة، والتطلع إلى لعب دور فعال في الساحة الدولية بما يخدم مصالحها وتحقيق استقلالها الفعلي عن المستعمر في شتى المجالات بالنسبة للدول التي تعرضت للاستعمار، من جهة أخرى. إن هذه المواقع المختلفة للدول قد تتقاطع وقد تتصادم منشئة بذلك حالة نزاعية جديدة، أو مؤدية إلى الحيلولة دون حل حالة نزاعية قائمة.

ولما كانت النزاعات الدولية اعقد واخطر مظاهر الصراع والتصادم بين الدول، وغالبا ما تنتج عن تنافر في المصالح بشكل مستمر ومتزايد، مما يخلق بؤرا للتوتر متفاوتة الحدة والخطورة بحسب الأطراف المتنازعة، ووزنها الاستراتيجي، وكذلك الاستراتيجيات التي تتبناها في إدارة النزاع، وفي الوسائل التي تسخرها لتحقيق أهدافها، فإن نزاع الصحراء الغربية لا يزال يشكل مجالا خصبا للدراسات والبحوث الأكاديمية والعملية التي تعني بالأسباب والمسارات والنتائج التي ترتبط بها ومواقف وأدوار مختلف الفواعل التي تتصل بها على مختلف المستويات.

في هذا السياق، تعتبر قضية الصحراء الغربية من النزاعات المعقدة، وهي كما لا يفوت أيا من الباحثين في الموضوع ذكره، آخر المستعمرات الإفريقية التي لم يكتمل فيها مسار الاستقلال، كما تشكل إحدى بؤر النزاع التي توتر العلاقات في شمال افريقيا، وحوض المتوسط.

بدأت بوادر النزاع في الصحراء الغربية في مناخ دولي ميزته موجة عارمة من حركات التحرر، التي عرفها النصف الثاني من القرن الماضي لغالبية الدول التي كانت مستعمرة، تمكنت من خلالها تلك الدول من تحصيل استقلالها. لكن تلك الموجة خلفت حالة نزاع ذي أصل استعماري، لا يزال في انتظار تطبيق القرارات الأممية التي تقضي بتنظيم استفتاء تقرير المصير في اطار تصفية الاستعمار. وقد يكون هذا العنصر من بين العناصر التي تدعوا إلى الفضول وتحث على دراسة هذه الحالة وتتبع السياسة التي تتبناها الوحدة الدولية المستعمرة تجاه مستعمرتها السابقة، والتي لم يسفر انسحاب الدولة الاسبانية التي كانت تحتلها عن نفس النتائج التي أفضت اليها مسارات التحرر في دول أخرى.

استعصى حل قضية الصحراء الغربية على الدول وعلى المنظمات الإقليمية والدولية أيضا، فلا الجامعة العربية، ولا منظمة الاتحاد الإفريقي، ولا حتى منظمة الأمم المتحدة، تمكنت، من تجاوز دور قاعدي في حل النزاع، للانتقال الى ترجمة هذا الدور عمليا في حالة الصحراء الغربية، مثلما ينص عليه ميثاق كل واحدة من المنظمات الثلاث.

شرعت منظمة الاتحاد الأفريقي بتكثيف النشاط بهدف تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، لكن تباينا كبيرا ظهر في آراء أعضائها بعد انسحاب الاستعمار الاسباني من هذه المستعمرة في سنة 1975. ظهر هذا الخلاف على اثر مطالبة المملكة المغربية بإقليم الصحراء الغربية ، ومعارضتها لمطالب جبهة البوليساريو بممارسة الحق في تقرير المصير وقبول عضويتها في المنظمة.

أما في اطار منظمة الأمم المتحدة، والتي سجلت لديها قضية الصحراء الغربية على مستوى لجنة تصفية الاستعمار، فقد عرف نشاطها تجاذبات عديدة في وضع الحلول التي أقرتها بهذا الصدد حيز الواقع. أصدرت المنظمة قرارات عديدة بواسطة كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي، كما كان لمحكمة العدل الدولية دورا في مسار هذا النزاع، حيث أصدرت رأيا استشاريا بطلب من المغرب، كرس بداية النزاع، ومن موريتانيا، وقد سعت المنظمة الى تنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية ولا تزال تسعى الى ذلك الى غاية اليوم، إلا أن حل القضية لا يزال عالقا.[1]

في ضوء ما سبق، تحاول هذه الدراسة معالجة سياسة إسبانيا تجاه قضية الصحراء الغربية، وذلك من خلال التعرض لمجموعة الفواعل والعوامل الداخلية والخارجية التي تحدد هذه السياسة، وخاصة في ظل علاقاتها مع دولتين مجاورتين تتبنيان مواقف متنافية بالنسبة لهذه القضية. إن هذه العلاقات تكتسي نوعا من الخصوصية نظرا للطريقة التي وقع بها انسحاب اسبانيا من هذه المستعمرة ونظرا أيضا لتلك المخلفات التي لا تزال تفرزها إلى غاية الآن على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية.

1. أهمية الدراسة

تستقي هذه الدراسة أهميتها من عدة عناصر، من بينها:

- دور اسبانيا بوصفها القوة المستعمرة سابقا في قضية الصحراء الغربية، ومسؤوليتها التاريخية في المسار الاستثنائي الذي اتخذته عملية تصفية الاستعمار من الإقليم الصحراوي، وتطور مواقفها تجاه الحركية التي تميز هذه القضية منذ ابرام اتفاقيات مدريد عام 1975؛

[1] http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/polesario/sec08.doc_cvt.htm, consulté le 30-10-2012.

- تحديد مدى ارتباط تعثر الحلول في الصحراء الغربية بالدور الاسباني، وكذلك تشخيص مختلف المحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر في مضمون وشكل السياسة الاسبانية تجاه هذه القضية.
- محاولة إبراز التطور في المواقف الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية
- التعرض، من خلال مختلف مراحل الدراسة، للاحتمالات الممكنة لدور فاصل لإسبانيا لحل قضية الصحراء الغربية ضمن محيطها القريب والبعيد، وعلى الخصوص علاقاتها الاستراتيجية بكل من الجزائر والمغرب الدولتان التان تتبنيان موقفين مختلفين تماما تجاه القضية و سبل حلها.

2. **مبررات اختيار الموضوع: الأهداف العلمية والعملية:** تتجلى أهمية الدراسة من خلال اعتبارين رئيسيين:

أ- **الاعتبار الأكاديمي:** حيث توفر حالة نزاع الصحراء الغربية ـ على الرغم من تعدد الدراسات الأكاديمية التي تتناولها بالتحليل ـ مجالا خصبا يسمح باختبار العديد من الفروض العلمية والنظريات التي تعنى بدراسة سياسات الدول في علاقاتها مع محيطها الخارجي. ويفرض استمرار النزاع عبر مختلف المراحل الزمنية التي عرفت فيها الظروف المحيطة به تغيرا في المعطيات الدولية، أهمية كبيرة للدراسات التي تتناوله، والتي قد تفتح آفاقا جديدة لتصور مآلات النزاع في ظل التطورات التي تطرأ على معطياته الداخلية والخارجية، والدور المحتمل لإسبانيا فيها.

كما تشكل السياسة الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية إحدى تلك الأوجه العديدة المتعلقة بالنزاع والتي تستدعي محاولة تشخيص المحددات التي تؤدي بإسبانيا إلى اتخاذ موقف بصيغة ما دون أخرى، إضافة إلى التجاذب ما بين احترام الشرعية الدولية والأهداف الجيوستراتيجية لها.

ب- **الاعتبار العملي:** يعتبر ملف الصحراء الغربية من أهم المحاور التي توليها السياسة الخارجية للجزائر أهمية خاصة، لا سيما وأن الأمر يتعلق بدولة مجاورة، ويفرز النزاع فيها آثارا مباشرة على الجزائر بموجب الموقع الجغرافي والواقع الاقتصادي، والسياسي، والأمني، وحتى الديمغرافي. وبالتالي فان هذه الدراسة قد تساهم في تعميق إدراك المسارات التي تتخذها سياسة إحدى الأطراف المعنية بهذه القضية وهي المملكة الاسبانية، والعناصر المعرفية التي تتحرك وفقها، مما يحيل على المداخل التي تمكن من التأثير في هذه المسارات في إطار الجهود الدولية المندرجة في العمل على التوصل لحل للقضية الصحراوية بما يتفق والقانون الدولي وقرارات منظمة الأمم المتحدة من خلال تنظيم استفتاء تقرير المصير.

إضافة إلى الاهتمام بالعلاقات المغاربية، والحركيات التي تميزها والتي تتراوح بين الصدام والتعاون والتي ترتبط بشكل خاص بقضية الصحراء الغربية كمتغير مهم في هذه الحركيات.

3. هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص محددات السياسة الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية، ودراسة إمكانية أن تلعب هذه المملكة دورا محوريا في حلها. كما تهتم بدراسة تأثير مجموعة من الفواعل والعوامل الداخلية والخارجية على هذه السياسة، بالإضافة إلى الحركية التي تدخلها على هذه السياسة علاقات اسبانيا بالمغرب والجزائر في ظل تناقض تصور كل من هذين البلدين للحل الملائم قانونيا وفعليا لمسألة الصحراء الغربية والدول التي تلعب دورا في منطقة المتوسط وفي سيرورة النزاع على غرار فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

4. الحدود الزمنية والمكانية للدراسة

تدور هذه الدراسة حول الفترة الزمنية الممتدة منذ 1975، تاريخ انسحاب اسبانيا من الصحراء الغربية وعقد اتفاقيات مدريد الثلاثية بينها وبين المغرب وموريتانيا بشأن إقليم الصحراء الغربية، إلى غاية اليوم. تجسد تلك الاتفاقيات، بغض النظرعن قيمتها القانونية والتي تحددها قواعد القانون الدولي، تغيرا في أطراف نزاع الصحراء الغربية، وهي الوضعية التي لا تزال قائمة إلى غاية الفترة الحالية.

أما الحدود المكانية للدراسة فتشمل كلا من إسبانيا، الصحراء الغربية.

5. الاشكالية الرئيسية: تظهر معالم المشكلة البحثية في التساؤل التالي:

ما هي المحددات التي تهيكل السياسة الإسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية؟

انطلاقا من هذه المشكلة البحثية كانت التساؤلات التالية:

- ما هي الأسس المرجعية للسياسة الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية ؟
- هل يمكن أن تكون المسؤولية التاريخية لإسبانيا تجاه إقليم الصحراء الغربية حافزا لتبنيها موقفا محددا أو عامل ضغط لإيجاد حل للقضية؟
- ما هي الفواعل والعوامل التي تلعب دورا في تحديد السياسة الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية؟
- هل يختلف الموقف الرسمي لإسبانيا عن مواقف الفواعل الأخرى غير الرسمية تجاه القضية الصحراوية؟
- كيف تتأثر مواقف اسبانيا تجاه قضية الصحراء الغربية بعلاقاتها مع كل من المغرب والجزائر؟ وبعلاقاتها مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية؟ وما مدى هذا التأثر؟
- هل يمكن تصور دور اسباني مُحدد في حل قضية الصحراء الغربية ؟

6. الفرضيات

- المرجعية التاريخية لقضية الصحراء الغربية ترتب مسؤولية متعددة الأبعاد على اسبانيا تجاهها.
- تلعب المحددات الداخلية في اسبانيا دورا في توجيه السياسة الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية.
- ترتبط السياسة الاسبانية تجاه الصحراء الغربية بمحصلة علاقاتها بالدول الأطراف والدول المعنية بهذا النزاع وحسابات الربح والخسارة المتعلقة بها.
- كلما توترت العلاقات الاسبانية ـ المغربية كلما اتجهت اسبانيا إلى تأييد الحل الأممي في الصحراء الغربية.
- للعلاقات الاسبانيةـالمغربية وزن وتأثير كبيرين على المواقف الاسبانية تجاه الصحراء الغربية من العلاقات الجزائريةـالاسبانية.
- الموقف الاسباني تجاه قضية الصحراء الغربية يؤثر ويتأثر بدرجات متفاوتة على مواقف المنظمات الدولية والإقليمية ، التي تنتمي إليها، تجاه هذه القضية.

7. السياق النظري

يشكل موضوع السياسة الخارجية الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية محور هذه الدراسة. ومن أجل القيام بتحليل هذا الموضوع في الاطار النظري والمنهجي الذي يوفر المفاهيم والأدوات العلمية التي من شأنها أن تصل بالباحث الى نتائج مفيدة، فإن هذه الدراسة اعتمدت على المعطيات النظرية التالية:

اذا كان تشخيص المصلحة القومية مرتبطا حسب "مورغان تو" بمفاهيم القوة، بحيث تكمن المصلحة في المواضع التي يمكن أن تتحقق فيها القوة، وإذا كانت القوة السياسية تعبر عن علاقة سيكولوجية بين من يمارسها ومن تمارس عليه، فإن قرار السياسة الخارجية يصبح بالضرورة مستوحى من المعطيات المرتبطة بممارسة القوة التي تحيل بدورها الى تلك العلاقة السيكولوجية بين الفاعل والمفعول به في السياسة الخارجية، ضمن منظومة علاقات دولية ذات هيكلة فوضوية.

بالنظر لما سبق، توفر نظرية الدور إطارا نظريا يسمح بتحليل السياسة الخارجية لدولة ما وفق العلاقة التي تربط بين مجموعة المتغيرات التي تلعب دورا في تحديدها وتوجيهها، من خلال الاقتراب من آليات اتخاذ القرار ومحاولة تشخيص المصلحة من أجل تفسير السلوك والمواقف (اقتراب جزئي) التي تتخذها دولة ما في محيطها الدولي تجاه قضية معينة.

يشير مصطلح "الدور" إلى مجموعة من "مواقف" في مجموعة اجتماعية منظمة ومعترف بها اجتماعيا من طرف أي فئة من الفاعلين [2]. ويعتبر "الدور" نتيجة لتصور الدولة لذاتها، وتوظيف القدرات المتوفرة لديها، ولقراءتها الخاصة لمحيطها الدولي. هذه العمليات الثلاث هي منتوج لاجتهادات وقرارات الدول والفاعلين الساهرين على شؤونها. بالتالي يتم تحديد دور الدولة من خلال تصور ذاتي للدولة نفسها، وتوظيف القدرات وقراءة خاصة للمحيط الدولي.[3]

عرفت نظرية الدور تطورا ملحوظا لمدة قاربت أربعة عقود في مجال علم النفس مع أعمال جورج ميل، وفي مجالات علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، وبرزت أولى تطبيقاتها في السياسة الخارجية بعد نشر هولستي سنة 1970 لدراسة قدم فيها تصورات للدور الوطني في تحليل السياسة الخارجية. لكن هولستي لم يركز على أغلب المفاهيم المرتبطة بها مثلما تطبق في مجال العلوم الاجتماعية، بل اكتفى بالاستعانة بفكرة بسيطة مفادها أن الذات ـ ويقصد بها في هذه الحالة قادة الدولة ـ قد تكتسب مجموعة متنوعة من المعتقدات أو الصور حول هوية الدولة، وافترض أن لهذه المفاهيم القومية دورا في تشكيل الطريقة التي تتصرف الدولة وفقها في النظام الدولي[4].

تقدم نظرية الدور اقترابا لدراسة السياسة الخارجية على ثلاثة مستويات: مستوى وصفي، ومستوى تنظيمي، ومستوى تفسيري، ما يتيح إمكانية إنجاز تحليل أعمق للسياسة الخارجية لبلد ما، المراد دراستها. وأثار العديد من المنظرين Holsti(1970)، Jervis(1976) ، وWalker (A1987)، و(Rosenau 1987؛ 1990) مزايا استخدام نظرية الدور، نظرا لثراء المفاهيم الوصفية التي تقدمها، والقدرة على إدراج مختلف المستويات التنظيمية في التحليل، وتعدد الإمكانيات التفسيرية لها[5] .

بالنسبة للاقتراب الوصفي، توفر نظرية الدور مفاهيم عديدة لتصنيف الصور والمعتقدات والهويات التي يطورها الأفراد والجماعات حول أنفسهم، وحول الآخرين. وكذلك أنواع المسارات (الحركيات) والهياكل التي تتحكم في تطبيقها في حالات معينة.

بالنسبة للاقتراب التنظيمي، تسمح نظرية الدور للمحلل بالتركيز على أي مستوى من مستويات التحليل المستعان بها عادة في دراسة السياسة الخارجية، إضافة إلى توطيد تلك المستويات من خلال حركية المسار التي تضم كلا من الفواعل والهياكل في تفاعلها معا.

---

[2] THIES Cameron G., Role Theory and Foreign Policy, University of Iowa, Department of Political Science, USA , May 2009, p4.

[3] عطاف أحمد ، درس في مقياس اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2011.

[4] THIES Cameron G., *op. cit*, p2.

[5] *Ibid*, p33.

يستقي الاقتراب التفسيري لنظرية الدور مفاهيمه من النظريات الوسيطة لنظرية الدور ويستعير مفاهيمه من المناهج النظرية الأخرى، حيث لا تحيل نظرية الدور إلى نظرية واحدة فقط، بل إلى مجموعة من النظريات، وتعتمد على منهج، أو منظور مبني على مركزية مفهوم الدور في الحياة الاجتماعية[6].

الصيغة الهيكلية، والوظيفية، والتنظيمية لنظرية الدور تحيل على الأدوار كسلوك ينتمي إلى موقف معين(أو مواقف) بدلا من الفاعلين الذين يتقمصونها أو يملونها. كما أن التقاطع الرمزي والاقترابات المعرفية لنظرية الدور تعتبر الأدوار ضمن أصناف السلوك، مثلما تبدوا للآخرين وكذلك مثلما يتصورها صاحب الدور، ويتم اختيارها، جزئيا، وفق متطلبات الظرف المعين.

يمكن أن تستخدم نظرية الدور في مختلف المستويات النموذجية من التحليل. ولا تقتصر على المستوى الفردي، كما أنها تحقق التكامل بين مختلف المستويات التقليدية للتحليل في دراسة السياسة الخارجية، وتحقق الترابط بين هذه الأخيرة ونظرية العلاقات الدولية[7]. قد يختلف المتغير التابع في أي دراسة لسياسة خارجية ما تعتمد على نظرية الدور، لكن معظم الدراسات تبني تحليلها على دور مكانة الأفراد في وسطهم الاجتماعي، أو كيفية أداء الدور من طرف الفرد الذي يتم اختياره.

كما يفضل تصور عدد كبير من الأدوار ما يعني أن يرتبط الفرد مع العديد من الأدوار التكميلية الأخرى في مختلف مجالات المجتمع، وبالتالي أكثر اندماجا في قواعد المجتمع. عدد الأدوار التي حددها باحثو السياسة الخارجية يختلف من دراسة إلى أخرى، ويرمي هذا التوجه إلى تجاوز النظرة التقليدية التي تعتبر أن هناك دورا واحدا يلعبه فاعل واحد في النظام الدولي هو الدولة. وتوصل هؤلاء الى أن هنالك تداخلا كبيرا بين مختلف الأدوار بما في ذلك، على سبيل المثال، المخالف للقيم العالمية، المتدخل / المتسلل، المستغل، المحرض الحرب، المطور، ومروج للقيم عالمية. هذه الأدوار تختلف وفق معايير الجرأة والخصوصية، فضلا عن وتيرتها في سياقات إقليمية مختلفة.[8]

يعتمد العديد من الدارسين على تصنيف الأدوار الذي طوره Holsti في (1970) ، والذي يضم 17 دورا يمكن أن تضطلع بها الدولة في العلاقات الدولية [9]، ويبني آخرون دراساتهم على مزيج من تصنيف Holsti وتصنيفات أخرى.

---

[6]THIES Cameron G., *op. cit*, p2.
[7]*Ibid*, p36.
[8]*Ibid*, p5.

[9]عطاف أحمد ، مرجع سابق.

ويلجأ محللون آخرون إلى التركيز على عدد محدد من الأدوار أو التركيز على دور واحد فقط لشرح خيار سياسة خارجية محددة، مثل ما إذا كانت الدولة سوف تتدخل في نزاع عرقي أو ديني ، أو أن تختار الانضمام إلى تحالف في حرب ما[10].

يشرح ROSENAU (1987) أن الأفراد الذين يتخذون قرارات السياسة الخارجية يواجهون قدرا كبيرا من الضغوط، نتيجة لتوقعات متضاربة للدور، يفرضها عليها موقعها في النظم الاجتماعية المحلية، والمؤسسات الحكومية، والمجتمع ، والتفاعل ضمن وحدة اتخاذ القرار. ويضيف أن الفاعلين يقومون بوضع سيناريوهات مختلفة تساعدهم على تحديد أي من الأدوار أكثر تلاؤما مع الأهداف المراد تحقيقها. هذه السيناريوهات قابلة للتكيف والتغير مع مختلف المراحل الزمنية ويمكن أن تصبح على درجة من التعقيد تجعل من الصعب التنبؤ بمآلاتها[11].

وفق نظرية الدور، يؤدي الأفراد دورا نسقيا محددا، حسب القيم السائدة في المجتمع، كما يحاولون الاستجابة للتوقعات التي يعبر عنها الفاعلون الآخرون في المجتمع. من جهة أخرى، تحرص الجماعة الاجتماعية على مراقبة كل فاعل في تنفيذه للدور، ومدى تطابق الدور مع قيم المجتمع. خوف الفاعل من العقوبة وسعيه لنيل المكافأة يجعلانه حريصا على أداء الدور بالصيغة التي تم تقنينها اجتماعيا وسيكولوجيا وسياسيا داخل الجماعة الاجتماعية.

تم اسقاط هذا الطرح على تحليل سلوك الدول باعتبارها أدوارا سياسية تقوم بها الدول في الساحة الدولية، وفق متطلبات المجتمع الاجتماعية والنسقية والسيكولوجية، وتخضع لعوامل متعددة: هوية المجتمعات، القيم السائدة، الخصائص القومية والدينية للمجتمع، الأيديولوجيا، التاريخ، المقومات السياسة والعسكرية والاقتصادية والجيوستراتيجية، وكذلك طبيعة النسق الدولي الذي يؤثر في أداء الدور. فصانع القرار يؤدي الدور الذي ينتظره منه المجتمع ، ولهذا الدور خصائص متعلقة بأهداف ومصالح الدولة التي تضع المعالم التي تضبط أداء الدور، من جهة، وبمعطيات الواقع الدولي ـ كالصراعات الاستراتيجية ـ التي تؤثر في توجهاته، من جهة أخرى.

8. الإطار المنهجي والمفاهيمي

أ- **منهجية البحث**: تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المداخل المنهجية والتقنيات البحثية بهدف توضيح تطور السياسة الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية. هذه المناهج هي:

[10] THIES Cameron G., *op. cit*, p6
[11] *Ibid*, p7

- منهج تحليل المضمون الذي يسمح بتحليل محتوى مجموعة من النصوص خاصة منها التصريحات الرسمية والقرارات الأممية، والمقالات المتخصصة منها والصحفية المتعلقة بموضوع الدراسة؛
- المنهج التاريخي لارتباط الموضوع بمعطيات تاريخية، تشكل الخلفية التي تنطلق منها هذه الدراسة في محاولة تحليل تفاعل المحددات التي تهيكل السياسة الإسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية.
- المنهج القانوني والمؤسساتي فيما يتعلق خاصة بتحديد الفواعل التي تهتم هذه الدراسة بتبيان مواقعها وأدوارها في السياسة الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية بالرجوع إلى النصوص والأطر القانونية التي تتحرك من خلالها.

ب- **الإطار المفاهيمي:**

يحتاج القيام بهذه الدراسة إلى التطرق لمجموعة من المفاهيم الأساسية منها مفهوم السياسة الخارجية، وكذا العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية.

- **السياسة الخارجية:**

تعتبر السياسة الخارجية حقل دراسة يسوده عدم التوافق حول تعريف موحد للسياسة الخارجية، ولم يحدث الاجماع على المقاربة التي تخضع لها ، كما أنها لا تستند الى مرجعية مرضية للجميع.

يعرف ريتشارد سنايدر السياسة الخارجية على أنها منهج للعمل، ومجموعة من القواعد، ويتم اختيار كل من المنهج والقواعد للتعامل مع مشكلة ما حدثت سابقا، أو تحدث حاليا، أو يحتمل حدوثها في المستقبل[12]، دون أن يفصل في كون فاعلي السياسة الخارجية رسميين أو غير رسميين. ويعرفها حامد الربيع على أنها: "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة النظامية"، ويعتبر أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور تندرج ضمن باب السياسة الخارجية.

عموما، تعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة من القرارات التي تأخذها الدول في شكل مواقف أو نشاطات ترمي من خلالها الى الدفاع عن مصلحتها الوطنية في محيطها الخارجي. و هي أداة ربط بين المجتمعات الوطنية وفضائها الخارجي. ويعتبر كريستوف هيل في كتابه the changing politics of foreign policy، أن "السياسة الخارجية هي الطريق الذي يحدث من خلاله النشاط السياسي في العلاقات الدولية"[13]

[12] تيقامونين ابراهيم، درس في مقياس نظرية السياسة الخارجية،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2011
[13] عطاف أحمد، مرجع سابق.

- **العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:**

يعبر صنع السياسة الخارجية عن نتاج مقومات وتفاعلات السياسة الداخلية التي تشكل امتدادا واستمرارية للأولى، بحيث تنعكس حالات القوة أو الضعف داخليا على السياسة الخارجية لدولة ما والعكس صحيح. وقد زادت عملية التفاعل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية تركيبا بحيث لم يعد من الممكن فصلهما عن بعضهما البعض، ما أفضى الى تأثر السياسة الخارجية بمعطيات الوضع الداخلي على عدة مستويات: الفرد، الجماعة، طبيعة العلاقات بين المؤسسات في النظام السياسي للدولة، القدرات الاقتصادية، الخصائص القيمية والاجتماعية.

9. **أساليب جمع المعلومات:** تمثلت أساليب جمع المعلومات في إطار هذا البحث في تحليل المضمون والمقابلة.

10. صعوبات البحث

لقد واجهت هذا البحث مجموعة من الصعوبات، لعل أهمها حساسية الموضوع المبحوث فيه، وكون النزاع لا يزال قائما في ظل تضارب للمواقف التي تتبناها أطراف النزاع من جهة، والدول المعنية والمهتمة به من جهة أخرى، وما يثيره التساؤل حول هذا الموضوع من تحفظات، وهو أيضا الأمر الذي يفرض تقصي الموضوعية إلى أقصى درجة ممكنة في البحث.

إضافة الى ذلك، الصعوبة اللغوية في الاطلاع على الانتاجات العلمية باللغة الاسبانية بالنسبة لدراسة تتناول السياسة الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية. ومن جهة أخرى، نقص واضح في المراجع التي تتناول بالدراسة السياسة الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية، واقتصار غالبية الدراسات التي تشير إلى اسبانيا في هذا الصدد على ما يصطلح عليه بـ"المسؤولية التاريخية" لإسبانيا تجاه قضية الصحراء الغربية.

11. محاور الدراسة

في صدد محاولة معالجة الإشكالية المطروحة ضمن هذه الدراسة، تتمحور خطوات البحث حول ثلاثة محاور رئيسة. يتعلق **المحور الأول** بالمرجعية التاريخية للسياسة الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية، ويتم التفصيل فيه من خلال تحديد أهم العناصر التي تعرف بالقضية الصحراوية أو تلك المتعلقة مباشرة بها (المبحث الأول)، والتعرض فيما يلي ذلك، للمرحلة التي عرفت الاحتلال الاسباني لإقليم الصحراء الغربية إلى غاية الانسحاب النهائي للقوات الاسبانية منه (المبحث الثاني).

في **المحور الثاني** تتعرض هذه الدراسة لمجموعة من المحددات الداخلية التي تدخل في صياغة السياسة الخارجية الاسبانية تجاه الصحراء الغربية إما مباشرة من خلال تواجدها في دائرة صنع القرار، أو بصفة غير مباشرة من خلال التأثير على المسارات التي يتخذها. يفصل هذا المحور إلى مجموعتين من المحددات الداخلية هما الفواعل (المبحث الأول) وكذلك العوامل المختلفة المرتبطة بموضوع الدراسة (المبحث الثاني).

أما **المحور الثالث**، فيتناول المحددات الخارجية التي تؤثر في السياسة الاسبانية تجاه الصحراء الغربية، إقليميا ودوليا. يتناول العنصر الأول من هذا المحور الأطر المتعددة الأطراف التي تأخذ اسبانيا عضويتها فيها بعين الاعتبار –تأثيرا وتأثرا- لدى صياغتها لمواقفها تجاه القضية محل الدراسة، بينما يفصل العنصر الثاني في تأثر تلك السياسة والمواقف بعلاقات اسبانيا بدولتين تلعبين أدوارا محورية في النزاع: المغرب كطرف فيه، والجزائر كدولة مهتمة به. بالإضافة إلى التعرض إلى مدى تأثر تلك السياسة بمواقف فرنسا والولايات المتحدة كقوتين لهما دور في توجيه سيرورة النزاع في الصحراء الغربية.

المبحث الأول: حيثيات نزاع الصحراء الغربية

يتيح تحديد العناصر الجوهرية لنزاع دولي ما، فهما أعمق لأسباب النزاع، وطبيعته، وحركته، وإمكانيات التوصل إلى حل له؛ وهي أيضا مجموعة العناصر التي ستمكن في مرحلة موالية من فهم سياسة دولة ما تجاه هذا النزاع. وعليه، سيتم التطرق في هذا الصدد إلى العناصر الأساسية المشكلة لنزاع الصحراء الغربية، وذلك بغرض الاقتراب من العناصر المعرفية التي ستساهم في توضيح مسارات السياسة الاسبانية تجاه هذه القضية.

تشمل تلك العناصر المشار إليها أعلاه كلا من تحديد المجال الجغرافي للنزاع، طبيعته، أطرافه، الفواعل الأخرى الدولية والمنظماتية التي تلعب أدوارا فيه، وطبيعة تلك الأدوار، إضافة إلى العامل التاريخي الذي يتيح تحديد البيئة التي ظهر وتطور فيها، وكذا تحديد العوامل التي أدت إلى تطور النزاع وأسست لمرحلة جديدة له في سنة 1975، ثم الانتقال إلى مستويات أعلى من العنف في فترات متقدمة منه، إلى غاية إعلان وقف إطلاق النار في 1991، و الوصول إلى المرحلة الحالية التي تتميز بوضع قائم طال أمده وما يميز النزاع فيها.

المطلب الأول: عناصر النزاع في الصحراء الغربية

إن دراسة السياسة التي تنتهجها اسبانيا تجاه قضية الصحراء الغربية يقتضي التعرف على العناصر المفتاحية التي تبين ماهية هذه القضية، وتتيح فهم تحرك مختلف الفواعل المرتبطة بها، وطبيعة ذلك الارتباط. لهذا الغرض، سيتم التعرض في هذا المطلب إلى تحديد مختلف الجوانب التي تساهم في تعريف النزاع في الصحراء الغربية.

1. المعطيات الجغرافية

يشمل إقليم الصحراء الغربية أراضي كل من الساقية الحمراء ووادي الذهب، وتبلغ مساحته 284000 كلم^2. وتقع في الشمال الغربي لأفريقيا، يحدها المغرب شمالا، والجزائر وموريتانيا شرقا، موريتانيا جنوبا، والمحيط الأطلسي غربا. تبلغ حدودها البرية 2054 كلم، وتتمتع بشريط ساحلي يبلغ طوله 1400 كلم[14]. يعتبر القرب الجغرافي لإقليم الصحراء الغربية من إقليم اسبانيا خاصة منه جزر الكناري التي تشترك مع الصحراء الغربية في حدود بحرية، عاملا لا يمكن إهماله في السياسة الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية[15].

[14] أنظر الخريطة الجغرافية للصحراء الغربية المعتمدة لدى منظمة الأمم المتحدة في الملحق رقم 1.

[15] يبدوا ذلك واضحا في الخريطة الجغرافية للملكة الإسبانية المدرجة في الملحق رقم 2.

2. طبيعة النزاع

إذا اعتمدنا التعريف السلبي، فإن نزاع الصحراء الغربية لا يشكل نزاعا مجتمعيا، ولا قوميا، ولا عرقيا، ولا دينيا ولا طبقيا. وإذا اعتمدنا التعريف الايجابي، فهو نزاع دولي ذو طبيعة سياسية بين دولة هي المملكة المغربية، وحركة تحررية وطنية تمثلها جبهة البوليساريو[16]. هذه الوضعية تجعل الطرفين في وضع متوازي من حيث البحث عن تحقيق الهدف الذي يرسمه كل طرف من خلال القوة والحوار وكذا التحالفات الدولية.

من زاوية تسوية النزاعات، يدخل نزاع الصحراء الغربية في سياق ما يسميه« Edward Rice » بحروب الصنف الثالث « guerres du troisième type » وهذا الصنف يحيل على النزاعات التي تبحث فيها الجماعات البشرية عن إنشاء دول خاصة بها في حروب التحرير الوطنية،[17] والتي تكون مستقلة عن الدولة المستعمرة.

كما تصنف منظمة الأمم المتحدة قضية الصحراء الغربية على أنها مسألة تصفية استعمار، وأن إقليم الصحراء الغربية هو إقليم غير مستقل، مسجل على مستوى اللجنة الرابعة المكلفة بتصفية الاستعمار وتطبيق الإعلان 1514 بهذا الشأن، التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

غالبا ما يوصف نزاع الصحراء الغربية بانه "نزاع منسي" او "نزاع مجمد"، يتواصل منذ 1975 و تنجر عن عدم حله العديد من الآثار السلبية، على الشعب الصحراوي أولا بحيث لم يتمكن بعد من تقرير مصيره من أجل تكريس جهوده للتنمية، وعلى انسجام وتطور المنطقة التي يدور فيها، إذ لا يمكن تصور انسجام في منطقة تعرف بؤرة نزاع قائم، اتحاد المغرب العربي منذ نشأته في فيفري 1989.

يصر المغرب على اعتبار أن النزاع في الصحراء الغربية يؤثر في العلاقات الثنائية الجزائرية – المغربية، إذ تحاول المملكة المغربية إقحام الجزائر كطرف في النزاع بدل جبهة البوليساريو الطرف الثاني الذي أقرته المعطيات التاريخية والميدانية والقانونية والأممية، كممثل وحيد وشرعي للشعب الصحراوي. كما يؤثر النزاع في الصحراء الغربية على تطور المنطقة المغاربية عموما، وينعكس ذلك على التعاملات الاقتصادية داخلها[18].

---

[16] الجبهة الشعبية لتحرير واد الذهب والساقية الحمراء

[17] SIDI M. Omar**," Analyses du Conflit du Sahara Occidental",** South Africa- Algeria – Western Sahara relations, Volume 2, Publication issued by the south Africa Embassy in Algeria, 2010, page 21-26, p21

[18] تمثل المبادلات بين دول المغرب 1,3٪ فقط من تجارتها الخارجية، وهي إحدى النسب الإقليمية الأكثر انخفاضا في مناطق العالم (بشير يحي زبير إلى هذه النسبة في المرجع المعنون "نزاع الصحراء الغربية:رهانات إقليمية ودولية" لعام 2010).

من جهة أخرى، يؤثر نزاع الصحراء الغربية على العلاقات في حوض المتوسط، بين اسبانيا وكل من المغرب، والجزائر من جهة وبين فرنسا والجزائر من جهة أخرى، لاختلاف المواقع والمواقف التي تتحرك منها كل دولة بالنسبة للنزاع في الصحراء الغربية.

كما يستفيد أحد طرفي النزاع –المغرب- من دعم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، لكن هذا الدعم لم ينجح في فرض الطرح المغربي، لانتفائه بموجب قواعد القانون الدولي، الذي يصب تطبيق أحكامه باتجاه موقف ومطالب جبهة البوليساريو ويعترف للصحراويين بالحق في الاستقلال إذا قرروا ذلك، من خلال استفتاء تقرير المصير منصف وعادل[19]. أما اسبانيا، فيدخل معطى قضية الصحراء الغربية بقوة في علاقاتها مع المغرب خاصة كونه طرفا في النزاع وبدرجة أقل في علاقاتها مع الجزائر إذ لا تشكل هذه الأخيرة طرفا في النزاع بل دولة مهتمة به تؤيد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وهذا ما سيتم التفصيل فيه في العناصر القادمة للبحث.

3. الأطراف المتنازعة

يشكل تشخيص الأطراف المتنازعة وعلاقات القوة بينها، والمسائل الأساسية التي يدور حولها النزاع، ومصالح كل طرف منها حسب الأوضاع التي يحتمل أن يؤول إليها، إحدى أدوات التحليل الرئيسية.
في قضية الحال، يدور النزاع بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية، باعتبارهما طرفي النزاع بعد إبرام اتفاقيات مدريد وانسحاب اسبانيا من الأراضي الصحراوية سنة 1975، وانسحاب موريتانيا من واد الذهب في 1979. كما يمكن التمييز بين هذين الطرفين والدول المعنية أو المهتمة بالنزاع. تحدد هذه الأطراف والدول المعنية أو المهتمة كالتالي:

أ- **أطراف النزاع:** تشكل أطراف النزاع في الصحراء الغربية مثلما عرفتها منظمة الأمم المتحدة من جبهة البوليساريو ممثلة للشعب الصحراوي و المملكة المغربية.

- جبهة البوليساريو: الممثل الشرعي الوحيد لشعب الصحراء الغربية، وتطالب بالاستقلال، من خلال استفتاء تقرير المصير وفق قرارات الأمم المتحدة.
- المملكة المغربية: وتطالب بضم إقليم الصحراء الغربية إلى أراضيها على أساس "الحق التاريخي"، والذي دحضه الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، التي نفت في ذات الرأي وجود علاقات سيادة للمغرب على إقليم الصحراء الغربية. في الميدان تحتل المملكة المغربية جزءا من الأراضي التابعة للصحراء الغربية.

[19]. ZOUBIR. Yahia. H, **Le conflit du Sahara Occidental Enjeux régionaux et internationaux**, CERI, CNRS, Paris, février 2010, p2.

ب- الدول المهتمة بالنزاع

تشترك الصحراء الغربية في حدود برية مع كل من الجزائر وموريتانيا، وبالإضافة إلى هذا العامل الجغرافي، تبلورت مجموعة من العناصر الأخرى التاريخية والسياسة والأمنية جعلت هاتين الدوليتين تهتمان بالنزاع في الصحراء الغربية وتسعيان لحله وفق مقتضيات القانون الدولي واللوائح الأممية.

بالنسبة للجزائر فإن قضية الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار، تتولى حلها منظمة المتحدة، طرفاها هما المغرب والصحراء الغربية كبلد يسعى الى ممارسة حقه في تقرير المصير، كما أنها لا تشكل محور صراع ثنائي جزائري-مغربي[20]، عكس ما يدفع به الطرف المغربي. وتساند الجزائر حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، ويشكل مسار ثورة التحرير الجزائرية التي استطاعت من خلالها تحصيل استقلالها مرجعا في مساندتها لحركات التحرر في مختلف أنحاء العالم، وتعتبر أن تطبيق قواعد القانون الدولي ضمن احترام مبادئ الأمم المتحدة تضمن ممارسة هذا الحق من خلال تنظيم استفتاء عادل ونزيه.

أما موريتانيا، فقد كانت طرفا في اتفاقيات مدريد الثلاثية والتي سمحت لها باحتلال جزء من إقليم الصحراء الغربية، إلا أنها تراجعت عنه بموجب اتفاق مع جبهة البوليساريو في 1979، واعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

ج- الأطراف المعنية بالنزاع

تعتبر اسبانيا طرفا معنيا رئيسيا في نزاع الصحراء الغربية، فقد كانت القوة الاستعمارية السابقة لها، وصاحبة السلطة الإدارية على للإقليم، وبغض النظر عن القيمة القانونية لاتفاقيات مدريد التي انسحبت بموجبها من هذه المستعمرة، فإن هذه الاتفاقيات ذاتها تؤسس المملكة الاسبانية كطرف في إدارة إقليم الصحراء الغربية لفترة ما بعد 1975، ويخصها بتعيين الحاكم العام له، إلى جانب حاكمين نائبين يعينهما كل من المغرب وموريتانيا. لم تنجح الحكومات الاسبانية المتعاقبة في تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، وقد خلف ذلك نوعا من المسؤولية التاريخية ترتب عليها واجبات تجاه الصحراء الغربية وشعبها.

ويعتبر العديد من الملاحظين أن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا يملكان مفاتيح حل نزاع الصحراء الغربية نظرا لخصوصية علاقاتهما مع المملكة المغربية ومكانتهما في مجلس الأمن الدولي.

وعرفت مختلف مراحل النزاع في الصحراء الغربية تدخلا لمنظمتين معنيتين على المستويين الإقليمي والدولي، هما على التوالي منظمة الاتحاد الإفريقي، ومنظمة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في إطار هاتين المنظمتين، إلا أن قضية الصحراء الغربية لا تزال عالقة.

[20] مقابلة مع مدير العلاقات الأفريقية المتعددة الأطراف بوزارة الشؤون الخارجية بتاريخ 4 جوان 2012

المطلب الثاني: الأسباب الهيكلية للنزاع

تتمثل أسباب نزاع ما عموما في الوضعيات والعوامل التي تؤدي إلى نشوبه، وتطوره إلى مستويات عنف مختلفة. وتتعدد العوامل التي قد تؤدي إلى قيام النزاعات، ولا تنحصر في عامل واحد، بل تكون محصلة لمجموعة من الأسباب المتفاعلة فيما بينها بشكل ديناميكي طيلة فترة النزاع[21].

هناك أسباب هيكلية تشكل السياق العام للنزاع، بالنسبة للنزاع محل الدراسة، السبب الهيكلي الرئيسي تعارض مطالب طرفي النزاع، يتضح ذلك من خلال مطالبة المغرب بإقليم الصحراء الغربية كجزء من ترابه، واحتلاله لجزء منه عسكريا منذ 1975، في حين تطالب جبهة البوليساريو بالسماح للشعب الصحراوي بتقرير مصيره. أدى هذا الوضع إلى قيام مقاومة صحراوية مسلحة، امتدت حتى 1991، ولا يزال النزاع قائما في انتظار تطبيق القرارات المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة بهذا الخصوص.

تتعارض مواقف طرفي النزاع تماما، اذ يتمسك المغرب بطرحه القائل بحق استعادة إقليم مسلوب منه بالقوة، رغم انتفاء هذا الحق بموجب مقتضيات القانون الدولي المعبر عنها صراحة في أحكام الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، ومواقف الأمم المتحدة، وبالرغم من عدم اعتراف أي دولة أو منظمة بذاك الطرح. وترافع جبهة البوليساريو بحق الشعب الصحراوي في تأسيس دولة مستقلة لا يملك المغرب عليها أية سيادة قانونية، وتحريره من التواجد الأجنبي وتمكينه من ممارسة حقه المعترف به قانونا في تقرير مصيره[22].

تلعب هذه الأسباب الهيكلية دورا في السياسة التي تتبناها اسبانيا تجاه هذا النزاع. إذ لا يمكن للقوة المستعمرة سابقا تحديد معالم واتجاهات سياستها إزاء قضية الصحراء الغربية دون أن تأخذ بعين الاعتبار احتياجات ومصالح ومواقف الأطراف في النزاع أو أن تفترض منحى معينا لهذه الاحتياجات.

هذا التعارض في الأهداف والمصالح قد لا يفضي إلى تصور حلول قريبة للنزاع، ما أدى بالعديد من المنظرين إلى الانتقال من منطق التعبير عن موقف ما إزاء نزاع تكون فيه مصالح الأطراف متعارضة، والحلول صعبة التحقق، الى منطق إعادة تعريف أو تحديد النزاع وفقا للأسباب التي تكمن وراء نشوبه. قد تفضي هذه الطريقة إلى إيجاد حلول مرضية لكل طرف في النزاع بمعالجة الأسباب التي أدت إليه .

[21] SIDI M. Omar, *op. cit*, p23.
[22] Ibid, pp23-24 .

وينبغي كذلك التمييز بين الحاجات الإنسانية والمصالح المادية واللامادية، حيث أن المصالح والحاجات المادية قد تشكل مجالا للتفاوض يفضي إلى إيجاد معادلات مرضية لكل طرف، بينما لا تخضع الحاجات الإنسانية اللامادية كالهوية والأمن والاعتراف للتفاوض وهي غير قابلة للتنازل[23].

تتمثل مصالح المغرب في الحفاظ على النظام الملكي والإبقاء على نفوذه وسمعته الوطنية، و وبصفة جزئية على مشروعيته والتي ترتبط كثيرا وبصفة متشعبة بقضية الصحراء الغربية. من جهة أخرى، ترتبط تلك المصالح بالحفاظ على مصالح شخصية وجماعية لجماعات تشكل الصحراء الغربية مجالا لمصالحها الحيوية ويتعلق الأمر بالنظام العسكري الذي يتواجد جزء هام منه في الصحراء الغربية والطبقة السياسية ورجال الأعمال الذين ينتمون إلى "نظام المخزن"[24].

وتتمثل مصالح جبهة البوليساريو في تحقيق الاستقلال كمطلب محوري، ودحر الشعور الجماعي لدى الشعب الصحراوي بأن هويته مهاجمة ومغفلة، وأراضيه مسلوبة من طرف الدولة المغربية، الأمر الذي أدى به إلى اعتماد المقاومة المسلحة، إلى غاية 1991، وقبوله باتفاق السلام عندما قبل الطرف المغربي بتنظيم استفتاء تقرير المصير برعاية منظمة الأمم المتحدة.

إلا أن جو الحذر والحيطة وانعدام الثقة لا يزال سائدا، خاصة بعد تراجع المغرب عن الالتزام باستفتاء تقرير المصير مثلما نصت عليه خطة الأمم المتحدة، ومطالبته بتعديل صياغة الأسئلة التي سيشملها الاستفتاء، ورفضه لإدراج خيار الاستقلال ضمن تلك الأسئلة.

حركية النزاع

يترجم النزاع وضعا حركيا في تطور مستمر ، وحتى وإن بلغت الأطراف نقطة مسدودة، إلا أن خصائص النزاع لا تكف عن التغير، كما أن طريقة الاستجابة وردود الفعل من الأطراف والوسائل التي تستعملها للتوصل إلى أهدافها تؤثر وتوجه مسار النزاع، فكل فعل لطرف ما يحدد ردة فعل الطرف الآخر. بالتالي يحدد نموذج الفعل – رد الفعل حركة النزاع عموما [25].

مثلا: شكلت المسيرة الخضراء والاحتلال العسكري المغربي لأجزاء من إقليم الصحراء الغربية في نوفمبر 1975، أحداثا مفصلية أدت إلى نشوب النزاع بين الطرفين المغرب وجبهة البوليساريو. ثم تصاعدت وتيرة النزاع إلى غاية بداية الثمانينات، ومع بداية التسعينات تراجعت حدة النزاع مع بناء المغرب لجدران الحماية والتفكير في التكاليف الباهظة التي سيتحملها الطرفان إذا استمرت الحرب. تجلى للطرفين حينها أن الخيار العسكري لم يكن ليحل النزاع.

---

[23] SIDI M. Omar, *op.cit*, p24
[24] *Ibid*, p24
[25] *Ibid*, p24.

هذه الوضعية سمحت لمنظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا) ومنظمة الأمم المتحدة بالتدخل والتفاوض حول اتفاق سلام قبل به كل من الطرفين، مع وقف إطلاق النار تحت رعاية الأمم المتحدة سنة 1991، وهو اتفاق لا يزال ساري المفعول إلى غاية الآن. قد أدى هذا الاتفاق إلى التخفيف من حدة النزاع، لكنه من جهة أخرى أفضى إلى حالة لاحرب ولاسلم، يصعب معها تحديد مؤشرات توضح المآلات الممكنة والمحتملة للنزاع.

عرفت الحقبة الأخيرة للنزاع في الصحراء الغربية نشاطا مكثفا، تواصل من خلاله أجيال جديدة من الصحراويين مقاومة سلمية لتحصيل حقها في تقرير المصير من خلال عدة عناصر من بينها توعية المجموعة الدولية حول مسالة حقوق الإنسان، واستغلال الثروات الطبيعية الصحراوية. وتشكل حالة الناشطة امينتو حيدر مثالا موضحا لذلك، حيث أن التداعيات الدبلوماسية التي أحدثها إضراب هذه المناضلة الصحراوية عن الطعام، في نوفمبر 2009، كان لها اثر كبير، إلى حد جعل المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة "كرستوفر روس" يطلب في جلسة مغلقة لمجلس الأمن ألأممي في 28 جانفي 2010 إدراج مراقبة حقوق الإنسان في صلاحيات المينورسو[26] والتي تشكل قوة الأمن الأممية الوحيدة حتى ألان التي لا تملك هذه الصلاحيات بسبب اعتراض فرنسا على هذا المطلب في أفريل 2009[27].

يبقى حل النزاع عالقا نظرا للمواقف المتناقضة لطرفي النزاع، من جهة، و المصالح الجيوسياسية في المنطقة من جهة أخرى. ويلقى الموقف المغربي تشجيعا خارجيا يسمح له بممارسة ضغط في لقاءاته مع الجانب الصحراوي. في 1991 قبل الطرفان خطة سلام أممية تقتضي وقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء تقرير المصير. لكن كل محاولات تنظيم الاستفتاء قد باءت بالفشل. فموقف المغرب يعارض إدراج خيار الاستقلال ضمن خيارات استفتاء تقرير المصير، ويرفض مواصلة المفاوضات إذا كان هنالك طرح للموقف الصحراوي مع الخيارات الأخرى، متجاوزا بذلك توصيات الامم المتحدة والتي تؤكد ضرورة التفاوض دون شروط مسبقة، وبحسن نية، من أجل التوصل الى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين على أساس تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية حسب ما نصت عليه التوصية 1871(2009) لمجلس الامن، الصادرة بتاريخ 30 افريل 2009، وهي التوصية التي تمدد عهدة المينورسو حتى افريل 2010.[28]

يبدوا موقف جبهة البوليساريو أكثر مرونة، إذ لا ترفض هذه الأخيرة ادراج المقترح المغربي ضمن خيارات الاستفتاء لكنه يطلب أن يدرج كخيار ثالث إلى جانب خياري الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب، على الرغم من أن معطيات الواقع في الميدان تخدم الموقف المغربي الذي عزز تواجده المادي في إقليم الصحراء الغربية.

---

[26] بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية، أنشئت بموجب القرار 690 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في أفريل 1991

[27] ZOUBIR. Yahia. H, *op.cit*, p3.

[28] *Ibid*, p5.

وتفيد التجربة على مستوى مجلس الأمن أن الدول المساندة للمغرب لا ترغب في فرض حل يشمل خيار الاستقلال مثلما كان عليه الحال بخصوص خطة بيكر الثانية سنة 2003، التي لم تحز مصادقة مجلس الأمن رغم أن الولايات المتحدة لم ترفض هذا الحل، لكن الفيتو الفرنسي حال دون المصادقة عليه.

يمكن ملاحظة التوجه إلى شكل من الإجماع الضمني بين كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية واسبانيا على دعم مقترح الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب في 2007، وهو ما يعتبر اعترافا ضمنيا للمغرب "بحقوق سيادية" على الصحراء الغربية، رغم أنها في مواقفها الرسمية تخالف هذا التوجه[29]. بعد ان قدم المغرب ذلك المقترح، عقد لقاءا غير رسمي مع جبهة البوليساريو بالنمسا في الفترة من 10 الى4 اوت 2009، بتنظيم من المبعوث الشخصي "كرستوفر روس"، لكنه لم يحقق نتيجة ملموسة.

في الفترة الحالية، لا تبدوا معالم حل النزاع قريبة، وقد صرح مبعوث الأمم المتحدة للصحراء الغربية كريستوفر روس، بأنه من الواضح أن النزاع سيدوم، بحيث لم يرضى أي من الطرفين باعتبار مقترح الطرف الآخر كقاعدة وحيدة للتفاوض. بينما يواصل هو زياراته الميدانية إلى كل من الصحراء الغربية، والمغرب، والجزائر وإسبانيا، في شكل من التفاوض اللامباشر بين طرفي النزاع ومحاولة تفعيل دور الدول المهتمة والمعنية للتوصل لحل دائم

المطلب الثالث: دور المنظمات الدولية في نزاع الصحراء الغربية

عرف النصف الثاني من القرن العشرين تنامي دور المنظمات الدولية في حل النزاعات بين الدول على اختلاف طبيعة كل منها. يقوم ذلك النشاط على اعتبار أن الأطر المتعددة الأطراف تساعد على تحديد أرضية للتفاوض بين الأطراف المتنازعة

1. جهود منظمة الأمم المتحدة لحل النزاع في الصحراء الغربية

منذ أن انضمت اسبانيا إلى منظمة الأمم المتحدة سنة 1956، أصبحت قضية الصحراء الغربية الواقعة تحت السيطرة الاسبانية تسجل بانتظام في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة وطوال الفترة الممتدة من 1956 إلى 1962 طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة اسبانيا، باعتبارها الدولة القائمة على الإدارة، أن تقدم المزيد من المعلومات والتوضيحات حول تسييرها لشؤون إقليم الصحراء الغربية، وفيما يلي أهم المراحل التي طبعت نشاط الأمم المتحدة بهذا الخصوص.

[29] ZOUBIR. Yahia. H, *op.cit*, p4.

قدمت اللجنة الخاصة بالأمم المتحدة المعنية بحالة تنفيذ القرار 1514(15)، في 14 ديسمبر 1964، مقترح قرارا تطالب فيه اسبانيا بتمكين السكان الصحراويين من ممارسة حقهم في تقرير المصير، وقد حاز هذا القرار على مصادقة الجمعية العامة[30].

قادا الشعب الصحراوي ثورة شعبية ضد الاستعمار الاسباني، انتظمت منذ 1973 تحت قيادة جبهة البوليساريو. الأمر الذي استدعى، مع تنامي مطالب الصحراويين بالاستقلال، تدخلا أكبر لمنظمة الأمم المتحدة التي أوصت اسبانيا، منذ قراراتها الأولى، بإنهاء تواجدها في الصحراء الغربية. لكن نشاط المنظمة الأممية، بالنسبة لهذه القضية، اتجه إلى الحفاظ على فرص التفاوض، بدل أن تفرض تطبيق الحل الذي تقتضيه قواعد القانون الدولي.

أنشأت منظمة الأمم المتحدة بعثة لتقصي الحقائق بخصوص النزاع في الصحراء الغربية. وفي الفترة الممتدة بين ماي وجوان 1975، قدمت هذه البعثة التي كان يترأسها السفير سيمون اكي (Siméon AKE من ساحل العاج)، تقريرا وصف الحالة السائدة في الصحراء الغربية، وتضمن ما يلي :"*قد عبر السكان بصفة قطعية عن إرادتهم في الحصول على الاستقلال، وضد الأطماع التوسعية لكل من المغرب وموريتانيا وقد تجلى ذلك واضحا من خلال الاتصال بـ"الأغلبية الساحقة" من هؤلاء السكان*".[31]

واجهت المنظمة سنة 1975، قبيل الانسحاب الإسباني من إقليم الصحراء الغربية، موقفا يضع الجمعية العامة أمام وضعية أين سيكون عليها أن تصادق على قرارين متناقضان: الأول من اقتراح مغربي، يخطر باتفاق مدريد ويشير إلى مقتضياته، والثاني لا يعترف بهذا الاتفاق ويؤكد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ومسؤولية إسبانيا والأمم المتحدة في تطبيق هذا المبدأ، كما يدعو الأطراف المعنية بالامتناع عن أي عمل يتجاوز توصيات الجمعية العامة.

وفي سنة 1987، انعقدت الجمعية العامة وصادقت على قرار يؤكد أن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار يتم حلها على أساس ممارسة الشعب الصحراوي لحقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره والاستقلال، ويشير إلى القرار 104 الصادر عن منظمة الوحدة الإفريقية والذي يطلب من المغرب الدخول في مفاوضات مباشرة مع جبهة البوليساريو لوقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء تقرير المصير دون أي عائق إداري أو عسكري، تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة. تمت المصادقة على هذا القرار بـ 93 صوتا، و امتناع 49، و عدم مشاركة المغرب، الأمر الذي يترجم القبول الواسع الذي كانت تحظى به المقاومة الصحراوية في الأوساط الدولية.

---

[30] مذكرة حول الصحراء الغربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مقتطف من اعلان المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، كولومبو، أوت 1976، ص 16.

[31] نفس المرجع، ص 14

بعد حوالي عام، اتخذت منظمة الأمم المتحدة خطوة جديدة في طريق حل النزاع، ففي 11 أوت 1988، سلم الأمين العام للأمم المتحدة لكل من المغرب وجبهة البوليساريو مقترحات حل سلمي، وافق عليها الطرفان في 30 أوت 1988، مع التعبير عن مجموعة من التعليقات و الملاحظات. تشمل مقترحات الحل، المستوحاة من القرارات السابقة الصادرة عن الأمم المتحدة، خطة بمرحلتين:

أ- مرحلة أولى يتم فيها وقف إطلاق النار و إجلاء القوات المغربية المتواجدة في الإقليم الصحراوي حيث يتم تقليص القوات المغربية بوتيرة متناسبة، وبأعداد هامة وبصفة تدريجية.

ب- مرحلة ثانية تضم إنشاء بعثة ملاحظين أممية من أجل معاينة وقف القتال وتطبيق وقف إطلاق النار، تبادل الأسرى ، وتحديد مواقع الأطراف لدى وقف إطلاق النار والإبقاء على قواتهم في الأماكن المحددة من طرف الأمين العام للأمم المتحدة.

حددت الفترة التي تفصل وقف إطلاق النار عن تنظيم الاستفتاء مبدئيا بـ 24 أسبوعا، يشكل خلالها الأمين العام للأمم المتحدة السلطة الوصية والحصرية، المختصة في أي مسألة متعلقة بالاستفتاء وتنظيمه، ومراقبته، كما يكون مخولا لاتخاذ كل الإجراءات الضرورية لضمان حرية التنقل وأمن السكان، يساعده في ذلك مجموعة إسناد تسمى: MINURSO[32]، يؤسسها مجلس الأمن وتقر الجمعية العامة ميزانيتها، ومبعوث خاص للأمين العام إلى الصحراء الغربية[33].

منذ خريف 1989 صادقت الجمعية العامة بالإجماع على القرار 738(44)، الذي يترجم رغبة فعلية للوصول إلى تسوية النزاع. يؤكد هذا القرار أن قضية الصحراء الغربية يجب أن تحل بواسطة استفتاء تقرير المصير بدون عائق إداري أو عسكري، تنظمه وتراقبه الأمم المتحدة بالتعاون مع منضمة الوحدة الإفريقية، لكنه لم يؤكد على ضرورة التفاوض المباشر بين المغرب وجبهة البوليساريو.

إن القرارات واللوائح المشار إليها أعلاه ما هي إلا عينة من القرارات الأممية العديدة التي صدرت بخصوص قضية الصحراء الغربية، والتي يحيل كل منها على القرارات التي سبقته، ويشترك معها في التأكيد على أن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار وأن حلها يكون وفق مبدأ تقرير المصير بواسطة استفتاء حر وعادل.

---

[32] Mission des Nations Unis pour l'Organisation d'un Référendum au Sahara Occidental (voir carte de déploiement de cette mission en annexe 3).

[33] وهو المنصب الذي تداولت عليه العديد من الشخصيات، من بينها: Gros Espieu من الأوروغواي، Manz "بوهانس مانس" من سويسرا ، الذي عينه الأمين العام الاممي السابق "خافيير بيرليز دي كوبيلار" في 29افريل1991 ، و يعقوب خان KhanYakoubمن باكستان، الذي عينه الأمين العام الاممي السابق بطرس غالي عام 1992، الأمريكي جيمس بيكر الذي عينه الأمين العام الاممي السابق كوفي عنان عام 1997، وأخيرا كريستوفر روس من الولايات المتحدة الأمريكية، الذي عينه الأمين العام للأمم المتحدة الحالي بان كيمون منذ 2009.

لكن وبالرغم من كل القرارات والتوصيات الأممية، لم يتم بعد التوصل إلى تطبيق فعلي لخطة السلام، كما أن العديد من الصعوبات واجهت وتواجه إلى اليوم، تنظيم استفتاء تقرير المصير، على رأسها تحديد تشكيلة الجسم الانتخابي الذي سيعبر عن الرغبة الحرة إما في الاستقلال، أو الانضمام إلى المغرب.

في هذا السياق، كان المخطط الأول للأمين العام للأمم المتحدة ينص على أن كل الصحراويين الذين أحصتهم السلطات الإسبانية سنة ،1974 و البالغين من العمر 18 سنة أو أكثر، سيكون لهم الحق في التصويت لتقرير المصير، بغض النظر إن كانوا متواجدين داخل أو خارج إقليم الصحراء الغربية. ثم تقرر فيما بعد مراجعة ذلك الإحصاء لشطب أسماء الأموات، ولدراسة الطلبات الجديدة لأشخاص لم يشملهم احصاء 1974، ويعتبرون أن لهم الحق في التصويت لكونهم صحراويين 1974.

لكن وقع الاختلاف في قراءة كل من جبهة البوليساريو والمغرب لهذا الاتفاق، فقد اعتبرت جبهة البوليساريو إحصاء 1974 وافيا، وأن تكملته لا تكون إلا بصفة هامشية. بينما اعتبر المغرب أن العديد من "عشرات الآلاف" من الصحراويين لم يتم إحصاؤهم، و يجب تمكينهم من حق التصويت. ولم تفض المشاورات التي نظمها الأمين العام للأمم المتحدة بهذا الشأن إلى تطور فعلي حول شروط القبول للتصويت، ويبقى السؤال مطروحا حول إمكانية تنظيم الاستفتاء فعلا، وحول جدواه في الظروف الراهنة مع التركيبة السكانية الجديدة التي لا يمكن أن يخفى دور المغرب في تشكيلها.

إذا كان حل قضية الصحراء الغربية يعزى إلى منظمة الأمم المتحدة، مثلما لا تغفل مختلف الجهات الرسمية لمختلف الدول عن الإحالة اليه، فالواقع العملي وتحاليل الدارسين في حقل العلاقات الدولية تشير إلى أن مفتاح الحل تحوزه فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، لكونهما تملكان حق الفيتو في مجلس الأمن ولا تتوانيان عن استعماله، كما أنهما حتى وان لم تعترفا بسيادة المغرب على الإقليم إلا أنهما سمحتا لهذا الأخير بتعزيز موقفه وتواجده هناك.

وبما أن إنشاء دولة صحراوية يعتبر عامل لا استقرار للمملكة المغربية التي تملك فيها فرنسا مصالح اقتصادية سياسية عسكرية وثقافية كبيرة،[34] فإن الموقف الفرنسي يبدو واضحا نظرا لموقع المصالح الجيوسياسية، حيث لم تخفي الحكومات الفرنسية المتعاقبة عدم موافقتها على إنشاء دولة صحراوية قد تكون متأثرة بالنهج الجزائري[35] وقد تكون حليفة لها في المنطقة.

[34] تزود فرنسا المغرب بـ 70 بالمئة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكانت الشريك التجاري الاول له واهم مستثمر فيه، قبل أن تسبقها اسبانيا في السنوات الأخيرة لتحيلها على المرتبة الثانية بعدها.

[35] ZOUBIR. Yahia. H, *op.cit*, p6

2. الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية

اقترح المغرب على اسبانيا تقديم طلب مشترك للحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بخصوص الصحراء الغربية ، وبعد رفض اسبانيا لذلك المقترح قدم المغرب الطلب بصفة منفردة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بمساندة موريتانية.

أحالت الجمعية العامة للأمم المتحدة قضية الصحراء الغربية على محكمة العدل الدولية بواسطة القرار 3292 (29) المؤرخ في 13 ديسمبر 1974، والذي صوت عليه 88 عضو وامتنع 43 آخرون من بينهم الجزائر واسبانيا. وهكذا تقرر عرض القضية للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية . وتضمن نفس القرار دعوة اسبانيا لوقف الاستفتاء ما لم تقرر الجمعية العامة السياسة التي ستتبع على ضوء الرأي الاستشاري المنتظر إصداره من طرف المحكمة. تضمن طلب الاستشارة القانونية طرح سؤالين على محكمة العدل الدولية:

- هل كانت الصحراء الغربية (وادي الذهب والساقية الحمراء) حين استعمرتها اسبانيا إقليما بلا سيد؟
- إذا كانت الإجابة بالنفي، فما هي الروابط القانونية التي كانت موجودة بين هذا الإقليم والمملكة المغربية والكيان الموريتاني؟

اجتمعت المحكمة، وطلب كل من المغرب وموريتانيا تمكينهما من تعيين حَكَم توافقي عن كل منهما، وهو الطلب الذي وافقت عليه المحكمة بالنسبة للمغرب لاعتبارها أن هناك خلافا قانونيا حول إقليم الصحراء الغربية بين المغرب واسبانيا، ورفضته بالنسبة لموريتانيا لاعتبارها أنه لا وجود لمثل هذا الخلاف بالنسبة لها.

أنكرت اسبانيا طيلة سنوات أمام منظمة الأمم المتحدة، وحتى مناقشات محكمة العدل الدولية في سنة1975، أن يكون بينها وبين المغرب وموريتانيا أي نزاع حول قضية الصحراء الغربية وطرحت هي بذاتها هذه القضية على صيغة قضية تصفية إستعمار وتقرير مصير ,لكنها ما لبثت أن تحولت إلى مساندة الطرح المغربي والموريتاني منذ نوفمبر 1975. وجاء في العرض المكتوب الذي أحالته اسبانيا إلى محكمة العدل الدولية في مارس 1975 أن: "كل إقليم، غير مستقل، يتمتع بوضع قانوني خاص، يحميه القانون الدولي، وسكانه الأصليون هم أصحاب حق تقرير المصير[36].

[36] مذكرة حول الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 112ـ 113.

وقد عبر القاضي الاسباني "فريدريكو دي كاسترو" العضو في محكمة العدل الدولية، عن رأيه الخاص في وثيقة، مرفقة بفتوى المحكمة تضمنت ما يلي: "لم يكن لإسبانيا وليس لها اليوم ما يجعلها طرفا في نزاع، مع المغرب أو مع أية دولة أخرى، حول حجج السيادة الحالية أو الماضية، بخصوص بلد غير مستقل، يقع تحت حكمها. وليس في وسع اسبانيا أن تعترف بحق دولة أخرى في المطالبة بهذا الإقليم، ولا أن تسلم بوجود حجج السيادة عليه، ولا أن توافق على تقسيمه، ولا أن تقرر استثماره المشترك، ولا أن تخص نفسها بالسيادة عليه. كما لم تكن الدولة القائمة بالإدارة تجهل أنها لا تملك قدرة التحكم في حق تقرير مصير الشعب الصحراوي، ولا قدرة إنكار هذا الحق الذي اعترفت به الجمعية العامة، بموجب قراراتها الثمانية، المتخذة في هذا الشأن كما اعترفت به الأطراف المهتمة والمعنية"[37].

أما القاضي الفرنسي "اندري غرو" فكان رأيه الخاص كما يلي: "بعدما وافقت كل من الحكومتين الاسبانية والمغربية بصورة قاطعة على ان تعملا على تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، بواسطة إجراءات، تتخذ، ضمن هيئة الأمم المتحدة، فماذا يا ترى كان يمكن أن يكون رد الحكومة الاسبانية على الطلب الذي تقدمت به حكومة المغرب، بشأن حق إعادة ضم هذا الإقليم إلى المملكة المغربية، سوى أنها لا تملك، وحدها، صلاحية البت في هذه القضية التي تناقشها الحكومتان مع غيرهما ضمن مختلف هيئات الأمم المتحدة. وحتى فرَض ان اسبانيا قبلت تأييد مطلب الحكومة المغربية، فقد لا يكون لموقفها هذا أي مفعول قانوني على الصعيد الدولي"[38]

من جهتها، درست المحكمة العديد من المسائل المتعلقة بالاختصاص وشروط قبول الدعوة والتي أثارتها اسبانيا. هذه الأخيرة ذكرت بأنها رفضت أن تعرض الخلاف الذي بينها وبين المغرب على المحكمة، وقد عارضت أيضا التصويت عل القرار ، لانعدام شروط قبول الدعوة وفقا للقاعدة التي تفيد بان أية دولة لا تمثل أمام المحكمة دون رضاها، ما يجعل طلب الرأي غير مقبول.

رفضت محكمة العدل الدولية هذا الطرح، واعتبرت أن طلب الرأي الاستشاري لا يرمي فقط إلى حل الخلاف بين اسبانيا و المغرب، ولكنه يتعلق عموما بالظروف التي يمكن في ظلها تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، وفقا للقرار 1514 (15)، وتتساءل حول العلاقات بين هذا الإقليم وموريتانيا، وكذا السماح للجمعية العامة للأمم المتحدة بممارسة مهامها المتعلقة بتصفية الاستعمار من الاقليم كما ينبغي، ما يجعل طلب الرأي مقبولا.

[37] نفس المرجع ، ص 114

[38] نفس المرجع ، ص 115

صدر الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في 16 أكتوبر 1975، وقد أعتبر "جيلبرت قيوم" انه كان يستجيب لتطلعات كل من إسبانيا و الجزائر[39]، إذ أقر بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره. في مساء ذات اليوم، أعلن ملك المغرب "الحسن الثاني" في خطاب بث على التلفزيون المغربي أن محكمة العدل الدولية "استجابت للمغرب"، و أعلن عن تنظيم مسيرة خضراء بمشاركة 350000 مشارك إلى العيون. ورغم المواقف المناهضة لكل من إسبانيا والجزائر، أعطى الملك المغربي أوامره من أغادير بانطلاق المسيرة الخضراء في 5 نوفمبر 1975، وبتاريخ 6 نوفمبر كان المشاركون في المسيرة قد عبروا الحدود إلى الصحراء الغربية.

خلص رأي المحكمة إلى أن الصحراء الغربية لم تكن عند استعمارها من طرف إسبانيا أرضا بلا سيد، لكنها في ذات الوقت لم تكن خاضعة للسيادة المغربية، ولا حتى للكيان الموريتاني. كما أقرّ أن طبيعة الروابط القانونية التي ثبت وجودها بين إقليم الصحراء الغربية والمغرب وموريتانيا لا تشكل أي مانع لتطبيق أداء حق تقرير المصير في الصحراء الغربية. وفصل هذا الرأي في الأسئلة المطروحة على المحكمة كما يلي أن :

أ- الصحراء الغربية لم تكن إقليما بلا سيد سنة 1884، هذا الرأي صب جزئيا في نفس اتجاه الطرح المغربي والموريتاني المبني على اعتبار إقليم الصحراء الغربية خاضعا "للسيادة المغربية والموريتانية" قبل احتلاله من طرف اسبانيا، ما يوجب إعادته لدى تصفية الاستعمار إلى مالكه السابق . لكنه لا ينفي الطرح الذي قدمته اسبانيا معتبرة أن لدى احتلالها للصحراء الغربية سنة 1884لم تكن هذه الأخيرة تخضع لسيادة المغرب أو موريتانيا، ولا لسيادة أية دولة أخرى، وهذا ما يجعل حق تقرير المصير عائد للشعوب المحلية ولا يحق لأية دولة المطالبة بهذا الإقليم اثر تصفية الاستعمار منه.

ورد في رأي للمحكمة انه إذا كانت اسبانيا وصلت إلى سواحل الصحراء الغربية قبل 1884(الأمر الذي سيتم التفصيل فيه في المبحث الموالي) فان الاستعمار الفعلي بدأ من هذا التاريخ، ولا يهم إن كانت هنالك روابط قانونية بين الإقليم الصحراوي والمغرب في عهد المرابطين بل المهم تحديد نوع الرابط القانوني بينهما في هذا التاريخ (أي سنة 1884).

كانت الصحراء الغربية في 1884 مأهولة بقبائل منظمة وتحت سيادة رؤساء مؤهلين لتمثيلها. هؤلاء الرؤساء كانوا ابرموا اتفاقات مع la société espagnole des africanistes وملك اسبانيا تم على أساسها فرض الحماية على المنطقة.

[39]Guillaume Gilbert, **Les grandes crises internationales et le droit**, Edition du Seuil, Paris, septembre 1994, p114

ب- الروابط القانونية بين الصحراء الغربية والمغرب :

لقد أشارت المحكمة إلى أن مفهوم الروابط القانونية التي تبحث بشأنها تحيل على الروابط الموجودة آنذاك بين إقليم وشعب الصحراء الغربية، وكل من المغرب و موريتانيا، والتي من شأنها التأثير على تطبيق مبدأ تقرير المصير الحر والعادل، الذي يستدعي تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية إعماله. لذلك اعتبرت أن المسالة غير متعلقة بالسيادة بمعناها الكلاسيكي بل هي أوسع من ذلك، إذ تقتضي الإجابة عليها الأخذ بعين الاعتبار شروط العيش والتنظيم الاجتماعي الخاصين جدا في هذه المنطقة، المتميزة بالترحال (ترحال القبائل المتعددة)

أما الطرح المغربي فيرى ان المغرب مرتبط بالصحراء الغربية بممارسة عمومية للسيادة لم تعرف انقطاعا و لا نزاعا لقرون، و معتمدا في ذلك على مجموعة من الوثائق التاريخية إضافة إلى المعطى الجغرافي. لكن المحكمة اعتبرت أن هذه الوثائق لا تكفي ولا تقدم قيمة حاسمة بهذا الصدد، ذلك أن الأمر يتعلق بكيفية ممارسة السيادة في هذه المنطقة عند وقوعها تحت الاستعمار وفي الفترة التي سبقته مباشرة.

وقد أوضح الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية أن نمط ممارسة السلطة في المملكة المغربية آنذاك كان ذا طبيعة خاصة و مبنيا على الولاء الديني للسلطان، بدل أن يكون مبنيا على مفهوم الإقليم (تبعية الإقليم).

توصلت المحكمة إلى أن المغرب لم يمارس نشاطا سياديا فعليا وحصريا على إقليم الصحراء الغربية رغم وجود ولاءات للسلطان من طرف بعض القبائل التي كانت تعيش في الصحراء الغربية خاصة قبائل تكنة (Tekna)في الشمال. و بالتالي نفى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وجود سيادة مغربية بالمعنى التقليدي للكلمة على الإقليم المعني.

ت- الرابط القانوني بموريتانيا

خلصت محكمة العدل الدولية إلى عدم وجود أي رابط سيادي ولا حتى ولاء ما بين الصحراء الغربية (قبيلة بلاد شنغيتي) و الكيان الموريتاني. وشكل ذلك استبعادا كليا من طرف محكمة العدل الدولية لطرح اقتسام إقليم الصحراء الغربية بين المغرب و موريتانيا.

وقد خلص الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية إلى أن "فيما يخص كل من موريتانيا و المغرب كانت هناك روابط قانونية ذات أبعاد خاصة لكنها ليست روابط سيادة، وليس من شأنها منع تطبيق استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية مثلما ينص عليه القرار 1514 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة".

3. دور منظمة الاتحاد الإفريقي

تكتسي قضية الصحراء الغربية، على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية سابقا ـ الاتحاد الإفريقي حاليا منذ 2001ـ أهمية خاصة بحكم طبيعتها وانعكاساتها الحالية والمحتملة على محيطها القريب والبعيد. تعتبر قضية الصحراء الغربية قضية افريقية متعددة الأبعاد من حيث كونها مرتبطة بـ[40]تصفية الاستعمار في إفريقيا؛ وتفادي ما من شانه إن يؤدي بشعوب ودول افريقية (خاصة طرفي النزاع المغرب والصحراء الغربية) إلى مواجهة بعضها البعض وبالتالي عرقلة جهود التنمية الشاملة في القارة.

ينبغي الإشارة إلى أن إقرار مبدأ تصفية الاستعمار جاء بعد أن حققت شعوب من أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، من خلال حركات التحرر التي قامت بها نقلة نوعية في العلاقات الدولية على مستوياتها الثلاثة القانوني، والأخلاقي، والسياسي. وأكده ميثاق الأمم المتحدة سنة 1960 من خلال القرار 1514(15) الذي يحدد الأساليب والكيفيات التي تتم وفقها تصفية الاستعمار.

أصدرت منظمة الوحدة الإفريقية القرار ا رقم CM/RES/82 (الدورة السابعة) لمجلس الوزراء المنعقدة بأديس ابيبا من 31 إلى 4 نوفمبر 1966، عبرت فيه عن تأييد ها المطلق لكل جهد يرمي إلى تحرير جميع البلدان الإفريقية الواقعة تحت السيطرة الاسبانية دونما انتظار ودون أي شرط أو قيد (افني، الصحراء المسماة بالإسبانية، غينيا الاستوائية، وفرناندوبو) وطلبت من اسبانيا أن تشرع بكل جدية وحزم في تنفيذ الخطوات التي تؤدي إلى منح الحرية والاستقلال لجميع هذه المقاطعات وان تمتنع عن أي إجراء قد يخلق وضعا يهدد السلم والأمن في إفريقيا.

وقدمت منظمة الوحدة الأفريقية إلى الجمعية العامة للأمم خلال دورتها العشرين مبادرة باسم المجموعة الإفريقية تتضمن مقترح القرار رقم 2072 بتاريخ 16 ديسمبر 1965، لكنه اقتصر عند المصادقة عليه على حث اسبانيا على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتحرير الصحراء الغربية[41].

من جهة أخرى رفضت منظمة الوحدة الإفريقية، في الدورة الواحدة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، مشروع قرار يدعو اسبانيا إلى الدخول في مشاورة مع موريتانيا والمغرب، حيث لم يتضمن ذكر الجزائر، كما رفضت مشروعا أخر يطلب من الحكومة الاسبانية أن تدخل في مشاورات مع موريتانيا والمغرب وكل الأطراف الأخرى المعنية[42]، لكن صيغة الجمع هذه، المقصود بها الجزائر، هي التي تم اعتمادها في الأخير في القرار 2229 (د-21) المؤرخ في 28 ديسمبر 1966.

---

[40] مقابلة مع المدير الفرعي للمنظمات الاقليمية الفرعية والاندماج الاقليمي بوزارة الشؤون الخارجية، بتاريخ 13 جوان 2012.
[41] مذكرة حول الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 22
[42] نفس المرجع، ص ص 28-29

كما أصدرت المنظمة اثر انعقاد الدورة الثالثة عشرة لمجلس وزراء الدول الأعضاء بأديس ابيبا من 27 أوت إلى 6 سبتمبر 1969 قرار يحمل الرقم CM/RES/206 يؤكد من جديد "شرعية الكفاح القائم (.....) في الصحراء المسماة بالاسبانية"، كما طلبت من اسبانيا تطبيق القرار 2028(الدورة 23) الذي اعترفت بمقتضاه الجمعية العامة للأمم المتحدة، بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير غير القابل للتصرف. وأكدته بالقرار CM/RES/209 في الدورة 14 المنعقدة في فيفري 1970، والقرار CM/RES/234، في الدورة 15 المنعقدة في أوت 1970، الذي يطلب بإلحاح من اسبانيا تطبيق - دون تأخير- الإجراءات المتعلقة بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حق سكان الصحراء "المسماة بالإسبانية "في تقرير المصير[43].

وأمام الموقف الاسباني غير الحاسم في تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، اتخذ مجلس وزراء منضمة الوحدة الإفريقية القرار رقم (الدورة 15) CM /RES/272 المنعقدة في جوان 1972، في الرباط، تمت المصادقة عليه بالإجماع من طرف رؤساء الدول الإفريقية، وهو القرار الذي يعترف للشعب الصحراوي بحق التصرف في شؤونه بنفسه ويطالب بممارسة الصحراء الغربية لحقها في تقرير المصير والاستقلال. كما يكلف هذا القرار الدول الأعضاء المعنية مباشرة بتكثيف مجوداتها لحمل الحكومة الاسبانية على تطبيق القرار 2711 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بمبادرة من إفريقيا، ويقضي بتنظيم استفتاء تقرير المصير. وأكده قرار آخر صدر عن مجلس الوزراء ، خصص لنفس الموضوع في اجتماع مقديشو المنعقد من 6 إلى 11 يوليو 1974.

بعد "المسيرة الخضراء" التي نظمها المغرب إلى اقليم الصحراء الغربية، والانسحاب الاسباني منها، اجتمعت منضمة الوحدة الإفريقية في القمة 27 الاستثنائية، من 24 الى 29 جوان 1976، في بور لويس خصصتها لموضوع قضية الصحراء الغربية ، وصادق مجلس الوزراء على قرار يتضمن التأكيد على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره والاستقلال الوطني، طبقا لمبادئ منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ، ويطالب بالانسحاب العاجل لكل قوات الاحتلال الأجنبي، واحترام الوحدة الترابية للصحراء الغربية وسيادة الشعب الصحراوي.

أسست منظمة الوحدة الأفريقية- الاتحاد الإفريقي حاليا- في سنة 1976 لجنة حكماء لدراسة مسألة النزاع في الصحراء الغربية، وذلك تحسبا لعقد قمة استثنائية للبحث عن حل عادل ومنصف لها. وعلى ضوء تقرير تلك اللجنة، صادقت الدول الأعضاء في قمة منروفيا المنعقدة في سنة 1979 على توصية تقضي بوقف إطلاق النار في إقليم الصحراء الغربية وتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير، إضافة إلى تشكيل لجنة مكونة من 5 خمسة أعضاء تكون مهمتها تحديد إجراءات تنظم استفتاء تقرير المصير بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة.

[43] مذكرة حول الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 22

لقد عقد ت المنظمة العديد من الدورات الاستثنائية المخصصة لملف الصحراء الغربية على مستوى القمة، منها القمة الاستثنائية أديس ابيبا، واجتماع ليبرفيل في جوان 1977 واجتماع لوساكا 5 اكتوبر 1977)[44]. لكن كل تلك الاجتماعات، ومثلما تشير إليه معطيات الواقع الميداني، لم تتمكن من إيجاد سبيل لحل النزاع.

في قمة رؤساء الدول المنعقدة في (فري طاون free town) سنة 1980، طلبت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الانضمام إلى منظمة الوحدة الإفريقية وفق ما تنص عليه المادة 28 من ميثاقها. وقد عارض المغرب، مباشرة، قبول الجمهورية العربية الصحراوية كعضو، وأشار في تعليله إلى أن هذه الأخيرة ليست دولة سيدة ومستقلة بمفهوم المادة 28 من ميثاق المنظمة وأنه وفق المادة 27 من نفس الميثاق، يشترط توفر أغلبية ثلثي (3⁄2) رؤساء الدول و الحكومات الأعضاء في المنظمة لقبول العضوية. ولم يكن قد اعترف آنذاك بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية إلا أغلبية بسيطة من هذه الدول. لم ينبثق عن هذه القمة أي قرار لا بشأن طلب عضوية الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في المنظمة ولا بشأن الموقف والرد المغربي.

عقدت المنظمة في 1981إجتماع قمة في نيروبي ، أعلن فيه ملك المغرب "الحسن الثاني" موافقته على مبدأ تنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية تحت رقابة دولية. كما تم إنشاء لجنة تنفيذية لمحاولة تحديد آليات تنظيم استفتاء تقرير المصير بعد وقف إطلاق النار، تشمل سبعة أعضاء هي: غينيا ومالي ونيجيريا وسيراليون والسودان و تنزانيا ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية. اجتمعت هذه اللجنة في 1981 و1982 وأصدرت سلسلتين من التوصيات بخصوص وقف إطلاق النار والاستفتاء واقترحت أن تنظم هذا الاستفتاء إدارة بالنيابة، يقودها محافظ يعين بموافقة أطراف النزاع، وتكون الخيارات التي يشملها الاستفتاء الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب.

لكن الأوضاع آنذاك لم توفر شرط الاستقرار الذي كان حل القضية مرهونا به. وأعلن الأمين العام للمنظمة في الدورة 38 لاجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية، في فيفري 1982 في أديس أبابا عن إمكانية قبول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في الاجتماع بعد أن أخطرته أغلبية الدول الأعضاء قبولها لانضمام هذه الدولة للمنظمة تطبيقا للمادة 28 من الميثاق. الأمر الذي أثار ردة فعل مغربية حالت دون تطبيق استفتاء تقرير المصير.

[44]مذكرة حول الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 22

إذ قامت المملكة المغربية، ومعها تسع عشرة (19) دولة أخرى، بالتنديد بهذا القرار مباشرة، وقررت عدم حضور الاجتماع، ما جعل الدول الإفريقية منقسمة بين 20 دولة (اغلبها فرانكفونية) ترفض الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وما يفوقها عددا بقليل من الدول التي اتخذت موقفا آخر[45]. لقد أثار هذا الأمر تخوفا من أن يكون بداية لشلل المنظمة.

بعد المشاورات، قبلت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الامتناع عن حضور جلسات اجتماع أديس أبابا في جوان 1983، وأصدرت المنظمة بالإجماع التوصية رقم 104 التي أكدت على القرارات السابقة للمنظمة بخصوص قضية الصحراء الغربية، وطالبت أطراف النزاع، المغرب و جبهة البوليساريو، باستئناف المفاوضات المباشرة، للتوصل لاتفاق حول وقف إطلاق النار، وتوفير الظروف الملائمة لتنظيم استفتاء تقرير مصير سلمي وعادل.

قبلت جبهة البوليساريو مقتضيات التوصية 104، بينما رفضت المملكة المغربية التفاوض المباشر معها. ما دفع بجبهة البوليساريو إلى إعلان عزمها على المشاركة في القمة العشرين للمنظمة المنعقدة في أديس أبابا من 12 إلى 15 نوفمبر 1984، الأمر الذي انتهى بضم الجمهورية العربية الصحراوية إلى المنظمة كدولة كاملة العضوية، وكذلك إلى انسحاب المغرب من المنظمة و تعليق الزاييز سابقا لمشاركته في أشغال الإجتماع.

نظرا لانسحاب المغرب أصبحت مساهمة المنظمة في حل النزاع محدودة، وحتى أن التوصيات المنبثقة عن القمة 21 المنعقدة في جويلية 1985 لم تشر حتى إلى نزاع الصحراء الغربية[46] . حاليا، تحيل المنظمة ما يتعلق بقضية الصحراء الغربية إلى الاختصاص العام لمنظمة الأمم المتحدة خاصة منذ اعلان وقف إطلاق النار بين الطرفين، تحت رعاية الأمم المتحدة سنة 1991.

[45] هذا الموقف عطل الاجتماع وعرقل عقد قمة طرابلس في أوت 1982 ،لغياب النصاب و أثار ذلك تخوفا من شلل المنظمة

[46] BERRAMDANE Abdelkhaleq, le Sahara Occidental enjeu maghrébin, Karthala, Paris, 1992, p120

المبحث الثاني: المسؤولية التاريخية لإسبانيا تجاه الصحراء الغربية

تحيل أغلب الدراسات التي تتناول قضية الصحراء الغربية بالتحليل إلى ما يصطلح عليه بـ "المسؤولية التاريخية" لإسبانيا تجاه هذا الإقليم، حيث كانت الصحراء الغربية مستعمرة اسبانية إلى غاية 1975. وعندما قررت اسبانيا، تحت الضغوط المتعددة التي فرضتها معطيات وفواعل المجتمع الدولي والمحلي، الانسحاب منها، كان مسار تصفية الاستعمار مختلفا عن الحالات النزاعية الأخرى المماثلة. ستحاول هذه الدراسة فيما يلي، أن توضح مساري احتلال اسبانيا للصحراء الغربية أولا، الانسحاب الاسباني من هذا الإقليم ثانيا، ومن ثم انعكاسات الاتفاق الثلاثي الذي انسحبت بموجبه اسبانيا من هذا الإقليم على مصير القضية الصحراوية. .

المطلب الأول: الاحتلال الاسباني لإقليم الصحراء الغربية.

جاء احتلال اسبانيا لإقليم الصحراء الغربية كنتيجة لمرحلة تاريخية عرفت تنافسا أوروبيا للحصول على العبيد والموارد الأولية، ضمن الحركة التبشيرية عموما. وقد استطاعت اسبانيا أن ترسي قواعدها في ذلك الإقليم وفق التسلسل التاريخي التالي:

وصل الأوربيون إلى جزر الكناري سنة1309، لكنهم لم يتمكنوا من احتلالها إلا في سنة 1401، وذلك نظرا لمقاومة الشعوب المحلية لهم. ولأن الإسبان واجهوا تلك المقاومة، لم يكن هناك قوة عاملة كافية للعمل في الأرض، ما دفع إلى إرسال بعثات إلى السواحل الصحراوية للبحث عن عبيد. وكان أول هبوط للأوروبيين في الأراضي الصحراوية في جزر بوجدور في1405 أفضت إلى بيع الصحراوين الذين تم القبض عليهم كعبيد، ثم تكررت عمليات البحث عن العبيد التي كانت تسمى"entradas" أو "cabagadas"حوالي قرنين وقد تم ذلك تحت غطاء البعثات المسيحية[47].

تكررت الرحلات إلى بوجدور الواقعة في المنطقة الساحلية للصحراء الغربية سنتي 1434 -1433 بقيادة كل من Alfonso Goncalves Baldaya، و Gil Eanes . وخلال الرحلات التالية التي قام بها Nunotristao و Goncalves ، قبض البرتغاليون على 12 صحراويا من البدو الرحل، ولم يكن بينهم الا قلة يتحدثون العربية لأنهم كانوا من منطقة بربرية.

[47] BESENY János _, **"Western-Sahara under the Spanish empire",** AARMS, No. 2 (2010), Vol. 9, 195–215, ***MiklósZrínyi National Defence University, Budapest, Hungary,*** Received: June 16, 2010, p195

وخلال رحلة في سنة 1440 قبض على 235 رحالا بيع بعضهم للإسبان، ومنذ ذلك الوقت نشأ التنافس بين الإسبان والبرتغاليين في البحث عن عبيد في تلك المناطق. وبعد وقت قصير قام البرتغال بوضع خريطة للمنطقة الساحلية و قاموا بإنشاء أول محطة تجارية في جزيرة Arguin سنة 1445، ووصلوا إلى منطقة قريبة من الدخلة في سنة 1445 وقدموا بذلك تقريرا مفصلا للبلاط الحاكم آنذاك، ورد فيه أن الرحل الذين يعيشون في تلك المناطق بالكاد يشبهون اولئك الذين يعيشون في المغرب كما أن اللغة التي يتحدثونها كانت مختلفة بينما كانت الديانة عاملا مشتركا بين الاثنين حيث "كان هؤلاء السكان يؤمنون بالرسول محمد"[48].

مع نهاية القرن15، منح حق الإدارة على منطقة رأس بوجادور "Cap bojaror" حتى اغادير بما فيها جزر الكناري (1480 اتفاقية توليدو Tolido convention) لإسبانيا وذلك وفقا لتوصية Pope Sixtus VI.

فيما بعد احتلت تلك الجزر من طرف البريطانيين 1666 ثم الفرنسيين 1667 وأخيرا هولندا (1685-1721). احتلت هولندا جزيرة Aguin في سنة 1638 ، لكنها تنازلت عنها لفرنسا واختفت تماما من هذه المنطقة بموجب اتفاقية لاهاي المبرمة سنة 1727 [49] قبل أن تستعيدها اسبانيا.

وبما أن الاقتصاد الإسباني عرف تراجعا كبيرا آنذاك، اندفعت اسبانيا إلى سلوك كل الطرق الممكنة لاستعادة مكانتها على الساحة الإقليمية خصوصا وفي الساحة الدولية عموما، وكانت إحدى تلك السبل القيام باحتلال مستعمرات جديدة - خاصة في إفريقيا- في الأراضي التي لم تستعمر من بعد من طرف دول أوربية اخرى. أشاد الملك Alphonso XII بهذا التوجه وقام بتمويل حملة استعمارية بـ 3000 Pesetas واستطاعت هذه الحملة أن تجمع 37000 Pesetas في ظرف وجيز جدا، وهو المبلغ الذي يغطي نفقات بعثتين اثنتين بدل بعثة واحدة. أرسلت البعثة الأولى بقيادة Manuel Iradier و Amando Ossorio وBernarbe Jimenes إلى غينيا الاستوائية ، والثانية بقيادة Emilio Bonelli Hernando إلى الصحراء الغربية.

كان هذا النشاط مناسبة اقر فيها الوزير الأول الاسباني والمحافظ الملكي مفهوم البحث عن مستعمرات جديدة. إن هذه المعطيات تدل على الاندفاع الكبير نحو البحث عن مستعمرات وكون هذا النشاط يحوز قبولا وانضماما واسعين.

[48] BESENY János _, *op.cit*, p195
[49] *Ibid*, p196.

لقد احتل الإسبان السواحل الصحراوية بهدف احتواء نشاط القراصنة من جهة وحماية تواجدها في جزر الكناري من جهة أخرى. وقد أعلنوا الحماية على الإقليم من الرأس الأبيض إلى رأس بوجادور في ديسمبر 1884 وقد تمت المصادقة على هذا التوسع الاسباني وإضفاء الشرعية عليه من طرف الدول المشاركة في اجتماع برلين في 26 فيفري1885[50] .

عينت اسبانيا أول ممثل لها في الصحراء الغربية في سنة 1886. وبمساعدة اسبانيين يتقنون اللغة العربية، تمكنت من إيجاد العديد من ممثلي القبائل المحليين الذين لم يعارضوا إبرام اتفاق يعترف بالحكم الاسباني سمي (Iyill convention)، لكن القبائل الصحراوية التي وجدت نفسها أمام هذا الأمر الواقع الذي تفاوض بشأنه ممثلوها دون أن توافق عليه، رفعت السلاح لمقاومة الاحتلال الإسباني وهاجموا قلعة Villa Cisneros سنة 1887، ثم الحصن في 1892. و في سنة 1894 أضرموا النار في سفنTres de mayo و Las Marias التي كانت راسية في الشاطئ الصحراوي. إن الاتفاق الوحيد الذي تمكن الأسبان من إبرامه كان مع إحدى القبائل المسماة "أولاد ديليم Ouled" "Delimحيث اعتبر زعيمها "Ould Laroussi" أنه من الأسهل المتاجرة مع الأسبان من محاربتهم.

بالتالي استقرت اسبانيا في الصحراء الغربية منذ 1884، وبقيت تواجدها محصورا لمدة طويلة في المناطق الساحلية، ثم توسعت إلى الداخل موازاة مع السياسة الفرنسية في الصحراء ولم تتم احتلالها للإقليم إلا في الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين. ويمكن تقسيم المجال الجغرافي الذي احتلته اسبانيا إلى ثلاث مناطق[51]:

1- في الشمال: مناطق من المغرب Maroc méridionale مشكلا من منطقة الافني (IFNI)، حصن قديم اسباني في الإقليم المغربي والمنطقة المغاربية المسماة بالطرفاية (TARFAYA) والتي أدارتها اسبانيا هي والريف، منذ إعلان فرنسا نظام الحماية في المغرب ؛

2- منطقة الساقية الحمراء التي تحوي على مناجم الفوسفاط بإقليم بوكراع (عشرين مليار طن من الاحتياطي) والتي تبعد بحوالي مائة 100 كم من الساحل؛

3- وأخيرا، منطقة واد الذهب التي تشكل شريطا صحراويا طويلا ينطلق من رأس بوجدور إلى الرأس الأبيض وعاصمته Villa Cisneros المسماة حاليا بالدخلة.

[50] GUILLAUME Gilbert, *op.cit*, p 199
[51] *Ibid,* p105.

المطلب الثاني: الانسحاب الاسباني من إقليم الصحراء الغربية

شكل مسار التحرر لسنوات الستينات من القرن الماضي، الذي تحصلت من خلاله أغلب الدول الإفريقية على استقلالها من القوى الاستعمارية، إحدى المعالم التاريخية الهامة في قضية الصحراء الغربية. ومنذ 1958 كان على اسبانيا أن تواجه مجمل المسائل التي تطرحها عادة تصفية الاستعمار، خاصة وأن منظمة الأمم المتحدة، في هذا السياق التحرري، ألحت في طلبها من إسبانيا، إنهاء الهيمنة الاستعمارية على الصحراء الغربية والسماح لشعبها بممارسة حقه في تقرير المصير.

وفي إطار تصفية تواجدها في الأراضي التي استعمرتها، تفاوضت اسبانيا على مستوى ثنائي مع المغرب[52] وعلى اثر ذلك انسحبت من منطقة طرفايا، الواقعة بين واد درعا و رأس جوباي، والتي ضمت إلى المغرب في أفريل 1958 ، كما انسحبت اسبانيا من افني للمغرب في جانفي 1969 . بالنسبة لهاتين المقاطعتين لم يثر تصفية الاستعمار منهما وانتقالهما إلى السيادة المغربية أية مسالة بالنسبة لأحقية السيادة.

أما بخصوص الإقليم المشكل من الساقية الحمراء ووادي الذهب، كانت اسبانيا تتذبذب ما بين تمكينه من ممارسة الحق في تقرير المصير وفق مقتضيات القانون الدولي، أو الاحتفاظ به تابعا للسيادة الاسبانية، أو التنازل عن إدارته للمغرب.، على الرغم من انه لم يكن للمغرب ولا حتى لإسبانيا في أي حقبة تاريخية أية سلطة على إقليم الصحراء الغربية مثلما وضحته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري بهذا الخصوص..

اختارت اسبانيا، في مرحلة أولى، أن تنمح للإقليم المشكل من هاتين المنطقتين استقلالية ذاتية أكبر، وحاولت تحسين الظروف المادية للسكان المحليين. وقد تأسست بتاريخ 11 ماي 1967، جمعية عامة للصحراء بموجب مرسوم اسباني– سميت الجماعة« تحترم تشكيلتها المؤسسات التقليدية للشعب الصحراوي»[53]. ضمت الجماعة 102 ممثلا عن العشائر ورؤساء الأسر، واختير من بينهم مجلس مكون من 05 أعضاء[54]. تم إعادة تنظيم هذه الجمعية التمثيلية وفق أمر اسباني، صدر في 30 أفريل 1973، فأصبحت تتكون من أعيان أعلنوا ولائهم للجنرال فرانكو. و في نفس السنة، وجهت اسبانيا رسالة إلى الجماعة تعلمها فيها بنيتها في منح الإقليم استقلالية داخلية، لتحضير استفتاء تقرير المصير، وكان الغرض من ذلك أن تحصر الحوار بخصوص قضية الصحراء الغربية ما بينها وبين الشعب الصحراوي فقط من خلال ممثليه.

---

[52]GUILLAUME Gilbert, *op.cit*, p107.
[53]BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p22
[54]GUILLAUME Gilbert, *op.cit*,p107.

طور وزير خارجية اسبانيا Lopez Pravo الطرح المتضمن فكرة إبعاد أي طرف أخر في التفاوض، وكذلك استبعاد غير المحليين من السكان الذين يعتبرون أنهم صحراويين من المشاركة في استفتاء تقرير المصير، وذلك في خطاب قدمه في ديسمبر1969 وتداوله الوزراء الإسبانيين بعد ذلك بشكل واسع.

حسب الموقف الإسباني آنذاك، فإن منظمة الأمم المتحدة لم تكن تستطيع بمفردها تحديد تاريخ للمشاورات وأنها الوحيدة التي تستطيع تحديد هذا التاريخ وتحديد الطرف الذي تتحاور معه. يتضح ذلك في رسالة وجهتها الحكومة الاسبانية في 15 أكتوبر 1970 إلى الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الشأن، وكذلك في رد الجنرال فرانكو على تصريح للجماعة صدر في 20 فيفري 1973 .

أما على مستوى المعطى الدولي، فقد ميزت الأوضاع الإقليمية التي كانت سائدة خلال فترة انشغال اسبانيا باتخاذ الحل الذي يلائمها بخصوص الانسحاب من إقليم الصحراء الغربية عنصرين متداخلين. فمن جهة، ومثلما تشير إليه الدراسات التاريخية فإن الشعب الصحراوي قاوم ضد القوات الإسبانية لعدة سنوات لكنه لم يستطع أن يحصل أهداف تلك المقاومة. ثم نظم نشاطه في إطار حركة إستقلالية ممثلة في جبهة البوليساريو التي أنشئت سنة 1973، كحركة وطنية صحراوية مناهضة للاستعمار وممثل للشعب الصحراوي ورغبته الجماعية في الحرية والاستقلال الوطني. من جهة أخرى تنامى الضغط الأممي على اسبانيا حيث صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال هذه الفترة على العديد من التوصيات التي تدعوا اسبانيا إلى تنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، و في ذات الوقت كانت الجزائر والمغرب في نزاع حول الحدود وصل إلى حد المواجهة العسكرية.[55]

لم تكن العلاقات بين المغرب وموريتانيا بأحسن من تلك التي كانت بين الجزائر و المغرب إذ طالب المغرب بإقليم موريتانيا واعتبرها جزءا من إقليمه. قد يكون هدا الواقع خلف جوا غير مناسب لدعم قرارات الأمم المتحدة في الميدان بخصوص تنفيذ اسبانيا لالتزاماتها بخصوص تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية.

في مرحلة متقدمة من الفترة الاستعمارية، أعلن الجنرال فرنكو انه يتعين عليه منح الاستقلال الإقليمي للصحراويين وكذلك تدريجيا، الحق في تقرير المصير[56]. شكل هذا الإعلان دافعا أدى إلى قيام المغرب ببذل مجهودات دبلوماسية كبيرة لإثبات "حق تاريخي" يمنحه السيادة على إقليم الصحراء الغربية واعتبر أن للصحراويين خيارين اثنين : البقاء تحت الحكم الإسباني أو الانضمام إلى المغرب[57].

---

[55] BOUTROS – GHALI, B. : **Les conflits de frontières en Afrique**, Editions techniques et économiques, Paris, 1972

[56] BESENY János _, *op.cit,* p213.

[57] نشرت صحيفة النهار اليومية الجزائرية في عددها رقم 1682 الصادر بتاريخ 14 أفريل 2013، أن ضمن تسريبات موقع ويكيليكس تضمنت برقية يقر فيها ملك المغرب الحسن الثاني بأنه يفضل أن تبقى الصحراء الغربية مستعمرة اسبانية على منحها الاستقلال. هذه المعلومة، بغض النظر عن مصدرها، تصب في نفس الطرح الذي تشير اليه دراسة JÁNOS BESENY بأن الخيارين اللذان أقرهما المغرب بشأن الصحراء الغربية لدى اعلان الجنرال الاسباني فرانكو بنيته في منح الاستقلال للصحراء الغربية يقتصران على البقاء تحت الحكم الاسباني أو الانضمام الى المملكة المغربية

بتاريخ 3 جويليه 1974، أخطرت الحكومة الاسبانية سفراء الدول المغاربية الثلاثة المعنية منها والمهتمة، المعتمدين بمدريد، بنيتها في إصدار نظام استقلال داخلي في الصحراء الغربية و إعطاء صلاحيات واسعة للجماعة . وفي العاشر من نفس الشهر، أعلمت اسبانيا الأمين العام للأمم المتحدة بنيتها في احترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وفقا لقرارات الجمعية العامة، وكان على اسبانيا البحث عن معادلة تضمن مصالحها في المنطقة، ولم تستثن قيام دولة صحراوية يفترض بإسبانيا أن تقيم الأسس لبناء علاقات وطيدة معها، لضمان مصالحها مستقبلا. كما قامت في خطوة مماثلة، بإخطار الأمين العام للأمم المتحدة في21 اوت 1974، مشيرة إلى القرارات التي أصدرتها المنظمة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية، وذلك "لحماية الشعب الصحراوي من "أطماع ضم إقليمه والأطماع التوسعية لبعض الجيران" [58]

كما منحت السلطات الاسبانية الاعتماد لحزب جديد سمي حزب الوحدة الصحراوية le parti d'union national Sahraoui(PUNS) بغرض تشكيل وزن سياسي إلى جانب جبهة البوليساريو التي أنشئت في 1973، بمواجهة احزاب موالية للطرح المغربي كجبهة التحرير والوحدة وحركة مقاومة الرجال الزرق، التي كانت ترفض عند نشأتها في ديسمبر 1970 التعاون مع المغرب وموريتانيا وإسبانيا وطالبت بإقامة دولة صحراوية مستقلة، لكنها غيرت موقفها منذ نقلت مكتبها إلى بلجيكا سنة 1975 لتصبح مؤيدة لمطالب المغرب[59].

في عام 1974 عانت اسبانيا داخليا من أوضاع صعبة وتخوفت من مواجهة عسكرية مع المغرب. كان الجنرال فرانكو مسنا 82 سنة وشارف على الموت، ولم يكن الشعب الاسباني مستعدا لخوض أية حرب قد يؤدي إليها نزاع الصحراء الغربية بين اسبانيا والمغرب، ولا لتحمل عبئ الحرب وتبعاتها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية وكذلك ردود الفعل الدولية خاصة من طرف الدول الكبرى المساندة للمغرب.

مثلما سبق ذكره ، فقد أعلنت اسبانيا في أوت 1974 نيتها في إجراء استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، في السداسي الأول من العام الموالي (1975)، واجرت عقب ذلك إحصاء للمنطقة لغرض تقييم الهيئة الناخبة. لكن هذه الخطوات قوبلت برفض الملك الحسن الثاني، واستبعاده لأي عملية استفتاء تشمل خيار الاستقلال. عارض المغرب ذلك بشدة واعتبر أن الصحراء الغربية "كانت جزءا من إقليمه قبل أن تتعرض للاحتلال الاسباني" و اعتبر كذلك أن "الإقليم يعود للمغرب من دون تنظيم استفتاء تقرير المصير"، و أعلن في 17 سبتمبر 1974، انه سيحيل القضية على محكمة العدل الدولية للنظر فيها .

[58] إضافة إلى مراسلات11 جويلية و13 سبتمبر1974 بنفس الموضوع، أنظر BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p23

[59] صايج مصطفى : **تطور العلاقات الجزائرية-المغربية (1962-2000): دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية**، تحت إشراف الأستاذ حسين بوقارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995-1996، ص26

بالمقابل، رحبت الجزائر بالقرار الإسباني بتنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية وأعلنت بأنه ليس لديها أية مطالب إقليمية هنالك وأن الشعب الصحراوي يملك الحق في تقرير المصير وتشكيل دولة خاصة به إذا أراد ذلك .

بالنسبة لموريتانيا، فلم تعارض رسميا تنظيم استفتاء تقرير المصير لكنها طالبت بأجزاء من جنوب إقليم الصحراء الغربية ، ويبدوا أنها أبرمت اتفاقا سريا مع المغرب، في أكتوبر 1974، لتقسيم الصحراء الغربية[60] بحيث يتم ضم الساقية الحمراء للمغرب وواد الذهب لموريتانيا.

في شهر ديسمبر من نفس السنة صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار رقم 3292 (19) طلبت فيه من محكمة العدل الدولية إعطاء رأيا استشاريا حول القضية (تم الإشارة إلى هذه الخطوة في المبحث الأول). بناءا على هذا القرار، أعلنت اسبانيا رسميا في 16 جانفي 1975، وقف خطة الاستفتاء حتى تصدر المحكمة رأيها في القضية.

في الفترة الممتدة ما بين شهري ماي و جوان 1975، كانت اسبانيا من بين الوجهات التي قصدتها بعثة التقصي التي عينت من طرف الأمين العام للأمم المتحدة، إلى كل من الصحراء الغربية، والمغرب، وموريتانيا، والجزائر (إضافة إلى اسبانيا). اكد أعضاء البعثة بالإجماع، بعد مهمتهم، رغبة سكان الصحراء الغربية بالحصول على الاستقلال و رفضهم الانضمام لأي دولة مجاورة.

بعد إعلان المغرب نيته في تنظيم مسيرة بشرية الى الصحراء الغربية، أخطرت اسبانيا مجلس الأمن الدولي، بتاريخ 18 أكتوبر 1975، بنية المغرب في القيام بمسيرة إلى الإقليم الصحراوي بـ 350.000 شخص، وأنه بذلك سيؤدي إلى خلق نزاع يهدد السلم والأمن الدوليين، وقد اصدر مجلس الأمن قرارا 377(1975) اقتصر على دعوة الأطراف المعنية و المهتمة للتفاوض والتأني والاعتدال. لكن عدم ورود أي مقتضى في قرار مجلس الأمن بشان المسيرة الخضراء أثر على الموقف الاسباني من القضية، وأدى إلى زعزعته، وانتهاجها نهجا آخر بهذا الخصوص. فقد بعثت الحكومة الاسبانية السيد José Salis Ruiz إلى الرباط بتاريخ 21 أكتوبر من نفس السنة، للتفاوض مع المغرب، وقد صرح هذا الأخير لدى عودته بان المشاورات كانت ايجابية ومن شانها فتح فرص للتفاوض ولفهم أدق لقضية الصحراء الغربية.

بعد ثلاثة أيام من تلك الزيارة، وبتاريخ 24 أكتوبر، عقدت اسبانيا مفاوضات ثلاثية بمدريد، جمعتها مع وفد مغربي يقوده وزير الخارجية المغربي " Laraki "، ثم انضمت إليهما موريتانيا في 28 أكتوبر. بدأت بذلك معالم الاتفاق الثلاثي في البروز وقرر المغرب إرجاء المسيرة الخضراء إلى تاريخ 6 نوفمبر من نفس السنة.

[60]GUILLAUME Gilbert, *op.cit*, p108.

لم يحز الاتجاه الاسباني إلى الاتفاق مع المغرب بشأن الصحراء الغربية إجماع كل الفاعلين الاسبانيين آنذاك، فبالرغم من أن رئاسة الحكومة الاسبانية بقيادة آرياس نافارّو، وكذلك قيادة الأركان العامة للجيش تولوا متابعة عملية تسليم إدارة الصحراء الغربية للمغرب، إلا أن وزير الخارجية الاسباني والجيش الاسباني المتواجد في الصحراء حاولا منع ذلك قدر استطاعتهما[61]

كان لموقف الجزائر الرافض لأي اتفاق ثلاثي بشأن الصحراء الغربية، لا يفضي إلى ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه في تقرير المصير من خلال استفتاء عادل ونزيه، أثر في سيرورة الأحداث، إذ أرسلت بعثة إلى مدريد يرأسها وزير الداخلية الجزائري ، و قد تأجلت المفاوضات الثلاثية بعد وصول البعثة الجزائرية إلى اسبانيا. يفسر التراجع الاسباني بالاستناد إلى ثلاثة عوامل:

1- وصول الأمير خوان كارلوس إلى الحكم تطبيقا للمادة 2 من الدستور الإسباني، الذي كان ينتمي إلى التيار الليبرالي ويساند تطبيق تقرير المصير كوسيلة لتصفية الاستعمار.

2- تنقل المبعوث الأممي، السيد KLaurt Waldheim إلى الدول الأربع، من 25 إلى 28 أكتوبر ، ونشر تقريره الذي يدعو إلى إدارة مؤقتة للإقليم من طرف منظمة الأمم المتحدة (s/11863.31/10/1975).

3- الموقف الجزائري الحاسم بشأن دعم حركات التحرر، وتطبيق الشرعية الدولية التي تقضي بتصفية الاستعمار بواسطة استفتاء تقرير المصير[62]، و رفضها لكل أشكال الاستعمار، وكان موقفها بخصوص قضية الصحراء الغربية واضحا. وكان للجزائر وسائل ضغط اقتصادية هامة : القيود في مجال الغاز، وخفض الصادرات، ما جعل اسبانيا تفكر في خطوتها باتجاه القضية الصحراوية[63].

كما ظهر التراجع الاسباني أيضا من خلال قيام اسبانيا بإخطار آخر لمجلس الأمن الدولي أن الأوضاع في إقليم الصحراء قد تدهورت أمام رفض المغرب العدول عن تنظيم المسيرة الخضراء لاحتلال إقليم الصحراء الغربية. كما حذرت الحكومة الإسبانية مجلس الأمن بانها قد تستعمل القوة لمواجهة تلك المسيرة. استدعى هذا الأمر اجتماع مجلس الأمن في 2 نوفمبر 1975، وتصويتا بالإجماع على القرار رقم 379 (1975) ، يطلب من خلاله من جميع الأطراف المعنية و المهتمة العدول عن أي عمل انفرادي أو غيره من شأنه تصعيد الوضع والتوتر في المنطقة. وقد قام ممثل اسبانيا لدى منظمة الأمم المتحدة Fernando Arias Salgado في هذا الاجتماع بعرض طرح حكومته الذي يتضمن ثلاثة نقاط :

---

[61] رويث كارلوس ميغيل ، (ترجمة مصطفى محمد الأمين)، **الصحراء الغربية 1975- 2005: تبدل متغيرات نزاع محاصر**، نشرة معهد إيلكانو الملكي، رقم 40/2005، 30 مارس 2005،ص3-4

[62] كانت اسبانيا تتخوف من دعم جزائري لحركات الاستقلال وتقرير المصير لأرخبيل الكناري (MPAIAC)

[63] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p39

- وقف المسيرة التي يعتزم المغرب إطلاقها إلى الصحراء الغربية كشرط ضروري لأي حل سلمي للنزاع وتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية؛
- عدم إمكانية البحث عن أي حل خارج إطار الأمم المتحدة وقراراتها ؛
- تدخل منظمة الأمم المتحدة بحيث يكون على مجلس الأمن التوصل إلى وقف المسيرة الخضراء، وعلى الجمعية العامة متابعة دراسة المسألة الصحراوية على ضوء تقرير بعثتها، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية[64]

كماقام الملك خوان كارلوس، في نفس اليوم الذي طرح فيه ممثل اسبانيا رأي حكومته أمام الأمم المتحدة، بزيارة إلى مدينة العيون لطمأنة الجنود الاسبانيين والتأكيد على أن اسبانيا تحترم التزاماتها وستضمن السلم في المنطقة.

تميزت السياسة الإسبانية بالازدواجية منذ أن أعلنت عزمها تصفية الاستعمار في سبعينيات القرن الماضي، ففي اليوم التالي لعرض اسبانيا لطرحها أمام الأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية والمسيرة التي يعتزم المغرب تنظيمها، استأنفت المفاوضات بمدريد بين رئيس الحكومة الاسباني "كارلوس ارياس نفارو" "Carlos Arias Navaro" والوزير الأول المغربي "أحمد عصمان" "Ahmed Osman"، لكنها لم تفض إلى اتفاق بينهما. ويعود ذلك إلى التباينات الواضحة في المواقف التي تبناها كل من الطرفين.

هذا التباين يعكس التباين الموجود في استراتيجيات كل من ملك اسبانيا وملك المغرب، فلكل من الملكين أهدافه: الأول يسعى لاستحقاق عرش تولاه حديثا والثاني يسعى للحفاظ على عرش تهدده الانقلابات والانقسامات الداخلية، وقد تكون أية خطوة غير مدروسة بدقة من أحدهما سببا في فقدان عرشه.

قرر ملك المغرب، نظرا لكل تلك التطورات، الإبقاء على "المسيرة الخضراء" و كانت طريقة لتقوية عرشه، ولمواجهة المعارضة وكذلك لضم إقليم الصحراء الغربية إلى إقليم المملكة، ما جعل التفاوض الحل المتاح الأكثر واقعية لكل من المغرب واسبانيا كما أن هذا الوضع فرض أن على أحد الطرفين التنازل، وكانت إسبانيا هذا الطرف[65]. كما ساهم في تعقيد الوضع بالنسبة لهذه الأخيرة أن النظام الفرانكي لم يكن منسجما اتجاه مستقبل الصحراء الغربية ومنقسما إلى تيارين :

[64]BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p39
[65]*Ibid*, p40

- الاول يعبر عنه وزير الشؤون الخارجية Pedro Cortina y mauri وكان وداعما لاستقلال الصحراء الغربية، وبالتالي قريبا من الموقف الجزائري.
- الثاني مشكل من فصيل مرتبط بمصالح اقتصادية ومالية ،وكانوا موالين للطرح المغربي بقيادة وزير الحركة الاسبانية Solis Ruiz الذي كان يرفض فكرة استقلال الصحراء الغربية .

بالتالي لجأت اسبانيا إلى مجلس الأمن الدولي الذي أصدر بناءا على طلبها القرار رقم 380 (1975) بتاريخ 6 نوفمبر 1975، طلب من المغرب وقف المسيرة و سحب كل المشاركين من الأراضي الصحراوية، وواصل في دعوة الأطراف إلى الحوار. لكنها تراجعت عن موقفها الذي عبرت عنه أمام هيئة الأمم المتحدة منذ 7 نوفمبر و قد دخل كاتب رئاسة الحكومة الاسبانية " Carro Martinez " في التاسع من شهر نوفمبر 1975، في محادثات مع ملك المغرب حول آليات حل الأزمة، هذا الأخير أمر في مساء ذات اليوم المشاركين في "المسيرة الخضراء" بالانسحاب، وأدلى بخطاب في 10 نوفمبر 1975، اعتبر وزير الإعلام المغربي طيبي بن حيمة في تعليقه عليه أن اسبانيا حسرت قضية الصحراء الغربية في إطار الدول المعنية فقط، وبذلك يتم استبعاد الأطراف «التي تدعي انها مهتمة" بالنزاع".[66]

لجأت اسبانيا اضطرارا للتفاوض نتيجة للضغوط التي تعرضت لها من مصادر واتجاهات متعددة : المغرب الذي لم يستجب لدعوة مجلس الأمن الدولي لوقف المسيرة، واختار وضع اسبانيا والصحراء الغربية وهيئة الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع[67]، وتصريحه من خلال إعلان تحذيري لإسبانيا في 6 نوفمبر 1975جاء فيه: « ستتواصل المسيرة إلا إذا قبلت الحكومة الإسبانية بدء المفاوضات عاجلا» لدراسة نقل السيادة الى المغرب، إضافة إلى ضغط فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، الرامي باتجاه مساندة الموقف المغربي للحفاظ على المصالح الاستراتيجية للغرب في غرب المتوسط[68].

كانت فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية تصوت لصالح الطرح الإسباني في الأمم المتحدة، لكنها غيرت سياستها واتخذت اتجاها أخر، فصوتت لصالح قرار إحالة القضية على محكمة العدل الدولية مثلما دعا إليه المغرب (القرار 3392(29)) .

---

[66] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p48

[67] في 5 نوفمبر 1975، أدلى الملك المغربي بخطاب نقلته الوسائل السمعية البصرية وأعطى أخر نصائحه و توجيهاته للمسيرة الخضراء، وإشارة لانطلاقها. في اليوم الموالي تجاوز آلاف المغربيين الحدود إلى الإقليم الصحراوي.

[68] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit* p42

و قد كانت فرنسا منذ بداية النزاع، وحتى الآن[69] تدعم الطرح المغربي، حيث اقترح الرئيس الفرنسي Valery Giscard d'Estaing على الحكومة المغربية، لدى زيارته للرباط في الفترة من 3 إلى 6ماي 1975، أن تضع تحت تصرفها وثائق تحوزها شؤون خارجية فرنسا لدعم أطروحاتها أمام محكمة العدل الدولية[70].

واختارت الولايات المتحدة الأمريكية أن تدعم نظام سلطة خوان كارلوس وعرش الملك الحسن الثاني معا. وقد وقع الاتفاق على ذلك بين اسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من جهة والمغرب وموريتانيا من جهة أخرى، و كانت النتيجة التوقيع على اتفاق مدريد في 14 نوفمبر 1975[71].

وقد كان الموقف –غير الحاسم لمجلس الأمن الدولي محبطا لإسبانيا و التي لم تكن من جهة أخرى متأكدة من الحصول على دعم فعال للجزائر والوثوق باستمراريته.

المطلب الثالث: اتفاق مدريد وانعكاساته على القضية الصحراوية.

من الناحية النظرية، لكل نزاع طبيعة خاصة مرتبطة بالسياق الذي ينتمي اليه[72] ، كما أنه لا يوجد سبب واحد لنزاع ما[73] ، وقد تتوفر مجموعة من الحلول لنفس النزاع بينما يكمن التحدي في اختيار الحل الأمثل. قد يتم حل نزاع دولي ما بواسطة ابرام اتفاق سلام بين الأطراف المتنازعة. لكن ذلك يستوجب الانتباه الى مجموعة من الملاحظات من بينها:

أ- اذا كان هناك توقيع اتفاق فان ذلك لا يعني استيفاء كل مراحل المسار ، وهو بذلك لا يعني أبدا نهاية هذا المسار، بل أن الأمر الأساسي هو اقناع الأطراف بضرورة احلال الامن المتفاوض عليه، وبانهم مسؤولون عليه. لا يفترض ان يعتبر الأطراف المسؤولية المترتبة عليهم على انها مجرد إجراء، بل عليهم استيعابها وتحملها.

---

[69] تصريح الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند أمام البرلمان المغربي في 4 أفريل 2013 كان صريحا في مساندة الموقف المغربي تجاه الصحراء الغربية.

[70] صايج مصطفى : **تطور العلاقات الجزائرية المغربية (1962-2000): دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية**، تحت إشراف الأستاذ حسين بوقارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995-1996. ص89

[71] نفس المرجع، ص89.

[72] Gareth Ivans, **Prévenir les conflits: un guide pratique**, (Traduit de l'anglais par DELLECKER Adrian), Politique Etrangère 1 :2006, Armand Colin, IRIS, printemps 2006, France, pp93-104, p94.

[73] *Ibid*, p 99.

ب- كل اتفاق سلام يجب ان يعالج اسباب واسس النزاع، وأن يتطرق للمسائل التي يمكن معالجتها قبل ان تصبح الوضعية طبيعية، يمر ذلك عبر مراحل، انطلاقا من اجراءات الثقة وتأجيل المسائل الخلافية الى ما بعد. لكن هذه الطريقة لا تؤدي دائما الى النتائج المرجوة.

ت- كل اتفاق سلام ناجح يجب ان يحقق التوازن بين السلام والعدل.

ث- احكام الاتفاق وطرق تنفيذها يجب ان تكون مرنة بما فيه الكفاية لتتمكن من مقاومة الفواعل التي تحاول نقضها.

1. موضوع اتفاقات مدريد

اذا حاولنا تحليل المعطيات الدولية التي كانت سائدة عند قيام اسبانيا بعقد اتفاقيات مدريد مع كل من المغرب وموريتانيا، فان ذلك سيحيلنا الى مجموعة من العناصر التي تتضح فيما يلي:

تراجعت اسبانيا منذ 7 نوفمبر 1975، عن موقف منح الشعب الصحراوي امكانية تقرير مصيره عن طريق الاستفتاء، و قد دخل كاتب رئاسة الحكومة الاسبانية Carro Martinez في 9 نوفمبر في محادثات مع ملك المغرب حول آليات حل الأزمة وأعطى ملك المغرب في مساء ذات اليوم الأمر للمشاركين في المسيرة الخضراء بالانسحاب. وأضاف وزير الإعلام المغربي طيبي بن حيمة، كما تمت الاشارة إليه سابقا، أن اسبانيا بذلك اختارت أن تتفاوض بشأن قضية الصحراء الغربية في إطار الدول المعنية فقط. وبذلك يتم استبعاد الأطراف «التي تدعي انها مهتمة والتي كانت تحس بماء المحيط في فمها».[74] مشيرا بذلك الى الجزائر. لكنه بذلك أنكر على الشعب الصحراوي الممثل من طرف جبهة البوليساريو ، كونه طرفا في النزاع اعترفت به منظمة الأمم المتحدة في قراراتها وتوصياتها، واعترفت به أيضا إسبانيا في نشاطها على مستوى هذه المنظمة.

أما واقع العلاقات الدولية آنذاك فكان مبنيا على مفاهيم الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية مع ولوج مجموعة من الدول غير المنحازة التي كانت تحاول أن تحافظ على توازنها في ظل الصراع بين الكتلتين.

استأنفت المفاوضات الإسبانية-المغربية في مدريد ابتداءا من 12 نوفمبر 1975، والتحق الوفد الموريتاني بالطرفين في اليوم الموالي (13 نوفمبر) . وبعد ما يزيد عن يومين من المفاوضات، صدر بيان ثلاثي اسباني-مغربي-موريتاني يعلن عن توقيع ما يسمى باتفاقيات مدريد والتي تتضمن وثيقة سميت "إعلان المبادئ" ومجموعة من الاتفاقيات تتعلق بالصيد والتعاون الاقتصادي والصناعي.

[74] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p48

أبرم اتفاق مدريد الثلاثي حول مستقبل الصحراء الغربية بتاريخ 14 نوفمبر 1975[75]، أي قبيل وفاة الجنرال فرانكو بستة أيام. و لم يشر التصريح المشترك الثلاثي للدول الثلاثة، في نفس اليوم الذي تم التوقيع فيه على الاتفاق، لا إلى هذا الأخير و لا إلى قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بموضوعه. و اكتفى بالإشارة إلى أن المفاوضات أدت إلى نتائج مرضية تستجيب للرغبة في التفاهم بين الأطراف. ولم يتم الاعلان عن الاتفاق الا بعد أن تم التصويت في اسبانيا على قانون تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية بتاريخ 18 نوفمبر 1975[76]. ويدخل نص هذا الاتفاق حيز التنفيذ في اليوم الذي تنشره فيه اسبانيا في الجريدة الرسمية بعنوان " قانون تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية".

تبين فيما بعد أن تنازل اسبانيا عن إقليم الصحراء الغربية لم يكن بدون مقابل، حيث حصلت على امتيازات في استغلال مناجم الفوسفات الواقعة بمنطقة "بوكراع" الصحراوية وسيتمكن اسطولها البحري من البقاء في المياه الاقليمية الصحراوية والصيد فيها، أما من الناحية العسكرية، فإن اسبانيا أرادت ضمان قاعدتين عسكريتين قبالة جزر الكناري،[77] على أن تنهي كل وجود لها على الأراضي الصحراوية قبل 28 فبراير 1976.

بموجب اتفاق 1975، لم تعد إسبانيا السلطة الوحيدة التي تدير إقليم الصحراء الغربية، و بموجب نفس الاتفاق أسندت هذه المهمة إلى إدارة منتدبة تتشارك فيها الدول الثلاثة–اسبانيا والمغرب وموريتانيا- وذلك بموافقة مجلس محلي أقامته اسبانيا سابقا يسمى الجماعة. وفقا لنفس الاتفاق، تعين اسبانيا الحاكم العام، و يعين كل من المغرب و موريتانيا حاكما نائبا عن كل منهما. كما تلتزم اسبانيا بإنهاء تواجدها في إقليم الصحراء الغربية في أجل أقصاه 28 فيفري . وتنص بنود الاتفاق الثلاثي على أن الدول الثلاثة ستلتزم باحترام رأي الشعب الصحراوي معبرا عنه بواسطة الجماعة.

كما اتفقت الاطراف على إعلام الأمين العام للأمم المتحدة بالاتفاق الذي عقدته فيما بينها والذي اعتبرت "أنه يحترم رأي السكان الصحراويين، المعبر عنه من خلال الجماعة، ويحترم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبأنه أفضل مساهمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، ".

لقد وقعت أطراف اتفاق مدريد اتفاقيات أخرى اقتصادية و عسكرية، سرية، مكملة له. تتمتع اسبانيا بموجبها بنسبة 35% من حصص شركة الفوسفات ببوكراع و بحق الصيد في الشواطئ الصحراوية، كما تستطيع اسبانيا الاحتفاظ بقاعدتين عسكريتين في إقليم الصحراء الغربية

[75] أنظر اتفاق مدريد المدرج في الملحق رقم 4

[76] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p48

[77] www.wikipedia.org (consulté le 5-11-2012).

وجمد المغرب مطالبه الإقليمية بالنسبة لسبته ومليلة و جزر زفارين Zaffarines . وفي 26 فيفري 1976 أنهت اسبانيا وجودها العسكري في الصحراء الغربية نهائيا. و اعتبرت انها منذ هذا التاريخ لا تلزمها اية مسؤولية ذات صفة دولية بخصوص إدارة هذا الإقليم[78]. وأنها كرست في اتفاقيات مدريد ما التزمت به أمام هيئة الأمم المتحدة من عزمها لتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية.

تطبيقا للاتفاق الثلاثي، وابتداء من شهر ديسمبر من نفس السنة، انسحبت القوات الاسبانية إلى العيون و Villa Cisneros على أن يتم تعويضها بالقوات المغربية، تبعا لذلك، بلغ عدد الجنود المغربيين الذين دخلوا مدينة العيون العاصمة الصحراوية في 11ديسمبر 1975، أربعة آلاف (4000) جندي مغربي.[79] بعد الانسحاب الاسباني، العملية التي تمت يومين قبل التاريخ المحدد، احتل المغرب شمال الإقليم واحتلت موريتانيا مناطق في جنوبه. فكانت النتيجة أنه تطبيقا لرغبتها المعلنة في تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية مع احترام رغبة الشعوب المحلية و مبدأ تقرير المصير غادرت اسبانيا الإقليم فاتحة المجال لاستقرار المغرب وموريتانيا فيه .

وعلى اثر هذا الانسحاب بدأت مرحلة جديدة من النزاع في الصحراء الغربية، عرفت دورا عميقا للجزائر في الدعوة لتطبيق الشرعية الدولية ومساندتها للشعب الصحراوي في مقاومته خلال مختلف مراحلها.

من جهة أخرى كان السكان الصحراويين عند التوقيع على اتفاقيات مدريد في وضع بمثابة عزلة شبه تامة، وتشير دراسة[80] إلى أن التوافق الاستراتيجي الأمريكي الفرنسي على ابقاء الصحراء الغربية في ظل سعي فرنسا للحفاظ على النفوذ الغربي في المنطقة على حساب الجزائر واسبانيا، خاصة بعد أن فقدت نفوذها في الجزائر بعد تحصيلها للاستقلال، واتخاذ الكتلة الشرقية موقفا محايدا كانت احدى العناصر التي تقف وراء تمكين المغرب من التوسع في الإقليم.

منذ أن تم التوقيع على اتفاقيات مدريد، وبعد انسحاب موريتانيا من القضية سنة 1979، أصبح النزاع قائما بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية، وقد دام ما يقارب أربعة عقود مذ ذاك كما يواصل في تشكيل خطر متعدد الأبعاد على الاستقرار والأمن في منطقة شمال إفريقيا، خاصة مع تنامي التهديدات اللانمطية، والعابرة للحدود، وبالرغم من الجهود المتواصلة للمجتمع الدولي من أجل حل هذا النزاع إلا أن حلا يرضي الطرفين لا يزال غائبا.[81]

.

[78] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p49

[79] *Ibid*, p115

[80] رويث كارلوس ميغيل ، مرجع سابق،ص1

[81] SIDI M. Omar, *op. cit*, p23

2. الرد الاممي على اتفاق مدريد

رغم إبرام اتفاق مدريد الثلاثي الذي يقضي بانسحاب اسبانيا من الصحراء الغربية، ونقلها ‘دارة هذا الإقليم للإدارة منتدبة تتشارك فيها مع كل من المغرب وموريتانيا، فان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3458(أ) والقرار رقم 3458(ب) (الدورة 30) نصا على مايلي[82]:

- التأكيد من جديد على الحق غير القابل للتصرف للشعب الصحراوي في تقرير مصيره وفقا لما نص عليه القرار 1514(15) للجمعية العامة.

- اتخاذ كل التدابير لكي يتسنى لجميع الصحراويين الأهليين ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم في إطار يكفل لهم التعبير عن إرادتهم تعبيرا حرا صريحا وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع وذلك بمساعدة الدولة القائمة بالإدارة و الأطراف المعنية والمهتمة.

- إيكال مهمة اتخاذ الإجراءات الضرورية للإشراف على عملية تقرير المصير الى الأمين العام للأمم المتحدة.

وبمقتضى ما ورد في هذين القرارين عين الأمين العام للأمم المتحدة، السفير رايدبيك (Rydbeck) للقيام بمشاورات قصد تنفيذ هذه القرارات وتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره[83].

وصرح الأمين العام في رده على الحكومة الاسبانية بتاريخ 25 فبراير 1976 بمايلي: يبدوا(.....)ان التدابير الضرورية التي تمكن سكان الصحراء الغربية من ممارسة حقهم في تقرير المصير، لم تتخذ لا من قبل الحكومة الاسبانية، باعتبارها الدولة القائمة بالإدارة ولا من قبل الإدارة الانتقالية التي تشارك فيها اسبانيا. وبناء على ذلك، فحتى لو يسمح الوقت، وقدمت التوضيحات الضرورية بخصوص اجتماع (مايسمى) بالجماعة، التي أشعرتني بالأمس حكومتكم، أنها لم تكن على علم به، فإن حضور هذا الاجتماع من طرف مندوب عن منظمة الأمم المتحدة معين من قبلي، قد لا يشكل في حد ذاته تطبيق قرارات الجمعية العامة المشار إليها أعلاه"[84].

كما أعلن الأمين العام ، في 26 فبراير 1976 ، ان الشروط الأساسية لتطبيق الأحكام التي نص عليها القراران (3458أ) و(3458ب)غير متوفرة.

---

[82] ، القراران مضمنان في الملاحق.
[83] مذكرة حول الصحراء الغربية، مرجع سابق ، ص 13
[84] نفس المرجع، ص 14

3. الوحدة الإقليمية للصحراء الغربية بالنسبة لإسبانيا

يحيل هذا المبدأ على مسالتين مرتبطين ببعضهما البعض: أولاهما حق الدفاع عن الوحدة الإقليمية بمواجهة القوة المستعمرة- اسبانيا- بحيث يحول ذلك دون ضم الإقليم نهائيا الى إقليم اسبانيا وثانيهما أن لا يكون للدولة المستعمرة الحق في التصرف في الإقليم او التنازل عنه لدولة أخرى كليا أو جزئيا.

بالنسبة للشطر الأول نجد الإعلان رقم 2625(الدورة 25) الصادر بتاريخ 4 نوفمبر 1970 المتعلق بالمبادئ السبعة للقانون الدولي بخصوص العلاقات الودية والتعاون بين الدول، قد نص على ان" تراب اية دولة مستعمرة او أي إقليم غير مستقل، يملك نظاما قانونيا منفصلا ومتميزا عن نضام تراب الدولة الحاكمة. [85] وانطلاقا من هذا المبدأ فان الدولة التي تتولى إدارة إقليم مستعمر لها اختصاصات محدودة بحيث لا يمكن لإسبانيا في هذه الحالة قانونيا إلحاق الإقليم الصحراوي بإقليمها ولا التنازل عنه لدولة او مجموعة دول أخرى. لكن اسبانيا أمضت اتفاقيات مدريد في 14 نوفمبر 1975 لتسليم سلطاتها ومسؤولياتها كدولة قائمة بالإدارة لهيئة انتقالية، ويمكن استنتاج العناصر التالية[86]:

- الطابع المستعجل لمغادرة اسبانيا لإقليم الصحراء الغربية؛
- اسبانيا لا تملك صلاحيات كاملة على إقليم الصحراء الغربية، وهي بالتالي غير مخولة قانونيا للالتزام بموجب اتفاق ثنائي أو متعدد الأطراف بالتصرف كليا أو جزئيا في هذا الإقليم؛
- اسبانيا تمارس صلاحيات بتفويض من المجموعة الدولية لتسيير شؤون اقليم الصحراء الغربية، ولا يمكنها، قانونيا، أن تتجاوز مقتضى التفويض الدولي الذي يقضي بتصفية الاستعمار وفق قواعد القانون الدولي التي كانت على درجة من الوضوح لا مجال للبس معها.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن وزير شؤون خارجية اسبانيا، بعدما أدرك أخر الأمر، حساسية الوضع الذي تسبب في خلقه اتفاق مدريد، في وقت كانت تواجه فيه الحكومة الاسبانية مشاكل داخلية، في مرحلة تغير النظام، وأشار في برقية وجها بتاريخ 14 مارس 1977، إلى وزير شؤون خارجية الجزائر، إلى أن اسبانيا لم تعترف بأية سيادة على الصحراء الغربية، بعد انسحابها من إدارة الإقليم، مضيفا أن الحكومة الاسبانية ترغب في إن يتم التوصل، باتفاق مع الأطراف، إلى تسوية عادلة، تراعي فيها على الأخص الإرادة التي يعبر عنها الشعب الصحراوي"[87].

[85] مذكرة حول الصحراء الغربية، مرجع سابق ، ص40
[86] نفس المرجع، ص 41
[87] نفس المرجع، ص 42-43

إن القرار 3458(ب) الدورة (30) للأمم المتحدة يشمل ثلاث مرات على الإشارة إلى حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، ما يعتبر نفيا ضمنيا لاعتراف الأمم المتحدة بقانونية اتفاق مدريد. وإذا اعتبرنا صفة الأطراف، أبرمت اسبانيا اتفاقيات مدريد مع أطراف هي : المغرب وموريتانيا، بالنسبة لقضية تصفية استعمار بينها وبين اقليم مستعمر وهو الصحراء الغربية، لا يرتبط طبقا لرأي محكمة العدل الدولية لا بإقليم المملكة المغربية ولا بالكيان الموريتاني. بينما كان من الفروض إبرام اتفاق مع ممثل الشعب الصحراوي المعني مباشرة وحصريا بتصفية الاستعمار من إقليمه.

أشعرت اسبانيا الأمين العامة لمنظمة الأمم المتحدة قبولها بتنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية خلال النصف الأول من سنة 1975 وذلك بتاريخ 20 أوت 1974[88] والذي عبرت فيه عن استعدادها للنزول عند رغبات الجمعية العامة المتكررة في الموضوع. وحاولت اعداد احصاء شامل للهيئة الناخبة،[89] لكن الأمر انتهى باتفاقيات مدريد التي لم تكن تتوافق وطرح تصفية الاستعمار بواسطة الاستفتاء.

يمكن تقسيم التطور التاريخي لقضية الصحراء الغربية منذ اتفاق مدريد 1975 إلى مجموعة من المراحل[90]: المقاومة المسلحة، ودامت من 1975 الى 1991، المناورات حول الاستفتاء خلال الفترة من 1991 الى 2000، ثم مخططي بيكر 2000 الى 2004 وحتى مقترح الحكم الذاتي الذي تقدمت به السلطات المغربية في 2007، والمقترح المعاكس الذي ردت به جبهة البوليساريو، ومن ثم المرحلة الحالية التي تشهد في شهر أفريل من كل عام، بمناسبة حلول موعد تصويت مجلس الأمن الدولي على تجديد، أو عدم تجديد، عهدة المينورسو والجدال حول امكانية توسيع صلاحياتها لمراقبة حقوق الانسان والذي انتهى إلى حد الآن بالإبقاء على البعثة دون مهام مرتبطة بحقوق الانسان، خاصة وأن أحد طرفي النزاع، المملكة المغربية تبدي في كل مرة معارضة حاسمة لهذا التوسيع.

[88] نفس المرجع، ص 103

[89] Sahara Info, 27-02- 1976, **Proclamation de la RASD 25 années pour la liberté et l'indépendance**, in Sahara Info, N°112, décembre 2000, 15f, bulletin trimestriel de l'Association des Amis de la RASD, la Draveilloise, Paris, p2.

[90] -------, **Sahara Occidental: sortir de l'impasse,** International Crisis Groupe rapport Moyen-Orient/ Afrique du Nord N°66- 11 juin 2011.

تمهيد:

يشكل الفضاء الداخلي لدولة ما المجال الذي تصنع فيه السياسة الخارجية وفضاء صنع واتخاذ القرارات الخارجية. يوفر هذا الفضاء إمكانيات الحصول على أجوبة للأسئلة التي يستدعيها تحليل السياسة الخارجية من خلال الفواعل المؤسساتية وغير المؤسساتية التي تفرض دورها في صنع السياسة الخارجية، المرجعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للسياسة الخارجية لدولة ما، وهي المرجعية التي تبرز دورا هاما تفرضه جماعات ضغط ونفوذ. بالإضافة إلى ذلك، ومع ما أحدثته ظاهرة العولمة من تحولات في حركية العلاقات بين الداخل والخارج بالنسبة لدولة ما، يظهر كذلك دور فواعل أخرى غير الفواعل المؤسساتية في توجيه السياسة الخارجية لتلك الدولة[91].

بالإضافة إلى ما سبق، يوفر المحيط الداخلي معطيات حول المحطات والضوابط التنظيمية التي يخضع لها صنع القرار في السياسة الخارجية والمحطات الأكثر تأثيرا فيه ، مع عدم إغفال وجود حالات لا يمر اتخاذ القرار السياسي الخارجي بشأنها عبر المحطات المعروفة فيما يسمى بـ "قرارات حكومات المطبخ"، إضافة إلى الهدف والوسائل التي يتم على أساسها اتخاذ القرار السياسي الخارجي وفقا للقدرات المتاحة للدولة بحيث يقع خيار صانع القرار لا على القرار الأمثل وإنما على القرار المتاح.

فيما يلي، سيتم التعرض لمعطيات الفضاء الداخلي الاسباني الذي يتم فيه صنع السياسة الإسبانية تجاه الصحراء الغربية.

المبحث الأول: الفواعل الداخلية للسياسة الاسبانية تجاه الصحراء الغربية.

تبنت إسبانيا مع المصادقة على دستور 1978، نظام المملكة البرلمانية[92]، ويحكمها ملك بالوراثة، وهو رمز لوحدة الدولة الاسبانية واستمراريتها[93] وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وممثل الدولة في مجال العلاقات الخارجية، وهو من يعين السفراء والدبلوماسيين الإسبان يعتمد السفراء والممثلين الدبلوماسيين في اسبانيا. كما يخصه الدستور بصلاحية التعبير عن قبول اسبانيا لالتزامات دولية من خلال المعاهدات الدولية، وبترخيص من البرلمان يعلن الحرب أو يعقد السلم. إلا أن قرارات الملك وفق المادة 64 من الدستور الاسباني يجب أن تتضمن إلى جانب توقيعه توقيع رئيس الحكومة تحت طائلة البطلان.

[91] عطاف احمد ، مرجع سابق

[92] وذلك طبقا للمادة الثالثة من الدستور الاسباني لسنة 1978

[93] المادة 56 من الدستور الاسباني.

تضطلع الحكومة الاسبانية بالسلطة التنفيذية كما تناط بها مهام تسيير السياسة الخارجية (المادة 97 من الدستور الاسباني) ، يرأسها رئيس حكومة الذي يقوم الملك بترشيحه ويتم اختياره من قبل مجلس النواب، ومن ثم يعينه، وينهي مهامه، هذا الأخير يقترح أعضاء الحكومة الذين يقوم الملك بتعيينهم رسميا.

أما السلطة التشريعية الممثلة في البرلمان (Cortes Générales) المتكون من مجلس النواب ومجلس الشيوخ (المادة 66 من الدستور الاسباني)، فتختص بالعديد من المهام، تندرج ضمن محورين: السلطة التشريعية والرقابة على الحكومة. لذا فان دوره في السياسة الخارجية يندرج ضمن مهامه الرقابية على الحكومة ومن خلال الترخيص، أو عدمه، بإبرام مجموعة من الاتفاقيات التي ينص الدستور على وجوب حصول الحكومة على الترخيص البرلماني قبل توقيعها.

بالتالي، فان دراسة الموقف أو المواقف الإسبانية الرسمية من قضية الصحراء الغربية سيتركز على موقف الحكومات المتتابعة منذ إقرار النظام الديمقراطي بعد وفاة فرانكو، وكذلك على مجموعة من الأجوبة التي تقدمها للبرلمان عند مساءلتها بهذا الخصوص.

إلى جانب الموقف الرسمي، تتأثر السياسة الاسبانية بمجموعة ثانية من الفواعل التي تبرز من خلال أدوار مؤثرة فيها. هذه الفواعل هي الحزبين السياسيين الأكثر تمثيلا في اسبانيا، واللذان تحصلا خلال الانتخابات البرلمانية المتتالية على أغلب المقاعد، في البرلمان الاسباني، بنسب متفاوتة، وهما حزب العمال الاشتراكي، وحزب الشعب.

المطلب الأول: الموقف الاسباني الرسمي

إلى غاية سنة1975، شكلت الأوضاع السياسية الداخلية في اسبانيا في ظل نظام فرانكو عاملا عازلا لها عما يحدث في الساحة الدولية. كان هذا النظام يحبذ إقامة علاقات متميزة مع الدول العربية ما من شأنه أن يكفل حصول اسبانيا على دعم دبلوماسي كبير في منظمة الأمم المتحدة، الا أن ذلك لم يحل دون قيام حالة النزاع التي كانت إسبانيا طرفا فيها مع المغرب في سنوات السبعينات خاصة والتي أثرت بشكل واسع على علاقاتها بدول المنطقة[94].

يكتسي دور اسبانيا في قضية الصحراء الغربية أهمية خاصة، كما أن مسؤولياتها فيه استثنائية أيضا، لكونها المستعمر السابق الذي ما يزال مسؤولا، في نظر القانون الدولي، مثلما ورد في فتوى هانس كوريل، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون القانونية في 29 نوفمبر 2002.

[94] Labatut Bernard, "**les politiques méditerranéennes de l'Espagne à la recherche d'un équilibre entre l'impératif de la sécurité et l'éthique de l'interdépendance**", Etudes internationales, , N°2, vol 26, 1995, p316.

كما أنه يشكل مرجعية لمجموعة من الدول في المواقف التي تتخذها بشأن هذه القضية[95] خاصة منها دول أمريكا الجنوبية (الدول الاسبانو-أمريكية) والاتحاد الأوروبي.

كانت مواقف الحكومات المتعاقبة بعد حكومة آرياس نافارو : أدولفو سواريز، كالبو سوتيلو، فيليبي غونثاليث، خوسي ماريا أثنار وثباتيرو، وحاليا ماريانو راخوي تتراوح ما بين الاقتراب نسبيا من الموقف المغربي مثلما حدث في فترة حكم فيليبي غونثاليث، أو من جبهة البوليساريو مثلما كان واضحا في سياسة خوسي ماريا أثنار، لكنها كانت في كل مرة تعلن تمسكها بدعم مبدأ الشرعية الدولية وحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير[96].

اعترفت اسبانيا ، منذ 1966 أمام اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة وضع تطبيق الإعلان حول منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة، مبدأ تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية بواسطة ممارسة حق تقرير المصير. لكنها لم تحافظ على هذا الموقف إلى غاية حل النزاع في هذا الإقليم. ففي سنة 1975، أبرمت اتفاقا ثلاثيا مع المغرب وموريتانيا، أعلنت أنها بموجبه تنهي تواجدها في الصحراء الغربية، على خلاف ما ينص عليه مضمون الاتفاق.

ستتعرض الدراسة فيما يلي إلى المواقف التي اتخذتها مختلف الحكومات المتتالية في اسبانيا حسب تطورها الزمني.

1. حكومة اتحاد الوسط الديمقراطي

تم تعيين آرياس نافارو كرئيس للحكومة الاسبانية في عهد فرانكو، سنة 1973، وذلك عقب اغتيال "كريرو بلانكو "Carrero blanco" في 20 ديسمبر 1973. وقد أعاد الملك خوان كارلوس تثبيته في منصبه كأول رئيس للحكومة الاسبانية في عهد الملكية البرلمانية[97] . بعد وفاة الجنرال فرانكو في 20 نوفمبر 1975 على إثر المرض.

تم إبرام اتفاقيات مدريد في نوفمبر 1975، بخصوص الصحراء الغربية خلال عهدة حكومة آرياس نافارو، وواجهت هذه الحكومة، أثناء المرحلة الانتقالية، العديد من الصعوبات السياسة والاقتصادية، والاجتماعية، وكذا على الصعيدين الداخلي والخارجي.

---

[95] كارلوس ميغيل رويث، مرجع سابق ، ص 8

[96] نفس المرجع، ص4

[97] ALONSO PEREZ Matilde, BLASCO Elies Furio, BIRABENT-CAMARASA Christel, **Les gouvernements démocratiques en Espagne depuis 1975**, Halshs-00130245, version 1- 10 février 2007.

انتهجت هذه الحكومة سياسة التوازن بين دول المغرب، معتبرة أن بناء علاقات سليمة وقوية ومستقرة مع كل دول المغرب من أجل السعي لتحقيق السلام والتفاهم والتعاون في المنطقة يشكل إحدى الأهداف الأساسية لسياستها الخارجية، ما من شأنه أن يسمح لإسبانيا بلعب دور معين في المنطقة، وباستغلال الفرص التي يوفرها هذا المحيط في نموها كقوة ضمن الدول الأوروبية.

لكنها من جهة أخرى تبنت سلوكا مبهما تجاه النزاع في الصحراء الغربية، الأمر الذي أفضى الى اللاتوازن في العلاقات الاسبانية المغربية، باعتبار المغرب طرفا في نزاع الصحراء الغربية، والعلاقات المتشعبة بين البلدين[98].

لم يكن أداء السياسة الخارجية لأرياس نفارو مرضيا بالنسبة للملك خوان كارلوس، وهو الأمر الذي صرح به لجريدة نيويورك تايمز. واضطر أرياس نافارو إلى تقديم استقالته في 1976[99]، وتم استخلافه برئيس حكومة من نفس التشكيلة السياسة، (اتحاد الوسط الديمقراطي)، وهو أدولفو سواريز، الذي بقي في مهامه لعهدتين متتاليتين (1977-1981)، تخللهما الاستفتاء على الدستور الجديد للمملكة في 1978.

تبنت إسبانيا، بقيادة حكومة اتحاد الوسط الديمقراطي، سياسة مزدوجة تجاه قضية الصحراء الغربية، تحافظ على مسافة متساوية مع كل من جبهة البوليساريو، والمغرب الذي يطالب بضم إقليم المستعمرة الاسبانية إلى إقليمه، وتحاول مسايرة موقف كل منها من منطلق الحياد حسب ظروف ومعطيات العلاقات الدولية.

بعض من مواقف حكومة سواريز تحسب لصالح الموقف المغربي في قضية الصحراء الغربية، منها[100]:

- اعتبرت اتفاق مدريد قانونيا وساريي المفعول، الأمر الذي عبر عنه وزير الشؤون الخارجية الاسباني Marcelino Orejo أمام البرلمان الاسباني في جانفي 1978 ؛
- اعتبار اسبانيا أن مسؤولياتها الدولية اتجاه إقليم الصحراء الغربية قد انتهت في26 فيفري 1976 مثلما أشار إليه التصريح المشترك الاسباني-المغربي الذي نشر اثر زيارة الملك خوان كارلوس إلى المغرب في جوان 1979؛
- تصويت اسبانيا في منظمة الأمم المتحدة لصالح القرارات الموالية للمغرب أو امتناعها عن التصويت على القرارات التي لا تنسجم مع طرحه.

[98] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p127
[99] ALONSO PEREZ Matilde, BLASCO Elies Furio, BIRABENT-CAMARASA Christel, *op.cit*, p5
[100] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p128

مقابل ذلك، هناك من المواقف الاسبانية ما يصب في صالح موقف جبهة البوليساريو، وقد يعتبر بعضها متوافقة مع الموقف الجزائري من القضية، من بينها:

- الانسحاب من الصحراء الغربية في 26 فيفري 1976، اي يومين قبل التاريخ المحدد في اتفاق مدريد. إضافة إلى الانسحاب من الإدارة الثلاثية المنتدبة. ما يمكن قراءته على أنه شكل من الاعتراف بأن الصحراء الغربية، إقليم غير مستقل ذاتيا وإقرارا بحقه غير قابل للتنازل في تقرير المصير؛
- رفض اسبانيا الاعتراف بصحة مصادقة الجماعة على اتفاق مدريد في دورة غير عادية مجتمعة في 28 فيفري 1976؛
- في 14 أكتوبر 1978، وقع اتحاد الوسط الديمقراطي في الجزائر تصريحا، يعترف فيه بجبهة البوليساريو كممثل وحيد وشرعي للشعب الصحراوي في كفاحه[101]؛
- في زيارته الرسمية للجزائر في أفريل 1979 ، قابل رئيس الحكومة الاسبانية أدولفو سواريز كبار المسئولين الصحراويين، ما يشكل اعترافا رسميا بجبهة البوليساريو؛
- الطرف الاسباني اكد مرارا على انه لم ينقل إلى المغرب و موريتانيا إلا إدارة الإقليم ولم ينقل إليها السيادة عليه، حيث أن هذه الأخيرة لا تعود إلا للسكان الصحراويين المحليين وهو السلوك الذي انتقده ملك المغرب الحسن الثاني في خطاب قدمه في سبتمبر 1980 ؛
- تعترف السلطات الإسبانية بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير مثلما ورد في تصريح مشترك بين اسبانيا و جبهة البوليساريو في ديسمبر 1980[102]؛

في تصريح لوزير الشؤون الخارجية الاسباني Oreja [103]، في 4 جوان 1980 أمام لجنة برلمانية ، أعلن أن اسبانيا تتبني موقفا حياديا في نزاع الصحراء الغربية، مع دعمها لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، كما تسعى لتقريب مواقف الأطراف المعنية مباشرة بالنزاع من منطلق جغرافي. وتعود المبررات الكامنة وراء سياسة الحياد هذه الى ما يلي:

- الضغط من طرف جبهة البوليساريو كطرف في نزاع الصحراء الغربية: فقد اتخذت الحكومة الاسبانية مجموعة من المواقف تجاه قضية الصحراء الغربية مقابل إطلاق صراح رعايا اسبانيين من طرف جبهة البوليساريو[104]. فقد تعرضت سفن الصيد و الصيادين الاسبانيين للاحتجاز، الأمر الذي زعزع قطاعا صناعيا هاما واستراتيجيا في اسبانيا.

[101] كان ذلك بمناسبة الإفراج عن ثمانية صيادين اسبان من طرف جبهة البوليساريو؛
[102] جاء هذا التصريح على اثر الإفراج عن مختطفين اسبانيين في ديسمبر 1980.
[103] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p129
[104] *Ibid*,p131

- ضعف الدبلوماسية المغربية، وانعدام القاعدة القانونية التي تسمح بدعم مواقفها، والتي كانت متذبذبة، وتتسم بالتراجع في كل مرة؛
- تغير المعطيات الجيوستراتجية في المنطقة خاصة بعد انسحاب موريتانيا من الصحراء الغربية في 1979؛
- الموقف الجزائري المساند لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وعدم معارضتها لحركات المعارضة الاسبانية[105] (الاتحاد العسكري الديمقراطي والحركة الديمقراطية في 1976) وللأحزاب التي تدافع عن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره. وتصويتها على توصية مجلس تحرير منضمة الوحدة الإفريقية بتاريخ 19 فيفري 1978 بطرابلس المساندة لحركة الانفصال للكناري، على اثر ذلك استدعت اسبانيا سفيرها بالجزائر في ديسمبر 1977
- ضغط المجتمع المدني والتنظيمات السياسية الداخلية الاسبانية، ففي 14 ديسمبر 1977 أمضت 33 منضمة سياسية و نقابية اسبانية على تصريح يساند حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره[106].
- الضغوط الاقتصادية: كانت اسبانيا آنذاك في المرتبة الخامسة في الدول المصدرة إلى الجزائر إضافة إلى كونها أبرمت عقودا تجارية هامة معها خاصة في مجال الغاز. ولم تكن الجزائر موافقة على احتلال الإقليم الصحراوي، والحيلولة دون تطبيق الشرعية الدولية بشأن القضية الصحراوية
- كانت الاستراتيجية الإسبانية ترمي إلى تحسين علاقتها بالجزائر دون أن تثير غضب المغرب الذي كان يرى في أي تقرب اسباني-جزائري تقاربا اسبانيا من جبهة البوليساريو وموقفها في قضية الصحراء الغربية.

بعد حكومة أدولفو سواريز، جاءت حكومة "كالبو سوتيلو Calvo sotelo"، الوسطية، لكنها لم تدم سوى فترة زمنية قصيرة، **امتدت من** 1981 إلى 1982، وختمت بذلك عهد الحكومة الوسطية مع انتخابات 1982، تاركة المجال لحكومة حزب العمال الإشتراكي.

[105] كانت الحكومة الجزائرية تساند الحركة من أجل تقرير المصير في أرخبيل الكناري MPAIAC لـ Antonio Cubilloحيث منحت له نصف ساعة من البث اليومي على إذاعة الجزائر منذ التوقيع على اتفاقية مدريد (avec la vois des canaries libres)و قد ساندت الجزائر هذه الحركة أمام OUA[105]، ولم يتوقف بث هذه الحصة إلا بتاريخ 25 جانفي 1978 ؛

[106] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p130

2. حكومة حزب العمال الاشتراكي

بعد أن تطرقنا للموقف الغامض والمبهم بل والمزدوج لإسبانيا بقيادة حكومة وسطية نتطرق فيما يلي إلى الموقف الإسباني بقيادة حكومة اشتراكية[107]. عرفت اسبانيا مرحلتين من الحكم الاشتراكي: المرحلة الأولى امتدت من 1982 إلى غاية 1996، والمرحلة الثانية الممتدة من 2004 إلى 2011، بعد عودة الحزب وفوزه بالانتخابات بعد عهدتين متتاليتين من حكم حزب الشعب.

أ- **المرحلة 1982ـ 1996:**

فاز حزب العمال الاشتراكي الاسباني، ذي التوجه اليساري، بالانتخابات التشريعية في 28 اوت 1982، وقام بتشكيل الحكومة بتاريخ 2 ديسمبر من نفس السنة [108]. قدم الاشتراكيون تصريحات عديدة في إطار حملتهم الانتخابية باتجاه تهدئة الأوضاع مع المغرب، نظرا لذلك فان وصولهم الى السلطة لم يقلق المغربين خاصة وان إحدى الأصوات النافذة في الحزب لصاحبها خوان مايستري " Juan Maestre " أعلنت بصفة صريحة، في إطار طاولة مستديرة تم تنظيمها بتاريخ 22 أكتوبر 1982 بمدريد، أن حزبه سيعطي الأولوية للسياسة مع المغرب . في نفس الإطار ألح وزير خارجية الحكومة الاشتراكية، وعضو اللجنة الدولية للحزب الاشتراكي فرناندو موران " F. Moran " على ضرورة التعاون مع المغرب.

اما فيليبي قونزاليز "Felipe Gonzalez " فقد صرح في إحدى لقاءات حملته الانتخابية، ان المغرب سيكون وجهته الاولى كرئيس حكومة اذا ما فاز حزبه بالانتخابات التشريعية. كما أن فيليبي قونزاليز كان أول رئيس حزب إسباني قدم لسفير المغرب بمدريدتوضيحات حول الموقف حزبه تجاه الصحراء الغربية

إن هذه التصريحات التي تحيل على السياسة التي ستنتهجها الحكومة في حالة فوز حزب العمال، إزاء طرف في النزاع في الصحراء الغربية ، وهو الأمر ذاته الذي سيسمح بقراءة المواقف المحتملة تجاه الطرف الثاني فيه، جبهة البوليساريو، لكن ذلك لا يكون إلا على سبيل الاستئناس لما عرفت به السياسة الاسبانية بهذا الشأن من شد وجزر بين الطرفين.

كل هذه المواقف التي عبر عنها قادة وأعضاء بارزون في حزب العمال الاشتراكي توضح توجه السياسة التي سينتهجها الحزب إذا ما فاز بالانتخابات، معتبرا بذلك انه يسبق مصالح الدولة على مصالح الحزب.

---

[107] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p217.

[108] ALONSO PEREZ Matilde, BLASCO Elies Furio, BIRABENT-CAMARASA Christel, *op.cit*, p17

كما ان الحزب الاشتراكي في الحكم اعتبر أنه لا يملك وسائل الضغط والتأثير على موقف المغرب تجاه الصحراء الغربية، فالمغرب أصبح أكثر فأكثر تأكدا من نفسه، خاصة مع المساندة الكبيرة التي حضي بها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، هذا الأمر الواقع جعل حكومة اليسار تتجه إلى تعزيز التعاون مع المغرب، وتفادي التوتر معه، ومحاولة تسوية والخلافات التي تؤثر في العلاقات بينهما مؤديا بها إلى حد المواجهة[109].

اتجهت الحكومة الاشتراكية عبر خمسة حكومات متعاقبة حصلت في ثلاث منها على الأغلبية المطلقة[110] إلى تبني نظرة واقعية، وكانت دبلوماسية تهدف إلى البقاء ما بين 1982 و1984، تبعتها سياسة شمولية وسياسة قوة على المستوى الإقليمي. وأصبح موقف اسبانيا بقيادة الحكومة اليسارية من قضية الصحراء الغربية يترجم كالتالي[111]:

أ- رفضت الحكومة أن تدعم رسميا جبهة البوليساريو والاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية، لكن الحزب الاشتراكي استمر في مساعدة جبهة البوليساريو، ما يظهر من خلال تصريحات أدلت بها مسؤولة العلاقات الخارجية للحزب "أيلينا فلوريس" "Elina Flores" ، للإذاعة الاسبانية في فيفري 1985 من عدم التخلي عن جبهة البوليساريو .

ب- تواصلت الاتصالات والمساعدات لجبهة البوليساريو حتى بعد طرد أعضائها من اسبانيا، وغلق مكاتبه الإعلامية مؤقتا فيها، بعد الهجومات التي تعرضت لها قوارب اسبانية في مياه الصحراء الغربية خلال سنة 1985

ت- امتنعت الحكومة عن نقض اتفاقيات مدريد الثلاثية، في استمرارية للسياسة اليسارية التي كان قد صرح بشأنها وزير الخارجية المغربي "بوستة" لصحيفة البايس " El Pais" الاسبانية في ديسمبر 1982، أن المبدأ هو استمرارية الدولة واستمرارية التزاماتها، بينما لا تعترف جبهة البوليساريو بصحة تلك الاتفاقيات قانونيا وفعليا.

ث- استمر اليسار الإسباني (وكذلك الوسط) في التأكيد على إن اسبانيا لم تنقل إلى المغرب سيادة الإقليم، بل نقلت إليه فقط إدارته. لكن الحكومة الاسبانية رفضت أن تكون طرفا في نزاع الصحراء الغربية، وذلك بدعوى عدم الرغبة في التدخل في المشاكل المغاربية-الإفريقية، وكذلك بدعوى عدم الرغبة إن تتصرف تصرفا قد يفهم على انه تدخل.

---

[109] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p218.
[110] ALONSO PEREZ Matilde, BLASCO Elies Furio, BIRABENT-CAMARASA Christel, *op.cit*, p17
[111] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p223.

هذا ما صرح به رئيس الحكومة الاشتراكية فيليبي غونزالز في تصريح أدلى به في 20 مارس 1983 في الرباط[112]، وقد وجد هذا الموقف الحذر دعامة في مساندة قرارات الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية. لكن اسبانيا كانت من جهة أخرى تمتنع عن التصويت في الأمم المتحدة على القرارات التي تساند مطالب جبهة البوليساريو.

في سنة 1984، حصل تحول هام في موقف اسبانيا الرسمية في منظمة الأمم المتحدة إذ أصبحت منذ هذا التاريخ تصوت لصالح القرارات التي تعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة باقتراح جزائري، والتي توصي بمفاوضات ثنائية مباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو، والتي تستبق استفتاء تقرير المصير. ولكن، مع ذلك استمرت في تزويد المغرب بالسلاح[113].

وعندما عزز الحزب الاشتراكي وجوده في السلطة اتجه إلى إعادة هيكلة استراتيجيته، ومنذ جانفي 1985، ظهرت معالم سياسة خارجية اسبانية ذات توجه جديد في منطقة المتوسط ، لاحت معالمها مع اجتماع وزير الشؤون الخارجية الاسباني ف . موران، بسفراء اسبانيا المعتمدين لدى دول إفريقيا الشمالية.

على المستوى الإقليمي، يمكن ملاحظة تطورات عديدة، كانضمام اسبانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة في 1 جانفي 1986، وبقاءها في الحلف الأطلسي بعد استفتاء مارس 1986، وفوز الحزب الاشتراكي لعهدة ثانية في الانتخابات التشريعية في جوان1986، وإنشاء اتحاد المغرب العربي في فيفري 1989. كل هذه الأحداث المتتالية فرضت على اسبانيا إعادة ترتيب حساباتها خاصة بعد انهيار المعسكر الشيوعي ونهاية الحرب الباردة، التي طبعت إلى غاية تلك الحقبة التجاذبات في نزاع الصحراء الغربية.

وقد تجلى هذا الترتيب الجديد في تبني سياسة متوسطية تركز على منطقة المغرب لاعتبار اسبانيا، التي تستذكر دوما تاريخ الفتوحات الاسلامية ما يزيد توترها بشأن سلامتها الإقليمية، أنه مصدر الخطر الأقرب إليها، لكنها على ذلك لم تحد عن سياسة التوازن والاستقرار الإقليميين.

لكن تلك السياسة الجديدة لم تحل دون حدوث توترات في المنطقة، الراجعة لمجموعة من الخلافات ترد في نقاط تالية في هذا البحث خاصة في منتصف عام 1985، من بين أهمها السياسة الاسبانية تجاه إقليمي سبتة ومليلة بعد أن عرض على البرلمان نص يحدد النظام القانوني الذي سيطبق على مسلمي هاتين المقاطعتين.

---

[112] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, pp223, 224

[113] *Ibid*, p223, 224

ظل موقف الحكومة الاشتراكية من قضية الصحراء الغربية متذبذا وحذرا ، خاصة بالنظر لما قد تثيره أي خطوة تخطوها في هذا الملف من ردود فعل داخلية وخارجية، وخاصة من طرف المملكة المغربية وجبهة البوليساريو. كما تضفي قضية الصحراء الغربية على الأبعاد التي تتبناها اسبانيا تجاه الدولتين اللتان تلعبان أدوارا في الضفة الجنوبية للمتوسط الجزائر والمغرب تثير نوعا من الحساسية، خاصة في ظل اختلاف مواقف كل منهما من القضية، هذا ما جعلها تتراوح بين مساندة كل منهما على حدى دون أن تغضب الآخر، فنجدها مثلا قد ساندت الجزائر عقب أحداث أكتوبر 1988، وأكدت دعمها للمغرب على خلفية احتجاجات ديسمبر 1990[114]

وعمدت اسبانيا إلى وضع علاقاتها مع دول المغرب في اطر قانونية، من خلال إبرام مجموعة من الاتفاقات الثنائية في مجالات عديدة. سعت من وراء ذلك لتامين الكتلة الحيوية بالنسبة لإسبانيا ولأوروبا إجمالا، خاصة منذ 1990، وذلك من خلال إنشاء هياكل دائمة للتعاون على غرار تأسيس قنوات للتعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية ـ اتحاد المغرب العربي، وكذلك من خلال وضع إطار متعلق بالأمن والتعاون في المتوسط .

ب- **المرحلة الثانية: 2004ـ2011**

نجح حزب العمال الاشتراكي في الفوز بالانتخابات من جديد في سنة 2004، بعد أن كان في المعارضة لعهدتين انتخابيتين متتاليتين. وعين قائد الحزب خوسي لويس رودريغث ثباتيرو رئيسا للحكومة لعهدتين أيضا.

صاحب اهتمام حكومة ثباتيرو بمهامها تجديد الاهتمام بقضية الصحراء الغربية، ويعتبر GUNTER MAIHOLD[115] أنها ساندت دائما موقف البوليساريو، ، وتشجع باستمرار جهود الأمم المتحدة لإيجاد توازن بين مصالح المغرب و مصالح جبهة البوليساريو كطرف مؤسس في النزاع[116] دون أن تنسي الجزائر كدولة فاعلة في المنطقة، وهو رأي لا يتوافق مع آراء محللين كثيرين.

في هذا السياق، عرفت المواقف الاسبانية بزعامة الحزب الاشتراكي تجاه القضية الصحراوية منحى يميل أكثر إلى دعم المقاربة المغربية في حل نزاع الصحراء الغربية. فنجد أن خوسيه لويس ثباتيرو *اعتبر "المقاربة المغربية بأنها سبيل لإعادة النزاع إلى دائرة الحوار بين الأطراف المعنية للوصول إلى اتفاق يحترم الشرعية الدولية"*[117].

---

[114] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p225

[115] بروفيسور حائز على شهادة دكتوراه سنة 1987 من جامعة Regensburg، مجالات دراساته: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية لـأمريكا اللاتينية، اسبانيا والبرتغال.

[116] Gunther Maïhold, *op.cit*, P 165

[117] محمود معروف، **الصحراء الغربية: اسبانيا تقترب من موقف المغرب دون أن تبتعد عن مطالب جبهة البوليساريو**، القدس العربي، 8-07-2007 *www.**alquds**.co.uk/data/2007/03/03.../07a24.htm*

كما صرح بمناسبة انعقاد القمة الثامنة للجنة العليا المشتركة بين اسبانيا والمغرب عن استعداد بلاده للإسهام بمساعيها ودبلوماسيتها في إعادة الحوار بين الأطراف المتنازعة والبحث عن حل للنزاع، واعتبر أن اسبانيا تلتزم بالسعي للوصول إلى حل لها لاقتناعها أن الوضع الحالي لا يخدم أي طرف. وأكد أن الموقف المسؤول لإسبانيا يجب أن يكون موقفا بناءا يساهم في الوصول إلى اتفاق.

أثار هذا الموقف الصريح لثباتيرو العديد من التحاليل، من بينها ما قرأه على أنه تجاوز لسياسة "الحياد الإيجابي" التي كانت تعتبر إسبانيا أنها تنتهجها بخصوص قضية الصحراء الغربية إلى تلك الحقبة.

في حوار آخر، صرح رئيس الحكومة ثباتيرو لجريدة الموندو الاسبانية في 23 أفريل 2004 لأول مرة عن أهمية "اتفاق جديد" بخصوص الصحراء الغربية وعن إمكانية وجود حقوق لأطراف أخرى هي البوليساريو والجزائر وهو ما لا يتماشى وفحوى الموقف ألأممي الذي يعتبر أنه إلى جانب الطرف المغربي تشكل جبهة البوليساريو الطرف الثاني والأخير في النزاع. كما صرح ثباتيرو في مقابلة للتلفزيون في 19 جانفي 2005، أن "الحل الوحيد يمر بالاتفاق مع المغرب" وأن الاستراتيجيات المعدة من قبل عناصر خارجية عن النزاع لم تثمر ابدا. (قد يفهم أن هذا الكلام موجه إلى جيمس بيكر حيث لم تفضي خطتيه إلى حل النزاع لعدم موافقة المغرب عليها)[118]

في تصريح آخر أدلى به وزير الخارجية الاسباني لجريدة الموندو في 11 جويلية 2004 أن *"إجراء استفتاء في الصحراء الغربية الآن سيسبب أزمة في المغرب العربي ككل"* واعتبر أن الوضع عموما يختلف عما كان عليه سنة 1975، أو عندما قبل الطرفان إجراء الاستفتاء في 1988 وعن ما كان عليه قبل 30 عاما عندما استعدت اسبانيا لإجرائه، كما أوضح ميله لـ "حل سياسي يرضي الكل بإعطاء الجميع حقوقهم"[119] ينبغي ملاحظة أن تاريخ هذا التصريح يوافق مرور ثلاثين عاما على المبادرة الإسبانية باجراء استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، قبل إبرام اتفاق مدريد، برعاية منظمتي الأمم المتحدة والوحدة الأفريقية آنذاك. وقد لا تبدو القراءة الأولية لهذا التصريح كافية، لكنها تتوضح من خلال مجموعة من المواقف والمبادرات الإسبانية التي تلتها، والتي أصبحت تشكل إعلانا صريحا بدعم اسبانيا لموقف الطرف المغربي في النزاع. ففي الميدان، حاولت حكومة ثباتيرو وبالتنسيق مع الحكومة الفرنسية في 2004، عقد لقاءات بين المغرب وجبهة البوليساريو في مدريد، ولقاءات بين المغرب والجزائر في فرنسا، لتسوية نزاع الصحراء الغربية، في خطوة تتماشى والطرح المغربي الذي يسعى لتأسيس الجزائر كطرف في نزاع الصحراء الغربية لكن هذه المحاولات لم تنجح حيث تمسك المغرب بحضور الجزائر في لقاءات مدريد كطرف في النزاع، وأصرت الجزائر على حضور جبهة البوليساريو في اجتماعات باريس كونها ممثلا للشعب الصحراوي.[120]

---

[118] ميغيل رويث كارلوس ، مرجع سابق، ص8

[119] معروف محمود ، مرجع سابق.

[120] نفس المرجع.

بالإضافة لذلك، فإن مندوب الحكومة الكنارية خوسي سيكورا زار مدينة العيون الصحراوية، في 12 مارس 2005، بصحبة وفد كناري تجاري ، ليكون بذلك أول موظف حكومي سامي اسباني يزور الأراضي الصحراوية منذ 1975، ما أثار ردود فعل عديدة بشأن اعتراف اسبانيا للمغرب "بالسيادة" على الصحراء الغربية. لكن هذه الزيارة ، وفق ما صرح به كاتب الدولة للشؤون الخارجية وبلدان ايبرو-أمريكا أمام لجنة العلاقات الخارجية للبرلمان الاسباني يوم 16 مارس2005، أين أكد على حق السكان الصحراويين في تقرير مصيرهم، تعتبر مجرد زيارة إدارية لا تنجر عنها أية انعكاسات سياسية وأن الأعمال الإدارية لا تمثل اعترافا بالسيادة المغربية على الإقليم[121] .

ت- الحكومة الاسبانية بقيادة حزب الشعب

عقب الانتخابات البرلمانية لسنة 1996، فاز حزب الشعب اليميني بغالبية الأصوات، وتم تشكيل حكومة برآسة زعيم الحزب خوسي ماريا أثنار. ودامت فترة حكم هذا الحزب من 1996 إلى غاية سنة 2004.

كما سبق وأن تم التفصيل بالنسبة لحزب العمال الاشتراكي، عرفت اسبانيا مرحلة ثانية من حكم حزب الشعب منذ 2011، بعد تنظيم انتخابات مبكرة في اسبانيا، في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية غير مستقرة تماما. إذا كانت السياسة الاسبانية الحالية تجاه الصحراء الغربية غير واضحة تماما، فإن سياسة الحكومة اليمينية في ظل خوسي ماريا أثنار كانت أكثر وضوحا. لدى توليه لرئاسة الحكومة الاسبانية، كان زعيم حزب الشعب داعما لمطالب جبهة البوليساريو، وحافظ على هذا الموقف خلال عهدتيه.

1- المرحلة 1996-2004

خلال عهدته التي دامت 8 سنوات أراد خوسي ماريا اثنار لإسبانيا دورا فرديا وكان شعاره إخراج اسبانيا من دائرة الدول التي لا تملك مكانة تمنحها القدرة على اتخاذ القرارات في الساحة الدولية ومن دائرة الدول التي "دخلت في دوامة التاريخ"، كما حاولت حكومة اثنار ممارسة الضغط على المغرب بتعزيز العلاقات الدبلوماسية بين اسبانيا والجزائر، من جهة أخرى، كان مسعى السياسة الخارجية لاثنار ان تنفرد عن المحور الفرنسي الألماني وتحقق توازنات جديدة[122].

[121] ميغيل رويث كارلوس ،مرجع سابق، ص9.

[122] Gunther Maïhold, *op.cit*, PP159-170

شغلت اسبانيا عضوية مجلس الأمن في ظل عهدة أثنار، وهي العهدة التي بذل خلالها جهدا للتصويت على خطة بيكر الثانية التي تضم خيار الاستقلال ضمن خيارات استفتاء تقرير المصير، وصرح أنه لا يوجد سبب لتغير اسبانيا سياستها تجاه الصحراء الغربية وأنه سيواصل دعم خطة السلام الأممية لإقامة استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية. كان تمسك اسبانيا آنذاك باستفتاء تقرير المصير واضحا إلى غاية مطالبة الرئيس الأمريكي جورج بوش في لقاء جمعه بخوسي ماريا أثنار في 2002 بتقييم التعليلات التي يقدمها كل طرف معني وأن لا يكتفي فقط "بسماع صوت المغرب"[123]

في نفس السنة، وعقب أحداث المواجهة بين اسبانيا والمغرب بشأن جزيرة ليلى والذي لم يتم حله إلا بعد وساطة الأمين العام للأمم المتحدة كولن باول، أعلن خوسي ماريا أثنار رفضه لضم إقليم الصحراء الغربية لإقليم المملكة المغربية. وصرح أن اسبانيا لن تقبل بحل لا يعتبر إلا بمصالح المغرب، بل تدعم حلا سلميا في إطار الأمم المتحدة وقراراتها.[124] وأكد أثنار في أول اجتماع رفيع المستوى بين اسبانيا والجزائر أن بلاده تدعم جهود الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في حل النزاع في الصحراء الغربية.

لكن عهدة حزب الشعب انتهت دون أن تتمكن اسبانيا من لعب الدور الذي أرادته في حل نزاع الصحراء الغربية وفق مقتضيات القانون الدولي، بعد أن عرفت توترا كبيرا في العلاقات المغربيةالاسبانية مرتبطا خاصة بمسألة الصحراء الغربية.

2- المرحلة منذ 2011

فاز حزب الشعب الاسباني بالانتخابات البرلمانية الاسبانية في 2011 بأغلبية 186 مقعد من بين مجموع 350في البرلمان، ويصاحب ذلك تسييره لـ 11 منطقة إسبانية من أصل 17، ما يؤهله لتسيير اسبانيا دون اللجوء الى تحالفات، وتم تعيين ماريانو راخوي رئيسا للحكومة في 20 ديسمبر 2011 في ظل وضع داخلي يعرف أزمة اقتصادية صعبة.

يرى المغرب في ماريانو راخوي النائب الاسباني المعارض ناشطا لصالح جبهة البوليساريو، خاصة أنه طلب من البرلمان الأوروبي القيام بتحقيق دولي حول انتهاكات حقوق الإنسان عقب أحداث العيون في 2010، لكن ذلك لا يشكل معيارا بالنظر الى ما ينكم الاصطلاح عليه بالتقليد في الممارسة السياسة في اسبانيا من تكييف المواقف من مختلف القضايا الحساسة حسب الموقع الذي يتحرك منه الفاعل السياسي إما في السلطة أو المعارضة.

[123] QATTAB Tarik , Aznar : dure fut la chute, Publié dans Aujourd'hui le Maroc le 16 - 03 – 2004.consulté le 17 avril 2013 sur http://www.maghress.com/fr/aujourdhui/10888.

[124] YAHIA H. Zoubir, « lorsque la géopolitique et la realpolitik empêchent de résoudre un conflit et violent le droit international : le cas du Sahara Occidental », **le droit international et la question du Sahara occidental**, la Haye, Pays Bas, 2009, pp275-297,p293

قام رئيس الحكومة الاسبانية "ماريانو راخوي" بزيارة إلى المغرب في 5 أكتوبر 2012 في إطار اللجنة الثنائية رفيعة المستوى بين الطرفين[125] ، وأشار التصريح المشترك الذي أعقب هذه الزيارة أن اسبانيا والمغرب سيعملان على تعزيز التعاون بينهما على مختلف الأصعدة، وفي المجال الاقتصادي خصوصا. وتنبغي الإشارة إلى أن الظروف التي ميزت هذه الزيارة لعبت دورا في تحديد المواقف المتخذة خلالها، إذ أن الاقتصاد الاسباني عرف أزمة على نطاق واسع، كما يمثل المغرب الشريك التجاري الأساسي لإسبانيا في أفريقيا، والثاني خارج الاتحاد الأوروبي.

وتحتل اسبانيا مرتبة ثاني مستثمر في المغرب بنسبة 52% من استثمارات اسبانيا في أفريقيا. لكنها أصبحت منذ سبتمبر 2012، الشريك التجاري الأول للملكة المغربية قبل فرنسا الشريك التقليدي الأول لها، وهو الأمر الذي يسجل لأول مرة في المنطقة المغاربية كلها. تمثل المؤسسات الاسبانية العاملة في المغرب 900 شركة، وتصدر أكثر من 20000 شركة اسبانية صغيرة ومتوسطة منتوجاتها إلى المغرب. وارتفعت المبادلات التجارية بين البلدين في مجالات حساسة لاقتصاديهما، حيث يستقطب قطاع الصناعة 33 % من الاستثمارات الاسبانية في المغرب، قطاع السياحة وقطاع العقارات 24% لكل منهما، البنوك 12% . وصرح وزير الشؤون الخارجية والتعاون الاسباني في حكومة راخوي، خوسي مانويل غارسيا مارغالو عشية عقد القمة الثنائية العليا المشتركة في أكتوبر 2012، أن مسألة الصحراء الغربية لا ينبغي أن تسدل الظل على العلاقات الثنائية الاسبانية المغربية[126]. وأن اسبانيا تتبنى سياسة "الحياد الايجابي".

وفي إطار محاضرة حول السياسة الخارجية الاسبانية في منطقة المتوسط نشطها ذات الوزير في مقر الاتحاد من أجل المتوسط، ببرشلونة، صرح فيه أن "أكبر تحدي للمغرب قد يكون تطبيق الاستقلال الذاتي في أقاليم الجنوب"، وكان لهذا التصريح وقع عميق حيث اعتبره الإعلام المغربي الذي اعتبره تغيير جذري في سياسة حزب الشعب تجاه قضية الصحراء الغربية، وعلامة على ملامح نوايا حكومة ماريانو راخوي تجاه هذه القضية، لكن الأمر ليس على هذا القدر من الوضوح والتأكيد، إذ لا تنسجم تصريحات رئيس الحكومة الاسبانية الحالي مع هذا الطرح، إذ أكد في التاسع من شهر أفريل على مستوى منظمة الأمم المتحدة أن الحل الوحيد للنزاع في الصحراء الغربية هو استفتاء تقرير المصير الذي يسمح للصحراويين بالتعبير عن إرادته بالاستقلال أو الانضمام للمغرب أو الاستقلال الذاتي، وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة وضمن الشرعية الدولية .

---

[125] LACHACHI Mohamed-Cherif, **Maroc-Espagne, le Sahara Occidental ou le grain de sable**, quotidien Liberté, du 6 octobre 2012.

[126] *Ibid.*

على خلاف تلك التصريحات، وعشية زيارة رئيس الحكومة الاسباني ماريانو راخوي إلى الجزائر في 10 جانفي 2013، صرح سفير اسبانيا بالجزائر « Gabriel Busquest »، أن موقف اسبانيا من قضية الصحراء الغربية لم يتغير، وأن اسبانيا تدعم "حلا سياسا يقبله الطرفان في إطار الأمم المتحدة، حل يأخذ بعين الاعتبار تقرير الشعب الصحراوي لمصيره"[127]

في تصريحاته الرسمية، اتجه رئيس الحكومة الاسباني الحالي "ماريانو راخوي" إلى التأكيد على ضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية الصحراء الغربية[128]. وكان آخر تصريح له في منظمة الأمم المتحدة في شهر أفريل 2013، معتبرا أن استفتاء تقرير المصير هو الحل الوحيد للنزاع، وقد أثار هذا التصريح حفيظة الطرف المغربي.

في إشارة أخرى، كان موقف إسبانيا تجاه مسألة توسيع مهام بعثة المينورسو إلى مراقبة حالة احترام حقوق الانسان في الصحراء الغربية مؤشرا على نوع من "التراجع" في موقف اليمين تجاه ملف الصحراء الغربية، إذ يبدو أن موقف اسبانيا كان رافضا لذلك التوسيع في مهام البعثة الأممية حسب ما صرح به وزير الشؤون الخارجية الاسباني الحالي "مانويل قارسيا" ما اعتبرته جبهة البوليساريو مساندة لموقف الطرف المغربي و"مساعيه التوسعية"[129]

إن هذا التجاذب والمد والجزر في المواقف الاسبانية تجاه الصحراء الغربية، ما هي إلا تتمة لسيرورة من المواقف المزدوجة والمتذبذة التي تبنتها اسبانيا منذ سنوات الستينات.

المطلب الثاني: مواقف الأحزاب السياسية.

أقر الدستور الاسباني لما بعد مرحلة فرانكو، دستور 1978، التعددية الحزبية، ونص على أن الأحزاب السياسة تعبر على الرغبة الشعبية (المادة السادسة من الدستور الاسباني) وتشكل أداة أساسية للمشاركة السياسية. وبالرغم من تعدد التشكيلات الحزبية في اسبانيا، إلا أن أبرزها نشاطا في مجال السياسة الخارجية والتي توصلت إلى حصول مرشحيها، من خلال النتائج التي حققتها في الانتخابات البرلمانية المتتالية، على مناصب حكومية عموما، ومنصب رئيس الحكومة، خصوصا تقتصر على عدد محدود هي اتحاد الوسط الديمقراطي في بداية العهد الديمقراطي للملكة الاسبانية، وحزب العمال الاشتراكي، و حزب الشعب[130].

---

[127] http://www.amaidan.fr/archives/2013/01/10/26115568.html, consulté le 17 avril 2013.

[128] بوهريد محمد، **قضايا شائكة على طاولة اللقاء المرتقب بين بنكيران وراخوي**، جريدة المساء المغربية، العدد 1896،بتاريخ 31 أكتوبر 2012.

[129] N.K et agences, Sahara Occidental, le Front Polisario dénonce le double langage du MAE espagnol, El Moudjahid, N°519002, du 24 avril 2013, p13.

[130] أنظر الجدول في الملحق رقم 4، الذي يلخص نتائج الانتخابات التشريعية التي نظمت في 2011 في اسبانيا، مأخوذا على سبيل الاستدلال.

عرفت قضية الصحراء الغربية، ولا تزال حضورا خاصا في نشاطات الحزبين الاسبانيين اللذان يتداولان على السلطة منذ 1982 والى غاية الآن: حزب العمال الاشتراكي وحزب الشعب. كما تعرف مواقف كل منهما تباينا كبيرا. يكمن هذا التباين على مستويات: المنطلقات والأدوات والتصورات التي يقترب من خلالها كل حزب من القضية، وموقع كل من الحزبين في السلطة أو المعارضة.

ستحاول هذه الدراسة التعرض لدور كل من الحزبين في السياسة الاسبانية تجاه الصحراء الغربية من خلال مجموعة من العناصر مدرجة فيما يلي.

1. الحزب الاشتراكي

تبدوا مواقف حزب العمال الاشتراكي حاليا أكثر قربا من موقف المغرب منه من موقف جبهة البوليساريو، لكن الأمر لم يمكن كذلك منذ بدية النزاع في الصحراء الغربية. فقد كان حزب العمال الاشتراكي من أشد المدافعين عن القضية الصحراوية[131]، وكانت مواقفه تتجه إلى دعم ما تنص عليه المواثيق الدولية في قضايا تصفية الاستعمار. كما لوحظ أن ذلك الموقف كان قريبا من الموقف الجزائري من قضية الصحراء الغربية. وبعد عقد اتفاق السلام بين موريتانيا وجبهة البوليساريو، بتاريخ 5 سبتمبر 1979، الذي يقضي بانسحاب موريتانيا من الأراضي الصحراوية، وتخليها عن أية مطامع إقليمية فيها، طلب الحزب الاشتراكي من حكومة أدولفو سواريز نقض اتفاق مدريد المبرم في 14 نوفمبر 1975.

في سنة 1976، وإثر زيارة الأمين العام لحزب العمال الاشتراكي الاسباني فيليبي قونزاليز الى الصحراء الغربية ، ندد باتفاقيات مدريد، التي أمضتها كل من اسبانيا والمغرب وموريتانيا في نوفمبر 1975، والتي أنهت التواجد الاسباني في إقليم الصحراء الغربية. بهذا الموقف، يعيد الأمين العام لحزب العمال الاسباني ترتيب مكانة المغرب بالنسبة للسياسة الخارجية الاسبانية والدور الذي تعطيه إياه، ومن جهة أخرى يقترب من موقف جبهة البوليساريو حول تقرير المصير في الصحراء الغربية.

كانت مواقف حزب العمال تتفق مع الموقف الذي اتخذته الجزائر منذ بداية النزاع في الصحراء الغربية وقد يكون تفسير ذلك راجعا للتقارب الإيديولوجي بينهما، لكن هذا الموقف عرف تحولا ليضع بين أولوياته قيادة سياسية متوازنة في منطقة المغرب من اجل تفادي الأزمات التي حصلت سابقا مثلما عبر عنه فيلبي غونزالز حينما اعتبر بأن التوازن في السياسة الخارجية الاسبانية يقتضي إقامة علاقات تعاون وصداقة مع المغرب والجزائر ، ولتفنيد الشكوك والحذر الذي كان يشعر به المغربيون حيال موقف اسبانيا تجاه الصحراء الغربية.

[131] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p219.

خلال الحملة الانتخابية التي أدت إلى وصول حزب العمال الاشتراكي إلى السلطة في اسبانيا سنة 1982، عبر غونزاليز عن ميله إلى سياسة شاملة تجاه المغرب (منطقة) والتي يتصورها من خلال قطيعة مع سياسة التوازن التي اعتبر أنها سادت إلى غاية تلك الفترة تجاه الدولتين الكبيرتين في المنطقة الجزائر والمغرب[132] . في إشارة أخرى، عقدت الاحزاب الاشتراكية الفرنسية والاسبانية والايطالية اجتماعا في مدريد بتاريخ 20 سبتمبر 1979 و"نددت بشدة بالموقف المغربي الذي يواصل ويوسع اعتداءه"

كما عرفت الفترة الممتدة بين 12 و 14 فيفري 1980 محادثات بين الحزب الاشتراكي الاسباني وحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري في مدريد، وبعد أن أكد الحزبان على أن الأزمة في الصحراء الغربية كانت "نتيجة الاعتداء والاحتلال بالقوة من طرف المغرب"، عبرا عن تضامنهما الفعال ودعمهما دون أي تحفظ للمقاومة الصحراوية بقيادة جبهة البوليساريو، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي، من اجل حقه في تقرير المصير والاستقلال . واعتبر رئيس الحزب فليبي غونزاليز، أن الصراع في الصحراء الغربية يدور بين المغرب وجبهة البوليساريو، وان حزبه قد خاض حربا إلى جانب جبهة البوليساريو على مستويين[133]:

أ- الأول، من خلال توضيح وشرح القضية الصحراوية للإسبانيين، من اجل كسر جدار الصمت المفروض عليها؛

ب- الثاني، من خلال فتح العديد من الأبواب أمام الصحراويين في أمريكا اللاتينية.

لكن بعد وصوله إلى الحكم، كان موقف الحزب الاشتراكي الحاكم متمايزا عن موقف الحزب الاشتراكي المعارض. فقد أعاد تحديد مفهوم التضامن، وعوضه بمفهوم الجيوبولتيك والتوازن، وخفف من دعمه لجبهة البوليساريو. وقد تجلى ذلك في العديد من المناسبات، يمكن ذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، تصريح وزير الشؤون الخارجية للحكومة الاسبانية الاشتراكية فرناندو موران، في إطار ندوة صحفية عقدها في 3 نوفمبر 1982[134]، بان الاستقرار في المغرب أمر ضروري للاستقرار في إسبانيا، وبالتالي فان سياسته تتوجه إلى القيام بكل ما هو متاح لضمان هذا الاستقرار. إذا كان هذا التصريح يشكل تعبيرا صريحا عن دعم أحد طرفي النزاع على حساب الطرف الثاني، إذ يفيد بدعم استقرار المغرب المرتبط بشكل عميق بقضية الصحراء الغربية.

[132] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p 322
[133] *Ibid*, pp 219-220.
[134] *Ibid*, p220.

كان هذا الموقف محور مداخلة لنفس الوزير أمام مجلس الشيوخ الاسباني في فيفري 1983 أين أكد على اهتمام بلده بالاستقرار في دول المغرب وان حكومته لن تفعل شيئا لإضعافه وقد جاء هذا الموقف متجانسا مع الموقف الذي صرحت به السلطات المغربية في استعدادها لجعل علاقاتها الثنائية مع اسبانيا عامل استقرار في المنطقة.[135] ما يدعو إلى التفكير في احتمال وجود تفاهم مسبق بين الطرفين على تبني خطابات منسجمة حول الأوضاع في منطقة المتوسط وجعل دعم استقرارها مرهونا باستقرار المملكة المغربية.

كان هدف الحزب الاشتراكي يرمي إلى تعزيز سلطته في اسبانيا وكان أي خلل في التوازن في حوض المتوسط من شأنه أن يؤدي إلى عواقب سلبية على الاستقرار السياسي في الداخل الاسباني، بالتالي كان على الدبلوماسية الاسبانية أن تحقق هدفين :

اولاهما: عدم التدخل في صراع مباشر مفتوح مع المغرب، خاصة وان هذا الأخير كان يمتلك عدة وسائل ضغط تمكنه من المساس بالاستقرار المنشود من طرف السلطة الاشتراكية في اسبانيا، خاصة من خلال المطالبة بالمقاطعتين الواقعتين في شمال المغرب سبتة ومليلة. فقد صرح وزير الشؤون الخارجية المغربي، في فيفري 1983، انه إذا كانت اسبانيا تحظر إجراءات عسكرية للدفاع عن سبتة ومليلة- بالإشارة إلى مخطط القيادة العسكرية الاسبانية المسمى (باليستا Balesta)- وإذا ما كان هنالك هجوم عليها، فان المغرب سيتخذ الإجراءات الضرورية للرد.

ثاني الهدفين : تفادي وقوع حرب في المنطقة المغاربية بين المغرب و الجزائر، اللتان كانتا في وقت مضى في صراع حول الحدود، عندما حاول المغرب التوسع على حساب الأراضي الجزائرية ضمن المنطق الذي يسعى من خلاله للتوسع على حساب الأراضي الصحراوية، الأمر الذي سيكون له عواقب مباشرة على اسبانيا واثر في عدم استقرار المنطقة؛ إن هذا الموقف لقي دعم الولايات المتحدة الأمريكية.

أدت هذه الإستراتيجية إلى تراجع دعم حزب العمال الاشتراكي لجبهة البوليساريو واختار الحزب الحاكم سياسة الحياد ولكن هذا الحياد كان سلبيا ولم يخدم حل النزاع، فإذا كان المغرب لم يلق الدعم الذي كان يريد الحصول عليه من طرف إسبانيا، فإن هذه الأخيرة لم تبق على مواقف مؤيدة لجبهة البوليساريو. فسر هذا الموقف على أنه إعلان نية في إعادة بناء توازن في العلاقات لصالح جبهة البوليساريو وانتقاد الحوار المتميز لصالح المغرب والذي لم يسهم في حل الخلافات الكبيرة بين الطرفين خاصة في مجال الصيد.

[135] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p220.

من جهة أخرى، كان المغرب وجهة الزيارة الرسمية الأولى لفيليبي غونزاليز التي اجراها سنة 1983، ما يشير إلى استمرار الطابع الأولي والحساس للعلاقات الاسبانية المغربية. كما أبرمت حكومة غونزالز مع المغرب في 4 جويلية 1991 معاهدة صداقة وحسن الجوار وتعاون والذي يقضي في ديباجته بعدم اللجوء إلى التهديد أو استعمال القوة ضد السلامة الإقليمية في العلاقات بين الدولتين وإقامة لقاءات دورية سنوية بين رؤساء حكومات الدولتين واجتماعات سداسية بين وزراء خارجيتيهما.

كان وراء هذا التحول في الموقف مجموعة من العوامل منها [136]:

- حماية مصالح اسبانيا في المغرب، والتي عرفت تزايدا متواصلا منذ 1975،
- حماية مصالح صيادي جزر الكناري الذين صوتوا لصالح الاشتراكيين؛
- تعليق المغرب (عدم تجديد) لاتفاق الصيد المؤقت بين المغرب واسبانيا، الأمر الذي كان يهدد قطاعا حيويا في الاقتصاد الاسباني وكانت ستنجر عنه صعوبات اجتماعية أيضا؛
- الرغبة في عدم مضايقة جبهة من الفصيل العسكري الاسباني الذي كان يدعم موقف المغرب؛
- عدم الرغبة في التسبب في تدهور العلاقات بين الحكومة الاسبانية و الملك الاسباني خوان كارلوس بموقف مناهض إزاء صديقه الملك الحسن الثاني، نظرا لوجود نوع من التضامن الملكي بينهما؛

كل هذه المعطيات لم تكن لتسمح بتعزيز موقف البوليساريو على حساب المغرب.

نتيجة للتحول الذي عرفه موقف حزب العمال الاشتراكي من قضية الصحراء الغربية، أصبح أكثر تماشيا مع المقاربة المغربية لحل النزاع، إلا أنه يلجأ أحيانا، خاصة من موقع المعارضة' إلى لعبة شد الحبل بين الحزب الشعبي والمملكة المغربية، حينما لا يلقى الاستجابة لمطامحه من قبل المغرب.[137]

2. **الحزب الشعبي**

الحزب الشعبي الاسباني ، مثلما تعبر عنه كثير من التحاليل، يقترب من الموقف المساند لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، ولا يساند أطروحة ضم الإقليم الصحراوي لإقليم المملكة المغربية. كما كان برلمانيو هذا الحزب قد أبدوا نشاطا على مستوى البرلمان الأوروبي عقب أحداث مخيم "كديم ايزيك" بالعيون مثلما تمت الإشارة إليه أعلاه بخصوص نشاط الرئيس الحالي للحكومة الاسبانية ماريانو راخوي في البرلمان الأوروبي، حيث "دعموا إصدار قرار يدين المغرب اثر تلك الأحداث"[138].

[136] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p227

[137] بوهريد محمد، مرجع سابق.

[138] نفس المرجع.

ويتبنى الحزب الشعبي مواقف" متشددة" بخصوص مدينتي سبتة ومليلة، حيث يعتبرهما مدينتين اسبانيتين ولا يمكن أن يكون للمغرب أية أطماع فيهما[139] كما لا يقبل ربط هذا الموضوع بقضية الصحراء الغربية أو بمسألة الأقاليم الاسبانية التي أصبح عدد منها يعرف مطالب باستفتاء تقرير المصير.

من المفارقات المثيرة للاستفهام أنه في اسبانيا، الأحزاب المحافظة في السلطة أكثر ميلا لتطبيق القانون الدولي في الصحراء الغربية وتحمل اسبانيا لمسؤولياتها التاريخية، وذلك على عكس الحزب الاشتراكي خاصة في مرحلة ثباتيرو.[140]

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

يعتبر شارل فيليب دفيدأن الدولة تواجه أكثر فأكثر تحديات فواعل قديمة وحديثة تفرز عموما إعادة تعريف هويات وانتماءات المواطنين والمجتمعات. هذه الفواعل قد تكون تحتدولية مثل الجماعة (clan)، القبيلة الاثنية، أو الأقلية، أو ما بين دولية، كالشركات المتعددة الجنسيات، وجماعات الضغط الإنسانية، والحركات الدينية، أو حتى فوقدولية كالمنظمات الدولية والإقليمية. كنتيجة لذلك تجد الدولة نفسها في مواجهة المجتمع المدني الداخلي والعالمي، فالفواعل غير الدولية تحاول التأثير على الدولة في ممارسة سلطاتها من الداخل ومن الخارج[141].

عرف عدد المنظمات غير الحكومية، دورها وتأثيرها تزايدا كبيرا في العشريات الأخيرة، ما من شأنه أن يجعل ردات الفعل التي تصدرها هذه الفواعل أسرع وأعمق من الدولة في الاستجابة لاحتياجات الأفراد والجماعات. حضور هذه الفواعل وتأثيرها، خاصة في مجالات الأمن غير العسكرية، أخذ أبعادا كبيرة في ظل العولمة.

لا تستثنى اسبانيا من هذا الطرح، إذ يلعب المجتمع المدني فيها دورا هاما في التأثير على التوجهات السياسية الداخلية والخارجية. إن ذلك يؤدي بمتخذي القرار إلى إيلاء أهمية بالغة للنتائج التي يمكن أن يؤدي إليها أي قرار سياسي من خلال ردود فعل المجتمع المدني. كما يمنح الدستور إمكانية مساءلة الحكومة حول سياستها من خلال إرسال الأسئلة والاحتجاجات إلى البرلمان الذي يوجهها بدوره إلى أعضاء الحكومة وقد يطلب منهم الإجابة عليها أو تقديم عرض للبرلمان بشأنها.

---

[139] نفس المرجع.

[140] Yahia H. Zoubir, « **lorsque la géopolitique et la réalpolitik empêchent de résoudre un conflit et violent le droit international : le cas du Sahara Occidental**, *op.cit*, p294

[141] CHARLES-PHILIPPE David, **La guerre et la paix: approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie, Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques**, France, juillet 2000, p97-98.

بهذا الصدد، تشكل قضية الصحراء الغربية إحدى العناصر الهامة التي يوليها المجتمع المدني في اسبانيا اهتماما خاصا. ما يجعل الحكومة تجد نفسها أمام رأي عام حساس لمستقبل الصحراويين، عند كل قرار سياسي خارجي تتخذه بشأن الصحراء الغربية.

فنجد مثلا أن المسؤول النقابي الاسباني وممثل منظمة "أنتر سنديكال" "خايميتوندا"، في تدخله ضمن أشغال المؤتمر الثالث عشر لجبهة البوليساريو، يعتبر أن اسبانيا هي "المسؤول الوحيد عن ما يعانيه الشعب الصحراوي من ويلات الاستعمار" ودعاها الى تحمل مسؤولياتها تجاه قضية الصحراء الغربية. كما أشار إلى أن منظمته تدعم دون شروط حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بنفسه، وأدان انتهاكات حقوق الإنسان "التي ترتكب في حق المواطنين الصحراويين في المناطق المحتلة"[142] .

هذه المنظمة أبعد من أن تكون وحيدة أو منفردة، فقضية الصحراء الغربية حاضرة بشكل قوي في الحياة السياسية والثقافية الاسبانية، وخاصة في شقها المتعلق بالتعاطف مع حركة البوليساريو[143]، إذ يسجل نشاط المجتمع المدني الاسباني حراكا خاصا في مجال حقوق الإنسان ويتواصل في ذلك مع حركات مجتمعية لدول أخرى. مثلا، قام أكثر من 2200 شخص منحدرين من إسبانيا وايطاليا، في حركة تضامنية مع الشعب الصحراوي، بتاريخ 8 ديسمبر 2000، بالإقامة في مخيمات اللاجئين الصحراويين.[144] وتعي مختلف الحكومات تضامن المجتمع المدني الاسباني مع الشعب الصحراوي وكانت تأخذ هذا المعطى بجدية كبيرة في إعداد سياساتها.

وفي فترة الاشتراكيين التي تلت أحداث مارس 2004 مثلا، اتجه وزير الخارجية الاسباني أنخل موراتينوس لوعيه بالتضامن الذي يبديه المجتمع المدني الاسباني مع القضية الصحراوية، إلى تعميق الخوف من التهديدات الإرهابية إذا ما اتخذت اسبانيا موقفا يثير غضب المغرب، وذلك بهدف تخفيف ضغط المجتمع المدني على الحكومة بخصوص سياستها المنتهجة ازاء قضية الصحراء الغربية[145]

في حالة الإضراب عن الطعام الذي قامت به أميناتو حيدار في الفترة نوفمبر- ديسمبر 2009، بدا بوضوح أن الرأي العام الاسباني حساس بشكل خاص بالنسبة لقضية الصحراء الغربية، فقد عبر عدد كبير من الاسبانيين عن تضامنهم مع المناضلة الصحراوية التي قضت معظم فترة اضرابها في جزر الكناري التابعة للسيادة الإسبانية.

---

[142] .....،**اسبانيا المسؤول الوحيد عن معاناة الشعب الصحراوي (مسؤول نقابي اسباني)**، وكالة الأنباء الصحراوية، 17-12-2011،

[143] مجدوبي حسن ,"**مدريد ترفض اي مقارنة بين حالتي كتالونيا والصحراء الغربية وأحزاب انفصالية تتبنى العكس**"، جريدة القدس العربي 20-11-2012

[144] Sahara Info, 27-02- 1976, *op.cit*, p2.

[145] YAHIA H. Zoubir, **« lorsque la géopolitique et la réalpolitik empêchent de résoudre un conflit et violent le droit international**", *op.cit*, p294

من جهة أخرى، فإن وسائل الاتصال، المنظمات الاسبانية في مجال حقوق الإنسان واللوبي المساند للصحراء الغربية في اسبانيا، تعكس مساندتها لقضية الصحراء الغربية في الصور التي تنقلها عن المغرب، وعن معاناة الشعب الصحراوي. العديد من الجمعيات، القريبة عموما من أقصى اليسار "l'extrême gauche"، نشيطة جدا في الملف الصحراوي[146].

في نشاط آخر، وبتاريخ 28 أوت 2010، قام منخرطون في جمعية "saharAcciones" برفع علم الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في طرقات عاصمتها العيون وقدموا اتهاما بأن الشرطة المغربية قامت بضربهم. لتفادي تداعيات هذه الأحداث على مسار القضية وعلى العلاقات الاسبانية-المغربيةولتهدئة الوضع، صرحت السلطات الاسبانية بشكل سريع بأنه تم تسوية القضية[147] إن ذلك يشكل مثالا واضحا على الأثر الذي قد تحدثه نشاطات المجتمع المدني على محدودية مجالها على مسار السياسة الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية.

يضيف المحلل "اغناسيو سمبريرو"، أن الاسبانيين يشتركون في اعتقاد تاريخي "سلبي"، لاعتبارهم أنهم تخلوا عن الشعب الصحراوي، ويستدل على ذلك بأن العائلات الاسبانية تستقبل أطفالا صحراويين لقضاء العطل عندها[148]

من جهته، كانت إحدى الخطوات التي اعتمدها المغرب لتحصيل أهدافه الإستراتيجية في ملف الصحراء الغربية، محاولة التأثير على الرأي العام الاسباني تجاه الصحراء الغربية، وكسب تعاطفه. ومن بين النشاطات التي تصب في هذا الاتجاه يمكن ذكر ما يلي:

طلب المغرب من اسبانيا اعتما د عضو مؤسس سابق لجبهة البوليساريو احمد ولد سليم، الذي التحق بالمغرب في جويلية 2009 وأصبح منذ ذاك التاريخ يدافع عن أطروحة الاستقلال الذاتي المغربية والتنديد بالوضع الإنساني في المخيمات[149]، سفيرا لديها. وهو الأمر الذي تناولته اليومية الاسبانية El Païs الصادرة في 10 افريل 2010، بإعلان اسم السفير المحتمل للمغرب لدى اسبانيا احمد ولد سويلم عضو مؤسس البوليساريو سابقا. بالنسبة للملكة المغربية يعبر ذلك عن ضربة دبلوماسية تستدعي عدة قراءات[150]

[146]Leila Slimani, **Maroc-Espagne si loin, si proche**, in Jeune Afrique, le 13 septembre 2010 consulté sur file://F:\jeune afrique\articelimp_ARTJAJA2591036-039.xm10_si-loin-si-proche.html le 15-10-2012
[147]*Ibid*.
[148]SLIMANI Leila, Maroc-Espagne si loin, si proche,*op.cit*.
[149]SLIMANI Leila, Un ambassadeur pas comme les autres, in Jeune Afrique, N°2572, 03-05-2010, p 069.
[150]SLIMANI Leila, Un ambassadeur pas comme les autres, op.cit., p 069.

- الرسالة الأولى موجهة إلى الرأي العام الاسباني. بعد أن اظهر الاسبان تعاطفا كبيرا مع المناضلة الصحراوية أمنتو حيدر في إضرابها عن الطعام في ديسمبر 2009، متأثرين بالناشطين الداعمين لجبهة البوليساريو ذوو الحضور الكبير في الجزيرة الإيبرية ،

- تعيين ولد سويلم سيسمح بإذاعة نوع آخر من مواقف صحراويين من القضية الصحراوية، والتعبير عن رأي مفاده أن الصحراويين لا يدافعون كلهم عن أطروحات البوليساريو وأن أكثرهم خوضا في هذه الأطروحات قد يغيرون رأيهم . وهذا ما شرحه مصدر مغربي قريب من الملف، معتبرا "أن موقف ولد سويلم الذي كان مناضلا في صفوف جبهة البوليساريو منذ أزيد من 30 سنة له وزن هام". لكن يبدو أن هذه القراءة محدودة، إذ أن تغيير شخص واحد لموقفه لا يشكل عينة، وبعيد من أن يكون عينة تمثيلية، وقد يعزى هذا التغيير إلى أسباب أخرى غير الاقتناع الفعلي بطرح المغرب، كالحصول على منصب السفير مثلا، كما أن تغيير موقف سياسي بعد 30 عاما من النظال فيه، يبعث على البحث في مدى كون هذا التصرف السياسي سويا.

- خلال قضية أمنتو حيدر كان "ولد سويلم" كثير النشاط، في محاولة لاحتواء الأثر الكبير دبلوماسيا وسياسيا وفي أوساط الرأي العام في المنطقة المتوسطية، وفي العالم الذي أثاره إضراب الناشطة الصحراوية عن الطعام، وقد سجل "ولد سويلم" حضورا واسعا في أوساط الإعلام الاسبانية لشرح أن المناهضة كانت "رهينة الجزائر والبوليساريو اللتان كانتا تحركانها ضمن إستراتيجية لإحباط المقترح المغربي "الاستقلال الذاتي" "

تمتلك الصحافة خاصة والإعلام عموما مفاتيح للسيطرة الأيديولوجية والسلطة الاقتصادية ويمكنها أن تؤثر في القرارات السياسية . فدور الإعلام في تكوين الرأي العام هو دور محدد فالإعلام يصنع الرأي العام الذي يريده حول القضية التي يريد ها[151]. في اسبانيا تختلف جريدة البايس El Païs في خططها الرئيسي عن جريدة ABC، أو El Mondo أو حتى La Razon. يتبنى ABC موقفا محافظا وحمائيا بشأن الأمة الاسبانية ويرتبط تقليديا باليمين الاسباني.

تساهم الصحافة في صنع وإعادة صنع الصور من خلال حجم النصوص وعناوينها، وتساهم في التنديد ببعض الأوضاع الصعبة أو اللاإنسانية مثلا. تستعمل القضية الصحراوية كورقة سياسية، أو ورقة تعارض الأحزاب السياسية.

[151]MAATAOUI Mohamed el-Madkouri, "**L'image du Monde Arabe dans la presse espagnole**", Afkar/idees, automne 2005, pp61-64

في الإعلام الاسباني، يصور الصحفيون الأحداث مثلما يريد الإعلام تقديمها، فيتم ربط ملف الهجرة أو ملف الصحراء الغربية مثلا بانعدام الأمن البشري في شكل من التجريم الجماعي والآلي للمهاجرين[152]

من جهة أخرى يولي المغرب أهمية خاصة في الصحافة الاسبانية، فإذا ما تحدثنا مثلا عن مقال البايس الذي غطى زيارة خوسي ماريا اثنار إلى الجزائر في 26 نوفمبر 2006 في العدد الصادر بتاريخ 27نوفمبر 2006، فنجد أن المغرب أكثر حضورا في المقال، الذي أثار مسألة الصحراء الغربية، من الجزائر التي تشكل الموضوع الرئيسي له[153].في لقاء جمع سفير اسبانيا في المغرب لويس بلاناس " Luis Planas"، وسفير المغرب في اسبانيا عمر ازيمان، أدلى كل منهما[154]بمجموعة من العناصر المرتبطة بالسياسة الاسبانية تجاه الصحراء الغربية. منها انتقال العلاقات بين اسبانيا والمغرب من مرحلة التوتر إلى مرحلة التفاهم والثقة والتعاون والحوار، مع تولي خوسي لويس زباتيرو الحكم في اسبانيا، وكذا حضور ملف الصحراء الغربية بين المسائل التي تلعب دورا بارزا في مسار العلاقات الثنائية الاسبانية المغربية.

في تأكيد على الدور الحساس الذي يلعبه المجتمع المدني يمكن الإشارة إلى الحوار الذي اعتبرفيه السفير المغربي بإسبانيا "عمر ازمان " انه على الدولتين النجاح في ادماج، وبدون تحفظات، الآراء أو مجموع ما يدلي به الرأي العام من آراء، في مسار التفاهم بينهما، ما سيعود بالنفع على البلدين على المستوى القصير والمتوسط والطويل. وأضاف أن المغربيين واعين بسلبية صورة المغرب في اسبانيا، لكن هذه الصورة السلبية لا تعكس الواقع وما هي إلا كاريكاتير ينبثق عن إرث تاريخي معقد وللعديد من "الصور والأحكام المسبقة"[155].

وفسر أن الأمر لا يتعلق بإعادة كتابة التاريخ، مع انه ليس من السيئ تصحيح ما تم تغليطه. لكنه يتعلق بالتعريف بالمغرب كما هو: "دولة تكافح ضد التخلف وعيوب التخلف، وتتطور على أساس الديمقراطية والتحضر للمجتمع، ودولة قانون، دولة أكثر تفتحا وقربا من أوروبا"[156].

---

[152]MAATAOUI Mohamed el-Madkouri,*Op.cit*, p63
[153]I*bid*, p64
[154]CLARET Andreu et VALCARCEL Dario, "**Les Ambassadeurs d'Espagne et du Maroc coïncident sur le bon moment des relations bilatérales, ce qui se traduit par une coopération politique, économique et culturelle**", Afkar/idees, automne 2005, pp11-17
[155]*Ibid.*
[156]*Ibid.*

كما اعتبر أيضا أن المستقبل والمصير المشترك يجب أن يتجاوز الحذر والتصورات والادراكات التي لا تزال حبيسة الماضي، وأن عوامل التقارب والتفاهم والحوار وتحديات المستقبل تنتج حركية تحل عددا من المسائل العالقة في إطار الصداقة والتطلعات والمصالح المشتركة وتفتح أفاقا جديدة للعلاقات بين البلدين.

من جهته اعتبر لويس بلاناس السفير الاسباني أن الفتور ميز العلاقات في المرحلة السابقة لزباتيروا[157]، واعتبر أن هذا الفتور سيئ بين دولتين جارتين وصديقين، واعتبر كذلك أن الدولتين في فترة عام ونصف من حكم زباتيرو استعادتا الحوار على كل المستويات مع نجاح مؤكد في بعض الميادين ورغبة معلنة من الطرفين لتوطيد حلف استراتيجي بينهما، معددا الأمثلة التالية: تعدد المبادلات التجارية والاستثمارات، محاربة الهجرة غير الشرعية، خلق اتفاق صيد جديد بين المغرب والاتحاد الأوروبي والذي تستفيد منه كثيرا البحرية الاسبانية التقليدية[158]. أكد السفير الاسباني أن المغرب شريك جدي وحتمي لإسبانيا وللفضاء الاورو- متوسطي، ومن بين النشاطات المزمع تنظيمها إقامة نقاشات حول المواضيع التاريخية والسياسية والاقتصادية و الثقافية، مشيرا إلى أن المغرب يحوز رضى الحكومة الاسبانية ودعم المجتمعات المستقلة ذاتيا، ومشاركة المجتمعات المدنية والمواطنين الاسبانيين والمغربيين والعديد من أصدقاء المغرب.

إن التأكيد على أهمية إعادة رسم الصور والإدراكات التي تبلورت لدى المجتمع المدني الإسباني بمختلف مكوناته، وكذاك على دور وسائل الإعلام في إعادة صياغة تلك الصور والإدراكات، يعبر عن الدور الفعال الذي يستطيع المجتمع المدني أن يمارسه في توجيه خيارات السياسة الإسبانية تجاه الصحراء الغربية، وكون الوضع الحالي يعرف تعاطف المجتمع المدني مع قضية الصحراء الغربية الأمر الذي يشكل نوعا من التقييد على مجال تحرك الحكومة باتجاه المغرب، والصحراء الغربية، يجعل الطرف المغربي يشعر بنوع من التهديد الباطن ويحاول القيام بنشاطات من شأنها تغيير هذا المعطى.

[157] *Ibid.*
[158] *Ibid.*

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في الموقف الاسباني تجاه قضية الصحراء الغربية

لا تتحدد السياسة الاسبانية تجاه الصحراء الغربية بمعزل عن مجموعة من العوامل والمقدرات التي تشكل عناصر حساسة بالنسبة للمصلحة الوطنية الاسبانية، والتي تؤثر في الدور الذي ترمي هذه الأخيرة للعبه في محيطيها القريب والبعيد، وفي كيفية أداء هذا الدور . إن الأمر هنا يتعلق على وجه الخصوص بقضايا متعلقة بالإقليم الاسباني ووحدته، وأخرى ذات طابع إقتصادي، وأمني وإنساني ستحاول هذه الدراسة التفصيل فيها فيما يلي.

المطلب الأول: العوامل الإقليمية.

تشكل اسبانيا جغرافيا شبه جزيرة تشمل 17 مقاطعة يقع معظمها في حوض المتوسط، وتشرف على منفذه إلى المحيط الأطلسي، كما تبعد في أقصى امتدادها الإقليمي بـ14 كم عن القارة الأفريقية. وتعتبر اسبانيا البلد الأوروبي الوحيد الذي يمتلك حدودا برية مع أفريقيا عبر مقاطعتي سبته ومليلة ، وتملك حدودا بحرية مشتركة مع كل من المغرب والصحراء الغربية. هذا الموقع الجغرافي في تفاعله مع المعطيات التاريخية يظهر الأهمية البالغة التي يكتسيها البعد المتوسطي في السياسة الخارجية الاسبانية.

تلعب المسائل الإقليمية دورا مؤثرا في السياسة الاسبانية تجاه الصحراء الغربية، في شكل من التأثير والتأثر، إذ أن أي خطوة تخطوها تجاه هذه القضية قد يؤثر على مستقبل وحدتها الإقليمية، وأي قرار تتخذه بصدد تشكيلتها الإقليمية قد يكون له اثر في قضية الصحراء الغربية. من جهة أخرى، لا تستطيع أن تقف اسبانيا موقف الحياد تجاه القضية الصحراوية، بالإضافة إلى العامل التاريخي، تظهر عوامل أخرى كتواجدها الجغرافي في المنطقة وقربها من بؤرة النزاع، وارتباط بعض مقاطعاتها بحدود جغرافية مع الرقعة الأرضية التي تعرف أحداث النزاع.

إن العاملين الإقليميين اللذان يبرز ارتباط السياسة الاسبانية تجاه الصحراء الغربية بهما هما مقاطعتي سبته ومليلة، وقضية المطالب الانفصالية لبعض الأقاليم الاسبانية.

1. إقليمي سبته ومليلة:

يشكل إقليمي سبته ومليله عنصرا مفتاحيا في تحليل السياسة الاسبانية تجاه الصحراء الغربية، فإسبانيا تعتبرهما جزءا لا يتجزأ من إقليمها، بينما تعتبرهما المغرب كذلك جزءا من إقليمها خاضعا للاستعمار الإسباني، وتحاول الضغط على إسبانيا في مواقفها تجاه الصحراء الغربية من خلال إعمال ورقة هاتين المقاطعتين.

- مدينة سبته : تقع أقصي شمالي المغرب على البحر الأبيض المتوسط، تبلغ مساحتها 28 كم^2 . وكانت سبته أول مقاطعة أحتلها الأوروبيون، عرفت استعمار البرتغال سنة 1415 [159] 1415 قبل أن تنتقل إلى المملكة الاسبانية سنة 1580.

- مدينة مليلة: تقع في الشمال الشرقي للمغرب وتبلغ مساحتها 12 كم^2، وتديرها اسبانيا منذ سنة 1497. تتمتع مليلة بالحكم الذاتي منذ 1992، وذلك بقرار من البرلمان الاسباني، دون أن يكون لديها برلمان مستقل، بل لها جمعية تتكون من 25 نائبا يحملون صفة مستشارين ومجلس حكومة ورئيس.

تكررت محاولات المغرب مرارا لاستعادة هاتين المدينتين، على غرار محاولة المولى إسماعيل في القرن 16م (مدينة سبته)، السلطان محمد بن عبد الله 1774 م (مدينة مليلة)، وثورة محمد عبد الكريم الخطابي 1921-1926م. ولا تزال تلك المطالب قائمة، حتى الحقبة الحالية.

قامت اسبانيا، على اثر ذلك، بتسييج المنطقة الفاصلة بين مليلة ومدينة الناطور المغربية عام 1998 بشريط مزدوج من الأسلاك الشائكة (بارتفاع 4 م وطول 6 كم) مجهز بأحدث وسائل المراقبة بتمويل أوروبي-اسباني مشترك، وهو السياج الثاني بعد السياج المقام على حدود مدينة سبته ..

تشكل هاتان المقاطعتان مجالا حساسا في العلاقات بين اسبانيا والمغرب، فالمغرب يعتبرهما جزءا من إقليمه ويطالب دوما باسترجاعهما. بينما ترفض اسبانيا أي إشارة إلى ذلك وتعتبر أنهما مقاطعتين اسبانيتين غير قابلتين للتفاوض. ويثير أي نشاط رسمي اسباني في المقاطعتين ردود فعل وتحفظات لدى المملكة المغربية، كما يثير أي موقف اسباني قد يقرأ لحساب جبهة البوليساريو تجدد الضغوط المغربية لاسترجاع سبته ومليلة. وفيما يلي بعض الأمثلة الدالة على ذلك.

بالرغم من أن المقاطعتين خاضعتين للسيادة الإسبانية، فإن نشاط المسئولين الرسميون الإسبان فيهما والزيارات الميدانية إليهما تكاد تكون منعدمة إلى حد أن الملاحظ قد يعتبر ذلك عرفا راسخا للحساسية التي يثيرها هذا الموضوع في العلاقات الاسبانية-المغربية.

[159] BESENYO Janos, Wester Sahara under the Spanish empire, AARMS, Vol 9, N°2 (2010)

تنقل الملك خوان كارلوس إلى المقاطعتين في 6 أكتوبر 2007. تبين من بعد تلك الزيارة أن المسلمين المقيمين في المقاطعتين لا يشكلون خطرا بالمطالبة بالانضمام إلى المغرب بل يفضلون الحصول على الجنسية الاسبانية، والحصول على الامتيازات التي يوفرها الإطار الأوروبي، الأمر الذي كان مريحا للسلطات الإسبانية التي طالما كانت تتخوف من أن تتأجج مطالب محلية بالانفصال عن اسبانيا.

في عام 1976، صرح ملك المغرب السابق 'الحسن الثاني' ، بأنه إذا استعادت اسبانيا جبل طارق الذي تنازلت عنه لبريطانيا بموجب اتفاق ثنائي بينهما، فإنه سيكون على المملكة المغربية استعادة سبته ومليلة آليا[160]، وقد كان استرجاع هاتين المقاطعتين هدفا وتحديا في نفس الوقف للسياسة الخارجية المغربية منذ أن حصلت على استقلالها عام 1956[161].

يعتمد المغرب على التجديد الدائم لمطالبته بإقليمي سبتة ومليلة ومجموعة الجزر المتنازع على سيادتها بينه وبين اسبانيا كجزر زفارين، كوسيلة ضغط لمنع التقارب الاسباني من جبهة البوليساريو ، وذلك على الرغم من ان الملك الحسن الثاني كان دائما يربط تحرير هذه الاقاليم بقضية جبل طارق.

قامت السلطات الاسبانية بتأجيل رحلة الملك خوان كارلوس إلى المغرب كان يعتزم القيام بها إلى أجل مفتوح، خاصة بعد أن عبر وزير الخارجية المغربي، بوستة في 10 اكتوبر 1978، في ندوة صحفية عقدت في واشنطن بجامعة جورج طاون، عن موقف اكد فيه على "سيادة المغرب على تلك الاقاليم"، الأمر الذي أثار حفيظة السلطات الاسبانية، التي ردت على ذلك بتأجيل رحلة الملك خوان كارلوس الى المغرب كان يفترض ان يقوم بها في نهاية شهر اكتوبر من نفس السنة. كما ان الصحافة الاسبانية عرفت ردة فعل كبيرة ضد التصريحات المغربية، وفي موقف مماثل، رفضت الأحزاب السياسية كلها، اليمنية والوسطية واليسارية، ما اعتبرته "مطامع مغربية". اما الدستور الاسباني الذي تم التصويت عليه بتاريخ 6 ديسمبر 1978، فيعتبر هذه الاقاليم خاضعة للسيادة الاسبانية .

صوت البرلمان الاسباني على قانون متعلق بالأجانب، يحدد النظام القانوني الذي سيطبق على مسلمي سبته ومليلة، يحدد شروط منح بطاقة الإقامة، وشروط الإدماج بعد 10 سنوات من الإقامة. أثار هذا الأمر موجة من العنف والاحتجاجات والقمع خلال السنوات 1985-1986-1987، وأعاد 'لى الواجهة النزاع بشأن سيادة المدينتين.

---

[160] LABATUT Bernard, Op.Cit, P318

[161] http://www.ladocumentationfrancaise.fr/pages-europe/d000478-ceuta-et-melilla.-villes-espagnoles-ou-dernieres-colonies-en-afrique-par-yves-zurlo/article, consulté le 17 avril 2013.

واصبح المغرب بدوره في وضعية حرجة إذ سيكون عليه مواجهة الأحداث في الشمال، وتحمل عقبات مطامحه التوسعية في إقليم الصحراء الغربية، خاصة مع نزايد ضغط الأحزاب السياسية التي تطالب دون توقف بفتح ملف تحرير هاتين المدينتين، وبفتح مفاوضات جدية مع الحكومة الاسبانية (تبين ذلك من خلال مذكرة قدمها حزب الاستقلال للوزير الأول المغربي بتاريخ 4 فيفري 1986.) قد كانت تلك الضغوط ترمي إلى[162]:

- دفع اسبانيا إلى التراجع عن سياسة الإدماج الاختيارية، ورغبتها في تكريس سيادتها على هاتين المقاطعتين للأبد واعتبارها لهما جزاء من إقليمها مثل ما تنص عليه المادة 69 فقرة 4 والأحكام الانتقالية لدستور اسبانيا لـ 29 ديسمبر 1978.

ويعتبر المغربيون أن ميثاق الحلف الأطلسي وبروتوكول انضمام اسبانيا إلى المجموعة الأوربية لا يعترفان بأوروبية إقليمي سبته و مليلة؛

- تفكيراسبانيا في خطوة ثانية ، في تسلم سبته و مليلة للمغرب مذ تحصل هي على جبل طارق، و هو ما ورد في خطاب لملك المغرب الحسن الثاني، في ندوة صحفية عقدت بمراكش بتاريخ 17ماي 1986، اعتبر فيه انه من غير الممكن ان تحتفظ اسبانيا، في حلف شمال أطلسي، لوحدها بالمفاتيح الثلاثة للمضيق، و(أن القوى الكبرى لن تقبل بذلك).

إذا كانت المطالبة لسبته ومليلة تعرف تصعيدا ملحوظا، فإن الخطاب المغربي الرسمي كان يحاول إحداث نوع من التوازن بحيث يشير مرارا إلى أن تحرير هاتين المقاطعتين لا يمكن أن يتم إلا بالطرق السلمية، و في إطار العلاقات الأخوية، وقد اقتراح المغرب على اسبانيا بتاريخ 21 جانفي 1987 إنشاء لجنة تفكير تبحث عن حل للقضية مع الأخذ بعين الاعتبار "مصالح اسبانيا وحقوق المغرب".

أما ردة فعل السلطات الاسبانية، فلا تنكر وجود خلاف بينها وبين المغرب بشأن المقاطعتين، لتفادي ردات فعل عنيفة من طرف المملكة المغربية، على غرار ما ورد في حوار أجراه رئيس الحكومة الاسباني فليبي غونزالز ليومية Le Monde بتاريخ 11 فيفري 1988، بان هناك نزاعا حولهما، وأنها تتفهم الموقف المغربي. لكنها ترفض أي إشارة للتفاوض بشأنهما وتعتبرهما غير قابلتين للتنازل.[163] وفي خطوة أخرى، قامت الحكومة الاسبانية بإبرام اتفاق ثنائي مع المغرب في سبتمبر 1989 للتعاون في مجال الأمن و الدفاع، لإشراكه في الدفاع عن غرب المتوسط، وامتصاص مطالبه الإقليمية في سبته ومليلة.

[162] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p221.
[163] *Ibid*, p222.

في ظل الحكومة الحالية، ميز نشاط ماريانو راخوي العديد من الزيارات إلى إقليمي سبته ومليلة، وهي زيارات يعتبرها المغرب استفزازية، وأنها لا تخدم كثيرا العلاقات بين البلدين.

2ـ المطالب الانفصالية لأقاليم مستقلة ذاتيا

تعرف اسبانيا تنامي موجة من طلبات اجراء استفتاء تقرير المصير من بعض أقاليمها التي تتمتع بالحكم الذاتي ويكتسي هذا الموضوع الذي يهدد السلامة الاقليمية لإسبانيا عاملا حساسا في سياسة اسبانيا تجاه الصحراء الغربية، اذ أن مساندة حق تقرير المصير في الصحراء الغربية ، رغم مشروعيته الدولية وإقرار منظمة الأمم المتحدة بقانونيته ووجوبه كحق للشعب الصحراوي، قد يغذي مطالب بعض الأقاليم الاسبانية بالانفصال، على الرغم من أن هذه الأخيرة غير مدرجة في أي ملف دولي، من جهة أخرى وأي موقف منافي لهذا الحق سيكون منافيا لقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية.

عرفت اسبانيا تصاعدا ملحوظا ـلموجة لم تغب عن تاريخهاـ في الحركات الانفصالية واشتداد النزعات القومية تشكل أقاليم الأندلس، والباسك، وكتالونيا وجاليسيا، وجزر الكناري، واكسترامادورا الأقاليم التي سجلت مطالب في تقرير مصيرها والانفصال عن اسبانيا، والتي عرفت حركية معينة خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الأزموية التي تمر بها أوروبا عموما واسبانيا خصوصا. لقد عرفت هذه المطالب أشكالا عديدة وصلت إلى حد مظاهر عنيفة جدا. وتعتبر حركة الايتا الانفصالية التي تأسست منذ 1959 المطالبة بإقامة دولة الباسك والتي تعتبرها اسبانيا حركة إرهابية من الأمثلة البارزة عن ذلك.

انطلاقا من مطالب انفصالية، تعتبر بعض الأحزاب، خاصة حزب اليسار الجمهوري الكتالاني، أن هناك نقاط تشابه بين قضية الصحراء الغربية ومطالب إقليم كتالونيا. وحققت الأحزاب الداعية إلى الانفصال عن الحكومة الاسبانية المركزية فوزا بالأغلبية المطلقة بعدد87 من أصل 135 في البرلمان الكتالاني الحالي، ما يرفع من درجة حساسية الأمر بالنسبة لإسبانيا، وينعكس على مواقفها من جبهة البوليساريو، .خاصة أن حزب اليسار الجمهوري الكتلاني متعاطف معها ,ولا يتردد في اعتبار كتالونيا مستعمرة مثل الصحراء الغربية، ومطالبة الأحزاب التي تؤيد تقرير المصير في الصحراء الغربية تأييد تقرير المصير في كتالونيا.[164]

[164] حسن مجدوبي، مرجع سابق

في هذا الصدد، تتوخى اسبانيا الكثير من الحذر بشأن ربط مسألة الصحراء الغربية بالأقاليم التي تطالب بالانفصال. فنجد مثلا أنه حين سُؤل وزير الخارجية مانويل مارغايو في لقاء في برشلونة حول استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية وكتالونيا، رد في صيغة سؤال : "هل تقوم بمقارنة الصحراء بكتالونيا، الفرق واضح، مواطنو كتالونيا يمكنهم ممارسة حقوقهم الديمقراطية" و "القانون الدولي يعترف بحقوق الانفصال للشعوب المستعمرة والمحتلة عسكريا وحيث لا يمكن للمواطنين ممارسة حقوقهم الديمقراطية، وهذا لا يمكن تطبيقه في حالة كتالونيا"[165].

إذا قسنا على هذا التصريح وبمفهوم المخالفة فانه إذا كان بمقارنة قضية الصحراء الغربية ومسالة كتالونيا خلص وزير الشؤون الخارجية الاسباني إلى إن إقليم كتالونيا لا ينطبق عليه حق تقرير المصير لكون مواطنيه يستطيعون ممارسة حقوقهم الديمقراطية ، فان الصحراء الغربية ينطبق عليها حق تقرير المصير ومواطنيها لا يستطيعون ممارسة حقوقهم الديمقراطية : وفي القول " وحيث لا يمكن للمواطنين ممارسة حقوقهم الديمقراطية يؤكد ذلك بالنظر للوضع السائد حاليا في إقليم الصحراء الغربية ,أين فشلت حتى الجهود الأممية ,في تنظيم الاستفتاء كأول صورة ممارسة الديمقراطية من خلال استفتاء تقرير المصير لقضية مسجلة على مستوى اللجنة الرابعة للأمم المتحدة في إطار تصفية الاستعمار منذ ستينيات القرن الماضي.

من جهة أخرى، فإن اقتصار هذا الرد على الجملة " وهذا لا يمكن تطبيقه في حالة كتالونيا" ، يفيد بأن نفس الأمر، أي استفتاء تقرير المصير، يطبق على حالة الصحراء الغربية، وقد يحسب على أنه اعتراف رسمي بأن إقليم الصحراء الغربية محتل.

تظهر الحركات القومية الإقليمية الاسبانية تضامنا مع حركة البوليساريو ما خلق تخوفا لدى حكومات مدريد التي توالت على الحكم تخوفا من الآثار المحتملة على اسبانيا في حالة استقلال الصحراء الغربية ما قد يؤدي إلى تغذية المطالب الانفصالية لكل من كتالونيا، الباسك وغاليسا[166].

المطلب الثاني: العامل الاقتصادي.

أصبح العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية في زمن العولمة معطا أساسيا في صياغة وأداء السياسات الخارجية للوحدات الدولية في محيطها الدولي. ولا تحيد السياسة الخارجية الاسبانية عن هذا التوجه، وخصوصا بالنسبة لسياستها تجاه قضية الصحراء الغربية.

[165] نفس المرجع.
[166] نفس المرجع

يتفرع العامل الاقتصادي في سياسة الصحراء الغربية الى جانبين : استغلال الموارد الاقتصادية للصحراء الغربية، والعلاقات الاقتصادية الكبيرة التي تربط بين اسبانيا والطرف الثاني في النزاع وهو المملكة المغربية، والتي يكون رد فعلها بالنسبة لأي موقف تتخذه اسبانيا تجاه قضية الصحراء الغربية مؤثرا في العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

سيتناول هذا المطلب مسألة أثر الموارد الاقتصادية والفرص التي يوفرها اقليم الصحراء الغربية خصوصا كعامل محوري في دراسة السياسة الاسبانية تجاه هذا الاقليم، وكذلك أثر ارتباط الاقتصاد الاسباني باقتصاديات دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، على أن يتم التفصيل أكثر في هذا العنصر الأخير في الفصل الثالث من خلال التعرض لوزن العلاقات الاسبانية مع المغرب وكذا مع الجزائر وأثر الدور الذي ترغب اسبانيا في أن تلعبه في المنطقة من سياستها تجاه الصحراء الغربية.

شكل استغلال الموارد الطبيعية للصحراء الغربية دائما عنصرا محددا في النزاع في الصحراء الغربية، وقد أصبحت مؤخرا تستقطب اهتمام متزايدا باستمرار، ويعزى ذلك إلى سببين. يكمن الأول في التزايد المعتبر للأهمية الاستراتيجية التي تكتسيها كل من الثروة السمكية والمحروقات بالنسبة للاقتصاد المغربي، ومخزون الفوسفات التي ظلت أهميته الاستراتيجية ثابتة بغض النظر عن مسألة الأسعار. التي تعرف تجاذبات وفق معطيات السوق الدولية. وقد أصبحت جبهة البوليساريو تؤكد على مسألة الموارد الإقتصادية في مقاومتها للحصول على الاستقلال من الاحتلال النغربي، حيث يقضي القانون الدولي بتمكين الشعوب المحلية من الموارد التي تعود ملكيتها لهم، لكن الواقع الميداني لا يعكس المقتضى القانوني.[167].

تشكل الموارد الطبيعية الصحراوية من فوسفات وثروة سمكية واحتمالات العثور على موارد نفطية فيها، وكذا إمكانية العثور على معادن استراتيجية قد يفضي التنقيب عليها في الصحراء الغربية إلى العثور على مخزون هام من "التيتانيوم والفاناديوم[168]"، عوامل مؤثرة في مواقف الأطراف في نزاع الصحراء الغربية، وكذا الدول المعنية به على غرار اسبانيا.

لقد كان اهتمام اسبانيا بالمورد الطبيعي الصحراوي واضحا منذ كانت الإدارة المسيرة للإقليم، ويتضح ذلك من خلال العديد من الأمثلة، حيث ، بدأ التنقيب عن الثروات الطبيعية في الصحراء الغربية منذ 1960 أي إبان الحقبة الاستعمارية الإسبانية[169].

---

[167] Shelley Toby, *op.cit*, p17
[168] *Ibid*, p 20
[169] ASSIDON, Elsa. : **Sahara Occidental: un enjeu pour le nord-ouest africain**, cahiers libres, 350, ed François Maspero, Paris 1978, p31

كما "منحت الحكومة الاسبانية امتيازا لاستغلال الفوسفات في عام 1967 إلى كونسرتيوم يتألف من بعض الشركات الأمريكية والفرنسية والألمانية والأسبانية بنسبة 25٪ للمصالح الأمريكية و20٪ للمصالح الفرنسية والألمانية و55٪ للحكومة الاسبانية على أن الحكومة الاسبانية لم تلبث أن تخلصت من ذلك الامتياز وبدأت تنفرد بعمليات الاستغلال وحلت محل الشركة العالمية شركة اسبانية تحت إدارة الحكومة الاسبانية ذاتها"[170]

لدى مرحلة تصفية الاستعمار أبرمت اسبانيا مع المغرب، بالإضافة الى اتفاق مدريد لنقل ادارة إقليم الصحراء الغربية، مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية تمنحها امتيازات في استغلال الثروات خاصة منها السمكية. لكن هذا الطرح قد لا يكون سليما تماما وقد يظهر طرح آخر يعتمد على فكرة أنه لو تم استكمال مسار الاستقلال في الصحراء الغربية فإنه ربما كان سيفضي إلى منح اسبانيا امتيازات أهم من طرف مالك تلك الموارد الأصلي، وكان ليفضي إلى تعاون اقتصادي بين دولتين سيدتين على مواردهما في ظل القانون والشرعية الدولية والتفاهم بين الطرفين، وهذا الطرح قد يكون قائما إلى حد الآن.

تشير المعطيات إلى ابرام المغرب واسبانيا اتفاق صيد يسمح للسفن الاسبانية بالاصطياد في المياه الصحراوية مثلما كانت تفعل قبل انسحابها من الإقليم، ما جعل سفن الصيد المحلية تتعرض لمنافسة أكثر فأكثر تزايدا من سفن شركات مختلطة جديدة مغربيةاسبانية. في سنة 1977، تم ابرام اتفاق صيد جديد بين المغرب واسبانيا يسمح لهذه الأخيرة باستغلال الموارد المائية الصحراوية[171]

من وجهة نظر القانون الدولي، أكد "هانس كوريل"، في رأيه القانوني للأمم المتحدة (الأكثر ترجمة)، على أن استغلال الموارد الطبيعة لإقليم غير مستقل ذاتيا ينبغي أن يكون لفائدة شعب ذلك الإقليم. بينما يبقى المغرب مسيطر ا على البنى التحتية التي خلفتها إسبانيا، أبقى المغرب على الشركات الإسبانية بجانبه كشريك للمساعدة في رأس المال والدعم بالخبرة. وفي الجزء من الإقليم الذي لم يتم احتلاله، توفر المعاشات التي تدفعها اسبانيا لعمال المناجم السابقين دخلا ضروريا آخر. وهذا على الأرجح سبب رئيس لعدم تذمر البوليساريو من التدخل المستمر للصناعة الإسبانية في بوكراع[172].

---

[170] قاسم جمال زكريا، والعقاد صلاح، "**مسألة الصحراء – الصحراء الاسبانية سابقا**"، الدراسات الخاصة، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار نافع للطباعة، مصر، 1976، ص ص 359- 390 ص370-372

[171] ASSIDON Elsa, *op.cit*, pp 36-37

[172] Shelley Toby, *op.cit*,

في عام 2005، أجرت المفوضية الأوروبية مفاوضات بشأن اتفاق الصيد مع المغرب. فيما سبق كانت السفن الأوروبية تمارس الصيد في المنطقة بموجب اتفاقات انبثقت عن اتفاقات مدريد. وعندما انضمت اسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي، أدرج اتفاقها مع الرباط ضمن اتفاقات الاتحاد الأوروبي[173].

لم تشر هذه الترتيبات التمهيدية بالتحديد إلى الصحراء الغربية، ولم يتوصل الاتحاد الأوروبي والمغرب إلى الاتفاق حول الشروط التي يجدّد بموجبها الاتفاق، وعليه سيشرع في مفاوضات جديدة في تلك السنة. الصيغة الجديدة، التي كان ينتظر التصديق عليها في مطلع عام 2006، تضمنت بشكل صريح "المياه التي تقع تحت سيطرة المغرب" وليس "التي تقع تحت سيادتها المعترف بها". وفي حال التصديق على هذا الاتفاق بصيغته تلك، سيشكل اعترافا ضمنيا بالوضع الراهن في الصحراء الغربية. قد يكون السعي وراء أبرام هذا الاتفاق بهذه الصيغة راجعا لحجم الحاجة الفرنسية والاسبانية له لنشاط صناعتهما السمكية. [174].

أما بالنسبة للنفط فإن اسبانيا في فترة ادارتها للصحراء الغربية، قامت بعمليات الاستكشاف والتنقيب عن هذه الثروة في اقليم مستعمرتها، ولكون تكاليف التنقيب باهضة، قد قامت بعض الشركات التي كان بمقدورها تغطية نفقات التنقيب بعمليات استكشاف على غرار نشاط تسع شركات أمريكية وثلاث شركات اسبانية سنة 1961، بتشجيع اسباني من خلال تخفيض بعض القيود الاقتصادية عنها. ومع اكتشاف مورد أقل تكلفة هو الفوسفات، لم تبق في مجال التنقيب عن النفط إلا بعض الشركات الاسبانية مثل Cepsa، و Texaco، و INI، ولكن أيضا شركة نفط الخليج Gulf Oil [175].

عادت مسألة التنقيب عن الموارد الطاقوية في اقليم الصحراء الغربية، إلى الواجهة خاصة بعد اكتشاف موارد في موريتانيا، وأعلن المغرب الذي لا يملك موارد طاقوية أو لم يتم اكتشافها بعد، منحه تراخيص استطلاع لشركات توتال وكير ماكجي عام 2001، ويطرح ذلك سؤالا قانونيا حول امكانية استغلال ثروات لا تملكها دولة، بل تتبع للإقليم الذي تستعمره.

قد يقع الموقف الاسباني في نوع من المعضلة بهذا الصدد بين الامتيازات التي يمنحها المغرب له في المجال الاقتصادي، والبحث في أن امكانيات استغلال المناجم النفطية التي يحتمل أن يتم اكتشافها في الحوض البحري المشترك بين الصحراء الغربية واسبانيا بصفة فردية بدل استغلالها ثنائيا مع المغرب.

---

[173] Shelley Toby, *op.cit*

[174] Ibid

[175] قاسم جمال زكريا، والعقاد صلاح، مرجع سابق، ص372

لم تبق جبهة البوليساريو دون ردة فعل أمام استغلال موارد الصحراء الغربية من طرف دول أجنبية، وتحاول أن تقاوم الاستغلال المغربي للموارد الصحراوية من خلال مجموعة من الاستراتيجيات من ضمنها: إدراج لامكانية اللجوء لرفع دعوى قضائية ضد الاتحاد الأوروبي في حال ما إن طبق اتفاق الصيد، ودعم الحملات ضد الشركات التي تعمل في أو تستورد من الصحراء الغربية، وإصدار رخص استغلال وخيارات باسم الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراء الغربية[176].

من جهة أخرى لا يمكن تجاهل الوزن الاقتصادي للمتوسط في الاقتصاد الاسباني وأثره في السياسة الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية. فالاقتصاد الاسباني يرتبط بصفة كبيرة باقتصاديات دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط فالمغرب ، طرف في النزاع، شريك اقتصادي أساسي للملكة الاسبانية، كما تشكل الجزائر، التي تدعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره كموقف ثابت ومبدئي وتعترف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، ممونا موثوقا في مجال الواد الطاقوية، ويوفر اقتصاده فرصا وسوقا هامة لا يفوت اسبانيا أن استغلالها قد يساهم في تجاوز الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي يمر بها الاقتصاد الاسباني دوريا (منذ أن كان احتلال الصحراء الغربية حلا مفترضا لمشاكل اسبانيا خاصة الاقتصادية منها، إلى غاية الأزمات الأخيرة التي عرفتها اسبانيا).

من بين أحدث الأمثلة عن هذا الطرح التصريح الذي قدمه كاتب الدولة الاسباني للشؤون الخارجية "غونثالو دي بينيتو" على هامش الاجتماع الذي عقده مع الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي "يوسف العمراني" في إطار التحضير للزيارة رفيعة المستوى التي قام بها رئيس الحكومة الاسباني ماريانو راخوي إلى المغرب في نهاية العام 2012، بأن حكومة بلاده تقدر موقف الملك "محمد السادس" وتضامن المغرب مع اسبانيا في ظرف اقتصادي صعب والتزامه بخلق مناخ اقتصادي ملائم لخلق "ثروات مشتركة" تعبيرا عن عمق الروابط بين البلدين، وتجنب اثارة موضوع الصحراء الغربية بهذه المناسبة، مع أن الموقف التقليدي لحزب الشعب الحاكم واضح بهذا الخصوص.

إن هذا الاقتراب يفيد بأن الضرورة الاقتصادية والرغبة في بلوغ أهدافها قد تؤديان إلى تجميد المسائل الخلافية، ما لا يصب فعلا في منطق المساعي لحل النزاع نهائيا، وهو الأمر الذي يترجم في السياسة المبهمة لإسبانيا بخصوص الصحراء الغربية.

[176] Shelley Toby, *op.cit*, p

المطلب الثالث: العوامل الأمنية، الهجرة غير الشرعية، ومسألة حقوق الإنسان.

1- العوامل الأمنية والهجرة غير الشرعية:

يحتل مفهوم "الخطر" والتهديدات التي تصحبه، وتصور الطرق الفاعلة لمواجهته عناصر محورية في السياسة العامة عموما وفي السياسة الخارجية على وجه الخصوص. لكنها قد تشكل أيضا غطاءا تدرج من خلاله سياسات خارجية هادفة لتحقيق مصالح مختلفة، ولا تخفى الأمثلة العديدة التي عرفتها تطبيقات عديدة في سياسات خارجية ان مفهوم الخطر قد لا يعبر عن تهديدات فعلية.

بالنسبة لإسبانيا، فإنها ترى في حدودها الجنوبية بوابة لأخطار عديدة، وفي منطقة حوض المتوسط، مكان تركيز عدد كبير من المخاطر التي تهدد سلامتها[177]، خاصة بعد تفجيرات 2004، وتسعى لتكثيف جهودها مع دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط لمواجهة هذه الأخطار .

تتمثل أبرز تلك الأخطار في الهجرة غير الشرعية ، والاتجار غير الشرعي بالمخدرات ومحاربة الإرهاب، والتي عرفت جوانب من سياسات مواجهتها ارتباطا بالسياسة الاسبانية تجاه الصحراء الغربية.

إن التعاون الأمني بين دولتين يعني وجود تهديدات مشتركة، وفهم مشترك لهذه التهديدات، من جهة أو/وامتلاك إحدى الدولتين أو كلاهما لوسائل ناجعة وخبرة في مكافحة تلك التهديدات. يشكل التعاون لمكافحة الإرهاب عنصرا هاما في استراتيجية اسبانيا في المتوسط، خاصة بعد تفجيرات مدريد بتاريخ 11 مارس 2004، حيث تبين أن اسبانيا ودول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط تواجه نفس الأخطار.

كل تلك العناصر جعلت الإحساس بالحاجة إلى زيادة التعاون في مكافحة الشبكات الإرهابية يصل أعلى مستويات صنع القرار في اسبانيا. ويشمل هذا التعاون تبادل المعلومات، التعاون الأمني واللوجستي، دون إغفال خبرة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، الأمر الذي أصبح يشكل ميزة تفاضلية للجزائر تحوز اعترافا دوليا واسعا.

بالنسبة لمسألة الهجرة والتي عرفت ارتباطا بالعوامل الأمنية التي سبق ذكرها خاصة مع تنامي التهديدات اللانمطية ومع تسهيل حركة تنقل الأشخاص، مرت اسبانيا ، ولا تزال، بمجموعة من المراحل والوضعيات التي لم تعد غريبة عن دول الضفة الجنوبية للمتوسط. فإسبانيا لم تعد مجرد بلد مصدر و/أوعبور إلى الدول الأوروبية الأخرى بل تعرف وضعا جديدا منذ انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، فأصبحت تشكل الوجهة النهائية للهجرة. .وتعرف دول جنوب المتوسط، الجزائر والمغرب، نفس الوضعية، حيث أصبحت تلك البلدان تشكل مركزا ثلاثي الخصائص: دول مصدر، وعبور وكذلك وجهة للهجرة.

[177] DRIS-AIT HAMADOUCHE Louisa et DRIS Chérif, **Algérie-Espagne: relations à géométrie variable**, annuaire international CIDOB, 2006, p2

إذا كانت مسألة الهجرة غير الشرعية عرفت معالجة قانونية، فإن موضوع الهجرة عموما بما فيه الشق الشرعي منها، يطرح العديد من التساؤلات، خاصة في إطار الاتحاد الأوروبي الذي يتبنى سياسات عديدة وصارمة بهذا الخصوص، إلى حد أنها أصبحت تثير نوعا من الحساسية في العلاقات الخارجية التي تربط دول الاتحاد بشركائها. وإذا كان هذا الوضع يحفز تبني سياسة مشتركة بمواجهة الهجرة غير الشرعية، فإن الواقع العملي يفضي إلى أن التعامل مع هذه الظاهرة يختلف حسب المعيار الذي ينظر إليه منه. فإسبانيا تملك حدودا مشتركة مع المغرب' ولا تملكها مع الجزائر. وتتفق مع الجزائر في المنظور الأمني لطرق المعالجة، رغم أن الجزائر لا تنظم الى فكرة حصر المعالجة في الجانب الأمني، بينما يطرح المنظور الاقتصادي[178] نفسه في التعامل الذي تتباه اسبانيا مع المغرب تجاه نفس الظاهرة، فإسبانيا تعرف حاجة متنامية إلى اليد العاملة التي لا يوفرها المواطنون الإسبانيون .

من جهة أخرى، تتدفق على إسبانيا أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين، القادمين من أفريقيا، ما جعلها تسعى لإشراك دول جنوب المتوسط في استراتيجيتها لمكافحة الهجرة غير الشرعية[179] وتنظيم حركة الهجرة النظامية ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن المغربيين يشكلون النسبة الأكبر من أعداد المهاجرين إلى اسبانيا، وقد تكون العوامل الجغرافية قد لعبت دورا في ذلك.[180]

ويعتبر المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في العرض الذي قدمه لمجلس الأمن الدولي بتاريخ 28 نوفمبر 2012 عقب مجموعة من الزيارات قام بها إلى كل من المغرب والصحراء الغربية واسبانيا والجزائر، في إطار الجهود الأممية لحل نزاع الصحراء الغربية، أن الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل قد تفضي إلى عودة العنف في الصحراء الغربية إذا لم يتم حل النزاع، ما يحيل إلى الطابع الاستعجالي لحل النزاع نهائيا.

في29 سبتمبر2005، عرفت مقاطعتي سبته ومليلة مواجهات راح ضحيتها ما لا يقل عن 11 قتيلا عقب محاولات الدخول الجماعي للمهاجرين غير الشرعيين إلى إسبانيا الأمر الذي أعاد إلى الواجهة مجموعة من المسائل الخلافية بين المغرب واسبانيا. في نفس العام تم عقد اجتماع مغربي – اسباني رفيع المستوى جاء في مرحلة حساسة من العلاقات المغربية الاسبانية حيث تزامن مع مواجهة البلدين لوضع حساس بسبب تلك الأحداث. واعتبر السفير الاسباني لدى المملكة المغربية في تصريح مشترك له مع السفير الغربي بإسبانيا في خريف 2005، بأن العمل المنسق بين الدولتين يسمح بتجاوز تلك الأحداث و"الكارثة الإنسانية" التي عاشتها سبته ومليلة، وصرح بأن لا المغرب ولا اسبانيا تتحملانها،

[178] DRIS-AIT HAMADOUCHE Louisa et DRIS Chérif, *op.cit,* P3

[179] ترتبط الجزائر واسبانيا ببروتوكول حول تنقل الأشخاص تم ابرامه سنة 2006.

[180] DRIS-AIT HAMADOUCHE Louisa et DRIS Chérif, *op.cit,*P4

وانه مشكل اكبر، يعني إفريقيا وأوروبا، ودول المصدر والعبور والوجهة اعتبر سفير المغرب بإسبانيا بدوره أن مسالة الهجرة معقدة، وتستدعي الاخذ بعين الاعتبار مجموعة من الاعتبارات الأولية[181]:

غالبا ما تشكل مسالة الهجرة غير الشرعية مصدر مواجهات سياسية وانتمائية. والظاهرة اجتماعية كلية ومعقدة وليست ظرفية، لها بعد عالمي ولم يعد البعد الامني كافيا لاحتوائها، وأصبح يستدعي تعويضه بتحليل كلي، يأخذ بعين الاعتبار ابعادا سياسية واقتصادية وثقافية وجغرافية وهوياتية ومعيشية للمهاجرين بتفضيل نظرة انسانية وتضامنية تحترم كرامة وحقوق المهاجر. لقد ورد هذا التحليل عن سفير اسبانيا الاشتراكية لدى المغرب وهو لذلك مؤشر على أن السياسة الاسبانية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية تسعى لتجاوز المنظور الأمني لها ولتبني نظرة شاملة متعددة الأبعاد بشأنها[182].

تعرف علاقات اسبانيا في مجال التعاون الأمني مع أحد طرفي النزاع في الصحراء الغربية ، المملكة المغربية، حركية خاصة نظرا للعامل الجغرافي والتاريخي والإنساني بالنظر لأعداد المهاجرين الكبيرة التي تلج اسبانيا من المغرب. أقر سفير المغرب أن التعاون القضائي بين بلده وإسبانيا في مجال الشرطة ومصالح اليقضة لمكافحة الارهاب، واعوان الاتصال في المغرب واسبانيا. بالإضافة إلى تعاون كبير بين المؤسسات القضائية المختصة مع تعيين قاضي اتصال مغربي في مدريد واخر اسباني في الرباط.

في هذا الصدد، أبرمت الحكومة الاسبانية اتفاقا ثنائيا مع المغرب في سبتمبر 1989 للتعاون في مجال الامن والدفاع. [183]. في هذا الخصوص اعتبر وزير خارجية حكومة ثباتيرو، موراتينوس، أن الهدف الرئيسي للحكومة الاسبانية هو المشاركة في استقرار المنطقة وتحقيق الامن[184]

لا يتوقف وصول المهاجرين إلى جزر الكناري بالإضافة إلى صعوبات في تطبيق بعض الاتفاقيات الثنائية في مجال إعادة المهاجرين، لكن حركة الهجرة عرفت تراجعا ملحوظا في السنوات الأخيرة، كنتيجة للجهود السياسية والدبلوماسية والعملية والتي من بينها مراقبة اشد على السواحل الموريتانية والمغربية والصحراوية والسنيغالية، واعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى دولهم[185].

---

[181] Andreu Claret et Dario Valcarcel, *op.cit*

[182] *Ibid,*

[183] DRIS-AIT HAMADOUCHE Louisa et DRIS Chérif, *op.cit*, p2

[184] FLORENSA Senen et VALCARCEL Dario, **Entretien avec Miguel Angel Moratinos, le role de l'Espagne et l'Union Européenne dans le conflit du Liban, le problème de l'immigration irrégulière, sont deux grands affaires, le la politique extérieure espagnole**, Afkar/Idées, Automne 2006, PP 11-14, P11

[185] *Ibid*, P12

في السياق الثنائي :اعتمد ت الحكومة الاسبانية مبادرتين ذات بعد استراتيجي[186] :

1ـالخطة الإفريقية 2006ـ8ـ والذي يضع ولأول مرة إفريقيا الغربية والوسطى ضمن أولويات السياسة الخارجية الاسبانية ما يحتوي على سياسة التعاون للتنمية

2ـإعدادة صيغة اتفاق نموذجي جديدة مع دول جنوب الصحراء للتعاون في تعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية تشمل نظرة شاملة في هذا المجال.

تؤثر كل تلك العناصر على مواقف اسبانيا تجاه الصحراء الغربية، من جهة أخرى قد يبدوا احتمال ظهور دولة جديدة في المنطقة، ليست على قدر كبير من القوة، مصدرا إضافيا لعدم الاستقرار. وللخطر خاصة مع تنقل الجماعات المسلحة في منطقة الساحل والاضطرابات التي تعرفها المنطقة في الآونة الأخيرة، وتزايد مراكز الشبكات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية، لكن ذلك ليس مبررا لعدم الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، خاصة إذا ما قارننا بين قضية الصحراء الغربية وقضايا أخرى مشابهة لها، كتيمور الشرقية أو كوسوفو مثلا. بل أن الأمر قد يستدعي نمطا آخر من التفكير، يتجه إلى مساعدة الشعب الصحراوي إذا ما قرر عبر الاستفتاء الحر، إنشاء دولته المستقلة في تطوير نظم الحماية في الصحراء الغربية لمواجهة الأخطار المتعددة.

ـيدوم النزاع في الصحراء الغربية منذ أكثر من ثلاثة قرون ويشكل خطرا على الأمن والاستقرار في منطقة شمال إفريقيا وحوض المتوسط. ويكتسي حل هذا النزاع طبيعة مستعجلة لتمكين شعوب المنطقة من التطلع للتنمية والاستقرار، وهذا لا يكون ممكنا إلا في إطار استفتاء تقرير المصير برعاية الأمم المتحدة، كما يرتبط ذلك بقدرة كل طرف على تصور مستقبل العلاقات بين الطرفين في فترة ما بعد النزاع (اسبانيا والصحراء الغربية).

2ـ المجال الإنساني وحقوق الانسان:

تخضع السياسة الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية لمحددين هامين مرتبطين خاصة بالإحساس بالمسؤولية تجاه الشعب الصحراوي، هما المجال الإنساني ، ومجال حقوق الانسان، كما أنشئت مجموعة من الجمعيات الاسبانية التي ركزت نشاطها في مجال حقوق الانسان في الصحراء الغربية من بينها جمعية أصدقاء الشعب الصحراوي، لاسترمادورا، ومنظمات غير حكومية على غرار منظمة مونودبات، وتسجل هذه الجمعيات تواجدا في مخيمات اللاجئين الصحراويين في إطار مشاريع انسانية.

[186] FLORENSA Senen et VALCARCEL Dario,*op.cit*, P13

عرفت مناطق من إقليم الصحراء الغربية، الواقعة تحت السيطرة المغربية العديد من الاحتجاجات والتنديدات بوضع حقوق الانسان نظرا لاستمرار المواجهات بين قوات الأمن المغربية والناشطين الصحراويين[187] خاصة بعد أحداث سمارة في 2004، العيون في 2005، واحداث مخيم أكديم أزيك في 2010، والمحاكمة العسكرية للمعتقلين الصحراويين في 2013، التي أثارت العديد من ردود الفعل الدولية.

وفي حين يتم إثارة وضع احترام حقوق الانسان في المناطق الصحراوية المحررة ومخيمات اللاجئين، فإن ، الجمعية الكندية لاحترام حقوق الفرد في العالم، عقب زيارتيها إلى الصحراء الغربية ومخيمات تندوف في 1997 و1999، اعتبرت في تقريرها عن وضع احترام حقوق الانسان في المناطق الصحراوية الخاضعة لجبهة البوليساريو ومنها مخيمات تندوف أن مستوى احترام الحقوق الأساسية الانسانية عالي. بينما يخالف بيير أوليفيي لوفو Pierre Olivier Louveau، في رأي شخصي "أن الصحراويين في مخيمات تندوف يستفيدون "قليلا فقط" من حقوق الانسان".[188]

تقدم اسبانيا مجموعة مساعدات في مجال التنمية وتأخذ في عين الاعتبار التزاماتها الدولية في مجال التنمية، وتكثيف جهودها في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية[189]، يوجه جزء من هذه المساعدات إلى الشعب الصحراوي مثلما يبينه الجدول المرفق في الملاحق (ملحق رقم 7). كما أن جزءا من المواد التي يستعملها الصحراويون ترد من إسبانيا[190]

من جهة أخرى لم تبد اسبانيا تأييدها لمطالب جبهة البوليساريو بتوسيع مهام بعثة المينورسو الأممية الى مراقبة انتهاك حقوق الانسان، ما دفع الوزير الأول الصحراوي "عبد القادر طالب عمر" إلى مطالبة اسبانيا – وفرنسا- بتغير موقفها (موقفهما) الذي جاء في سيرورة من المواقف السلبية تجاه القضية الصحراوية[191].

تبقى بعثة المينورسو هي البعثة الأممية الوحيدة التي لا تشمل صلاحياتها مراقبة حالة احترام حقوق الانسان، لكن التطورات الحالية بهذا الخصوص تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة الأمريكية كانت تؤيد توسع صلاحيات البعثة الأممية لهذا الجانب، وقد تقدم مقترح قرار بهذا الخصوص إلى مجلس الأمن الدولي، قبل أن تتراجع في مرحلة ثانية وتسحب مقترحها، ليقتصر القرار الأممي على تجديد عهدة البعثة لسنة اضافية دون توسيع صلاحياتها، خاصة بعد أن ألغت المملكة المغربية مناورات عسكرية كان يعتزم أن تجريها مع الولايات المتحدة الأمريكية وفق ما تداولته وسائل الإعلام.

---

[187] Office fédéral des migrations ODM, Sahara Occidental: processus de paix, institutions sahraouies, droits de l'Homme, migration, Berne, Suisse, 23 mai 2008, p11

[188] *Ibid*, p13

[189] Espagne, Comité d'aide au développement (CAD) Examen par les pairs, Organisation de Coopération et de Développement Economique, Paris, France, 2007, P21, http://www.oecd.org/dac (voir carte en annexe 6)

[190] Office fédéral des migrations ODM, *op.cit*, p10

[191] معمري ر، **الوزير الأول الصحراوي يدعو فرنسا واسبانيا إلى تغيير مواقفهما تجاه الصحراء الغربية**، أخبار الجزائر، الإثنين 2 جويلية 2012، ملف محمل يوم 2 أوت 2012.

إذا كان الموقف الرسمي الاسباني متذبذا بهذا الشأن، فإن المجتمع المدني والأحزاب السياسة ينشطان كثيرا وعبر مختلف السبل. ففي ديسمبر 2010، طالب نواب اسبانيون الحكومة الاسبانية بإيصال قلقهم بخصوص حقوق الانسان في الصحراء الغربية وتنديدهم بأحداث العيون في 8نوفمبر 2010، كما قاموا بمطالبة البرلمان الأوروبي بالقيام بتحقيق حول تلك الأحداث، وهو الأمر الذي رفضه واستنكره المغرب ورد عليه بمطالبة برلمانية مغربية بإعادة فتح ملف سبته ومليلة.

في موقف آخر، قررت اسبانيا سحب كل متعاونيها العاملين في مجال الإغاثة والتضامن الإنساني من مخيمات اللاجئين الصحراويين بدعوى التخوف من هجمات إرهابية قد تطالهم[192]. وهو الأمر الذي أثار العديد من ردود الأفعال التي أشارت الآثار السلبية التي قد يفضي إليها هذا القرار على أوضاع معيشة المواطنين الصحراويين.[193]

وفي نشاط ملحوظ لمختلف شرائح المجتمع الإسباني، قام الممثل خبيير باردم الكناري الأصل وأول من سجل في الأوسكار سنة 2001 وحاصل على جائزة أحسن دور رجالي في مهرجان كان للسينما في 2010، بالتوقيع على عريضة موجهة إلى الرئيس الأمريكي باراك أوباما، تدعو إلى إلى توسيع صلاحيات المينورسو إلى مراقبة احترام حقوق الانسان.[194]

في هذا الصدد، وعلى الرغم من أن التطورات الأخيرة في مجال حقوق الانسان، خاصة بعد اجراء المملكة المغربية لمحاكمة عسكرية على المعتقلين الصحراويين عقب أحداث مخيم أكديم أزيك في جويلية 2010، افضت إلى العديد من النداءات المتعددة المصادر من أجل توسيع اختصاصات بعثة المينورسو[195] لمراقبة احترام حقوق الانسان، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن وسائل الصحافة المكتوبة[196] تناقلت أن اسبانيا، وفرنسا أيضا، ترفضان هذا المقترح، معتبرة أنه سيؤدي إلى تغيير طبيعة البعثة الأممية ولن يساهم في تقدم المفاوضات وحل النزاع. وجاء القرار رقم 2099 الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 25 أفريل 2013 في محتواه بتجديد عهدة البعثة دون توسيع صلاحياتها إلى مراقبة حقوق الإنسان.

---

[192] غريب حبيبة، "**تخلي اسبانيا على اللاجئين في المخيمات يخدم المخططات المغربية**"، جريدة الشعب، العدد 15864، 31 جويلية 2012، ص4

[193] على سبيل المثال أصدرت اللجنة الوطنية للتضامن مع الشعب الصحراوي، بيانا اعتبرت فيه أن هذا القرار الاسباني يشكل دعما صريحا للطرح المغربي.

[194]--------, droits de l'Homme dans les territoires sahraouis, le geste de Javier Bardem, le quotidien Liberté, 6-12-2012

[195] أنظر الملحق رقم 8 بطاقة تقنية حول بعثة المينورسو

[196] فرنسا واسبانيا ترفضان المقترح الأمريكي بتوسيع صلاحيات المينورسو، جريدة الأحرار، العدد 4622، 22 أفريل 2013، ص15

تمهيد:

يشكل الفضاء الخارجي مجال تطبيق السياسة الخارجية، ومجال التعبير عن المواقف والقرارات التي يتخذها صانع القرار السياسي الخارجي. كما أنه يشكل المجال الذي تظهر فيه نتائج سياسة خارجية ما، والوسط الذي يمكن أن يتم فيه اختبار نجاعة تلك السياسة. انطلاقا من ذلك، فإن الفضاء الخارجي يأتي ليكمل الفضاء الداخلي للسياسة الخارجية.

يبدو التفاعل بين السياسة الخارجية لدولة ما ومحيطها الخارجي في علاقة تأثير وتأثر ، وفق موقع تلك الدولة من ميزان القوى الدولي. بالتالي، ومن أجل ضمان تحقيق أهداف السياسة الخارجية بفعالية، يجب القيام بقراءة سليمة لمعطيات وواقع المحيط الدولي، وتشخيص الفواعل والهياكل الدولية المعنية بقرار السياسة الخارجية المعنية، وردود أفعالها المحتملة، وتلك التي يستهدفها قرار السياسة الخارجية، وطرق توظيف القدرات لضمان التأثير المراد تحقيقه.

من جهة أخرى، يطرح تساؤل آخر حول تأثير المحيط الخارجي على قرار السياسة الخارجية، ودرجة ذلك التأثير مقارنة بتأثير الفضاء الداخلي، وكيف يتم هذا التأثير.

يتم التعرض في هذا الفصل، إلى الفضاء الخارجي الذي تتجه إليه سياسة إسبانيا تجاه الصحراء الغربية من خلال مجموعة من المعطيات المتعلقة بالأطر المشكلة لذلك الفضاء على مستويين، الثنائي والمتعدد الأطراف، ومحاولة فهم تأثر اسبانيا بهاذين المستويين وتأثيرها فيهما، بخصوص السياسة تجاه الصحراء الغربية.

المبحث الأول: الأطر المتعددة الأطراف للسياسة الإسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية

منذ 1975، أعادت اسبانيا ترتيب أولويات سياستها الخارجية عامة والدفاعية على وجه الخصوص، من خلال التواجد في الساحة الدولية. وقد ترجمت ذلك في الميدان بالانضمام الى عدة منظمات دولية اقليمية. وابتداء من سنوات الثمانينات، اتجهت الاستراتيجية الاسبانية إلى تبني سياسة أكثر ردعية مستندة في ذلك إلى أن أي مساس بمصالح اسبانيا قد يؤدي الى زعزعة مصالح تحالف دولي تكون طرفا فيه، وقد يؤدي ذلك الى استدراج ضغوط كبيرة من حلفاء اسبانيا الذين يعد بعضهم من بين القوى العالمية، خاصة في القضايا التي توليها اهتماما خاصا في سياستها الخارجية.

من جهة أخرى، ارادت اسبانيا ربط علاقات قوية مع دول المغرب ، الدول الجارة لإسبانيا، مباشرة وتعزيز الاعتماد المتبادل معها، ولعب دور الوسيط المسهل لهذه الدول لدى المؤسسات الأوروبية التي تنتمي اليها والتي يمكن أن تلعب دورا في المنطقة.

المطلب الأول: العضوية في المنظمات الدولية والإقليمية

منذ أن تم تسجيل قضية الصحراء الغربية على مستوى لجنة تصفية الاستعمار التابعة لهيئة الأمم المتحدة وإلى غاية اليوم (آخر قرار أممي صدر عم مجلس الأمن تاريخ 25 أفريل 2013)، يتم تبني قرارات أممية في الجمعية العامة ومجلس الأمن بخصوص قضية الصحراء الغربية التي تبقي عالقة منذ أزيد من نصف قرن. وينص القرار الأممي 1362(18) الصادر بتاريخ 14 ديسمبر 1973، على مسؤولية منظمة الأمم المتحدة في جميع المفاوضات التي يجب أن تفضي إلى التعبير الحر لرغبة الشعب الصحراوي من خلال استفتاء تقرير مصير عادل ونزيه، ما يجعل الإطار الأممي ، المجال الذي يتم فيه تصفية الاستعمار من إقليم الصحراء الغربية، منذ كانت تحت إدارة الاستعمار الاسباني وبعد أن انتقلت إلى إدارة منتدبة مع إبرام اتفاقيات مدريد لسنة 1975.

من جهة أخرى، تظهر قضية الصحراء الغربية في مجموعة من التنظيمات الإقليمية التي تتواجد اسبانيا كعضو فيها، أو حتى كصاحب المبادرة في تأسيسها، ما يجعل السياسة الاسبانية تجاه الصحراء الغربية مرتبطة نسبيا بالدور الذي تتصوره اسبانيا لنفسها ضمن هذه الأطر المتعددة الأطراف.

1. الإطار الأممي للموقف الاسباني تجاه قضية الصحراء الغربية.

سجلت قضية الصحراء الغربية في منظمة الأمم المتحدة كإقليم غير مستقل منذ 1962، على أن تتمكن من الحصول على استقلالها وفق مقتضيات القرار (1514) الصادر في الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة.[197] لكن اسبانيا لم تكن متفاعلة بشكل ديناميكي مع هذا الطرح في بداياته، وتعلل هذا السلوك بالمواقف المتناقضة لبعض الدول –المغرب وموريتانيا- التي تساند حق تقرير المصير من جهة، وتطالب بأجزاء من الإقليم من جهة أخرى، وكانت تحاول أن تستميل الشعب الصحراوي من خلال مجموعة من المشاريع، إضافة إلى صيغة طورها الجنرال "منداز تولوسا" "Mendez TOLOSA"، مفادها حماية الشعب الصحراوي من "الأطماع التي تحوم حول إقليمه"[198] مثلما صرح به أمام لجنة تصفية الاستعمار الأممية بتاريخ 11 ديسمبر 1969، ما يمكن أن يشكل إشارة إلى النبرة التوسعية للمغرب، رغم أنه في هذه الفترة لم يكن قد أعلن أن له مطالب إقليمية في الصحراء الغربية.

[197] MALEK Boualem., **La question du Sahara Occidental et le droit international**, OPU, Algérie, 1983, p69.
[198] *Ibid*, p71

صوتت اللجنة الرابعة "لجنة تصفية الاستعمار" على قرار بخصوص تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية بتاريخ 16 أكتوبر 1964، تبعها تصويت على قرار مماثل بتاريخ 16 ديسمبر 1965، في الوقت الذي رافعت المملكة المغربية للتصويت في الأمم المتحدة لتقرير المصير في الصحراء الغربية في ديسمبر 1966 شريطة أن تسحب إسبانيا قواتها العسكرية وإدارتها منها.[199]

واعترفت اسبانيا رسميا، منذ 1966 أمام اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة وضع تطبيق الإعلان حول منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة، بمبدأ تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية بواسطة ممارسة حق تقرير المصير، وعبر استفتاء عادل ومنصف وحر، وهو الاستفتاء الذي لم يطبق حتى الآن.

في الميدان، وفي نفس السنة 1966، أقرت اسبانيا خطة تنمية اقتصادية واجتماعية في الصحراء الغربية بقيمة 250 مليون بيستاس، لوضع البنى التحتية التي تسمح لها باستغلال الموارد الطبيعية فيها، وقد جعلت " 800 رئيس خيمة يوقعون على عريضة للابقاء على العلاقة مع اسبانيا للرد على التصويت في منظمة الأمم المتحدة على قرار يقضي بتصفية الاستعمار من هذا الإقليم"[200]

عند التوقيع على اتفاقيات مدريد، أشعرت اسبانيا منظمة الأمم المتحدة بأنها لم تعد تضطلع بأية مسؤولية في هذا الإقليم، وأصبحت تحيل في مواقفها المتعددة والمتذبذبة حيال القضية إلى منظمة الأمم المتحدة على أنها الهيئة التي يتم في إطارها حل النزاع الدائر فيه بين المغرب وجبهة البوليساريو

كما تثير بهذا الخصوص عدم الرغبة في التدخل في مسائل مغاربية ، إفريقية، و من ثم دولية، وكذلك بدعوى عدم الرغبة ان تتصرف تصرفا قد يفهم على انه تدخل في الشؤون الداخلية. هذا ما صرح به رئيس الحكومة الاشتراكية فيليبي غونزالز في تصريح ادلى به في 20مارس 1983 في الرباط' وقد تمت الإشارة إليه سابقا في الفصل الثاني من هذه المذكرة.

في مرحلة أولى كانت اسبانيا تمتنع عن التصويت في الامم المتحدة على القرارات التي لا تصدر باقتراح مغربي، لكن موقفها هذا في منظمة الامم المتحدة عرف تحولا هاما في سنة 1984، اذ اصبحت منذ هذا التاريخ تصوت لصالح القرارات التي تعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي توصي بإجراء مفاوضات ثنائية مباشرة بين طرفي النزاع المغرب و جبهة البوليساريو، و التي تسبق استفتاء تقرير المصير وتحضر له. [201]

[199] MALEK Boualem, *op.cit,* p38.
[200] ASSIDON, Elsa, op.cit, p37-38
[201] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, *Ibid,* p224

غير أن موقف اسبانيا تجاه دور المنظمة لم يكن ثابتا دائما، فقد صرح رئيس الحكومة الاسبانية ثباتيرو، في مقابلة للتلفزيون في 19 جانفي 2005، أن "الحل الوحيد يمر بالاتفاق مع المغرب" وأن الاستراتيجيات المعدة من قبل عناصر خارجية عن النزاع لم تثمر ابدا. إن هذا التصريح قد يفهم على أنه تشكيك في نجاعة دور الأمم المتحدة في حل النزاع في الصحراء الغربية. من جهة أخرى، يذكرنا ذلك بموقف الحكومة الاسبانية في بداية السبعينات من دور المنظمة، إذ اعتبرت أنها لا تستطيع لوحدها أن تحدد تاريخ الاستفتاء وأن أن اسبانيا فقط تستطيع ذلك (ورد تفصيل في ذلك في المبحث الثاني من الفصل الأول) بالمقابل، كانت اسبانيا دائما تدعم إجراء استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، مشيرة الى قرارات الأمم المتحدة خاصة منها القرارين (1495) و (1541) الصادرين عن مجلس الأمن الدولي، واللذين ينصان على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير للشعب الصحراوي في ما أسمته بـ"سياسة الحياد الإيجابي".

يسمح هذا الموقف لإسبانيا بعدم الابتعاد عن الشرعية الدولية، ومن عدم استنفار الرأي العام المتضامن بقوة مع الشعب الصحراوي ، والمعارضة اليسارية التي تدعم حق تقرير المصير في الصحراء الغربية مثلما تم تبيانه في الفصل الثاني من هذه المذكرة.

إذا كانت اسبانيا تحافظ في مواقفها في إطار منظمة الأمم المتحدة على تمسكها بالشرعية الدولية والقرارات الأممية واستفتاء تقرير المصير كحل وحيد لقضية الصحراء الغربية، فإنها من ناحية أخرى، تبقي على الابهام في ذات المواقف حول طبيعة الاستفتاء الذي تؤيده، والخيارات التي قد يتضمنها احتياطا لجميع الاحتمالات الممكنة، ومن أجل عدم خسارة أية فرصة في المنطقة. إن هذا الأمر قد يستدعي التفكير في مشكلة تعداد السكان الذين تتوفر فيهم شروط المشاركة في الاستفتاء عندما كان الأمر مرتبطا بتصفية الإدارة الاسبانية في الصحراء الغربية سنة 1974، وفيما تلى ذلك أيضا، حيث أفرز ذلك المعطى عائقا تقنيا أمام إجراء الاستفتاء يثيره خاصة الطرف المغربي كلما حصل الاتفاق بين الطرفين على تطبيقه .

هذا الغموض في السياسة الاسبانية يشكل استمرارية للغموض الذي طبعها منذ اتفاقيات مدريد التي لم تنقضها أبدا، وتحتفظ مع احتفاظها بها بالموقف القائل باعتبار تصفية الاستعمار لا تكون إلا بالاستفتاء، وأنها لم تنقل للملكة المغربية ولموريتانيا سوى إدارة الإقليم (دون السيادة)، كما أنها تشارك في الميدان في المساعدات الانسانية الموجهة للصحراء الغربية والتي ساعدت حتى جبهة البوليساريو في نشاطها.[202]

[202] DRIS-AIT HAMADOUCHE Louisa et DRIS Chérif, *op.cit*, P11

في الفترة التي تلت انسحاب اسبانيا من الصحراء الغربية ولحد الآن، تشكل منظمة الأمم المتحدة الدعامة التي تسند سياسة "الحياد الايجابي" لإسبانيا تجاه قضية الصحراء الغربية، كما أنها كلما ظهر التذبذب في مواقفها بهذا الخصوص تشير إلى القرارات الأممية وإلى كون القضية داخلة في اختصاصات الأمم المتحدة التي تتكفل بحلها. وإذا حاولنا تمثيل هذا الوضع برسم بياني فإن منظمة الأمم المتحدة ستكون القبعة التي تتراوح اسبانيا ضمن قراراتها ذهابا وإيابا بين مواقف مساندة لجبهة البوليساريو، وأخرى أكثر استقرارا واستمرارية في الوقت ووضوحا مساندة للملكة المغربية، وهي الغطاء الذي تحاول من خلاله أن تحافظ على نوع من التوازن في علاقاتها مع دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

2. العضوية في الاتحاد الأوروبي.

انظمت اسبانيا إلى أوروبا على مراحل منذ 1970. وفي سنة 1986 انظمت اسبانيا الى الاتحاد الأوروبي وهي عضو في منطقة اليورو منذ 2002، يشكل هذا المحيط الإقليمي، مجالا حيويا لإسبانيا خاصة في شقه الاقتصادي، إذ تتجه 72٪ من صادرات اسبانيا إلى اوروبا[203].

اختلفت الحكومات الاسبانية المتعاقبة حول مسألة ممارسة الدور الذي تتصوره ضمن أو من خارج الإطار الأوروبي، فبينما كان خوسي ماريا أثنار يحاول أن يعطي لإسبانيا دورا فرديا متميزا يثبت وجودها كقوة اقليمية، كان توجه ثباتيرو اكثر أوروبية واعتمادا على الدول الاوروبية. اراد زباتيرو أن يضفي على السياسة الخارجية الاسبانية توجها جديدا وحصل في ذلك على دعم الشعب الاسباني، فحسب جريدة البييس الصادرة في 20 سبتمبر 2004، تفيد نتائج سبر آراء بهذا الخصوص، بأن 65 بالمئة من السكان الإسبان يساندون التغير في السياسة الخارجية الذي أتت به الحكومة الاشتراكية، ما يشكل دعما من طرف الرأي العام الإسباني لتبني سياسة ذات توجه أوروبي تمارس من خلالها أسبانيا الدور الدولي الذي تتصوره لنفسها.

لقد توجهت الحكومة الاسبانية بقيادة الاشتراكين الى خط رئيسي يتمحور حول 6 مبادئ[204] :

- خيار اوروبي واضح؛
- تأييد الشرعية الدولية الممثلة من طرف الامم المتحدة؛

[203] http://perso.club-internet.fr/erra/cyber-cliquet.htm

[204] MAÏHOLD Gunther, **Espagne, le retour vers l'Europe**, (traduit par Stéphanie Bauer), Politique étrangère, 1:2006, France, Armand Colin, 2006, P 162

- الوعي بالانتماء النشيط للمجموعة الاسبانية ـ الامريكية ؛
- مبادرة عامة بالنسبة لمنطقة حوض المتوسط، تشجيع الحوار والتعاون مع كل دول المتوسط، وجهد خاص من اجل حل النزاع العربي-الإسرائيلي؛ هذا المحور يبعث على التساؤل عن أولوية المساهمة الاسبانية في حل نزاع الصحراء الغربية الذي كانت بشكل سببا فيه، عن مساهمتها في حل النزاع العربي-الإسرائيلي.
- الاعتراف بأهمية الحوار الاطلسي على المستوى الثنائي، وعلى المستوى العالمي لتدعيم الاكتفاء الاوروبي؛
- محاربة الارهاب والجريمة المنظمة.

من اجل تطبيق تلك المبادئ حددت حكومة لويس رودريغيز ثباتيرو أربعة محاور :الاتحاد الاوروبي، امريكا الناطقة بالإسبانية، الفضاء المتوسطي، والعلاقات الاطلسية، وذلك بالرجوع الى المواقف التي كانت تشكل عوامل تقليدية في توجهات الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني منذ نهاية حكومة فيلبي غونزالز سنة 1996.

كما اعتمد الحزب الاشتراكي على دعم الاحزاب الجهوية في البرلمان حيث يسمح لهم بهامش من الحركة الضروري لتطوير سياسات خاصة بمواجهة الخارج. والتوجه الرئيسي تجاه حوض المتوسط، اضافة الى السلم في الشرق الاوسط، مع التركيز على دول المغرب وخاصة المغرب الاقصى.

بانضمامها الى المؤسسات الأوروبية والغربية الأخرى، أصبحت اسبانيا تمتلك وسائل جديدة على الساحة الدولية، وتعتزم لعب دور فعال يترجم خاصة من خلال محاولة نقل سياستها تجاه المسائل التي تطرح إشكالات في حوض المتوسط بعين الاعتبار إلى مستوى تلك المنظمات الإقليمية. لكن هذا المجال المتاح لإسبانيا في المؤسسات الدولية التي انظمت اليها كان معرضا لمجموعة من العوائق تتمثل في المشاكل المطروحة خاصة من زاوية محدودية الوسائل. لم يثن ذلك اسبانيا عن اتباع توجهها ذاك، حيث يعرف النشاط الاسباني على مستوى المؤسسات الأوروبية حراكا مستمرا خاصة على مستوى البرلمان الأوروبي.

ولا تستثنى من ذلك قضية الصحراء الغربية في الفضاء الإقليمي الذي تنتمي إليه، إما مباشرة من خلال التعرض لمسائل خاصة بها كحقوق الانسان واستغلال الثروات الطبيعية التي تعود ملكيتها للشعب الصحراوي، أو من خلال خصوصية العلاقات التي تربط هذه المؤسسات بالطرف الثاني في النزاع وهو المملكة المغربية، التي تستفيد من صفة الشريك المتقدم على مستواها، وفيما يلي بعض الأمثلة :

- منذ 1994، ساهمت اسبانيا في ادراج المملكة المغربية كمراقب دائم في جمعية حلف شمال الأطلسي.

- تقدم البرلمان الأوروبي بتاريخ 27 نوفمبر 2000، في إطار لجنة الصيد المنعقدة ببروكسل، بطلب رأي قانوني حول اتفاق الصيد بين المغرب والاتحاد الأوروبي، حيث عرف المحافظ f. Fisher، منطقة الصيد المغربي على أنها تشمل المياه الخاضعة لسيادة و/أو الاختصاص القضائي للمغرب. لكن عندما أراد برلماني أوروبي انجليزي أن يعرف الأساس القانوني الذي يسمح للاتحاد الأوروبي بدفع حقوق الصيد للمغرب في منطقة لا يملكها[205]، إذ يقضي اتفاق الصيد بين المغرب والاتحاد الأوروبي بالسماح للسفن الأوروبية بالصيد في المياه التي "تخضع للاختصاص المغربي" مقابل دفع الاتحاد الأوروبي لمساهمات مالية، تعثر ابرام اتفاق جديد في هذا المجال بعد إثارة الوضع القانوني لاستغلال تلك الثروات من طرف من لا يملكها.

كانت ردة الفعل الاسبانية نشيطة، لكن هذا النشاط لم يكن مرتبطا بحق الشعب الصحراوي في ثروات اقليمه، بقدر ما كان مرتبطا بمصالح الصيادين الاسبان والقطاع الصناعي الاسباني المرتبط بالثروة المائية التي تحصل عليها في المياه التي تسمح لها اتفاقات الصيد مع المغرب بالوصول إليها[206]. وقد صرح وزير الفلاحة والتغذية والبيئة الاسباني "ميغال أرياس كانيت" على هامش لقاء جمع وزراء الصيد لدول الاتحاد الأوروبي في 27 أفريل 2012، بأن اسبانيا ترغب في تطبيق "اتفاق الصيد الجديد بين المغرب والاتحاد الأوروبي" مؤقتا في انتظار الموافقة عليه نهائيا.

- من جهة أخرى، نقلت وكالة أنباء أوروبا في 20 جانفي 2005، أن كاتب الدولة لشؤون الهجرة في حكومة ثباتيرو طلب من الاتحاد الأوروبي تمويل نظام مراقبة خاص "للحدود "المغربية" مع الجزائر وموريتانيا"[207] فاذا كان المغرب يملك حدودا مع الجزائر خارج الحدود الصحراوية فإنه لا يتصل بموريتانيا بحدود اذ تفصله عنها الصحراء الغربية، هذا الموقف قد يعتبر اعترافا ضمنيا بطرح المغرب، ومخالفة واضحة لقواعد القانون الدولي ونكرانا لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

---

[205] Sahara Info, 27-02- 1976, *op.cit*,p2.

[206] في مقابلة مع أحد إطارات وزارة الشؤون الخارجية –المديرية العامة للبلدان العربية- بتاريخ 18 جون 2012، توضح أن الاقتصاد الاسباني قد تأثر كثيرا بعدم تجديد اتفاقية الصيد بين المغرب والاتحاد الأوروبي سنة 2012 (لارتباطها باستغلال موارد صحراوية) هذا المثال قد يساعد على فهم ارتباط الموقف الاسباني من قضية الصحراء الغربية بالعوامل الاقتصادية وبالأطر الدولية التي تنتمي اليها اسبانيا المتمثلة أساسا في الاتحاد الأوروبي،

[207] ميغيل رويث كارلوس ، مرجع سابق ، ص 9.

- هذا الموقف الرسمي للحكومة الاسبانية على مستوى المفوضية الأوروبية لا ينسجم مع موقف النواب الاسبان على مستوى البرلمان الأوروبي، فعقب الأحداث التي عرفتها مدينة العيون العاصمة الصحراوية وحل مخيم ما يقارب 15000 من المحتجين الصحراويين في 8 نوفمبر 2010، طالب البرلمان الأوروبي بتحقيق دولي في ظل الأمم المتحدة حول تلك الأحداث، وذلك من خلال بيان صدر في 25 نوفمبر 2010، ما أدى الى تظاهر العديد من المغربيين ضد قرار البرلمان الأوروبي المقترح من طرف الحزب الشعبي الاسباني.[208]

وقد صرح الأمين العام لحزب العدالة والتنمية المغربي "عبد الاله بن كيران"، لوكالة الأنباء الفرنسية ، أنه تأثر بالجموع الكثيرة من المتظاهرين والذين مسهم قرار البرلمان الأوروبي والدور الذي اعتبره السياسي المغربي " سلبيا" الذي لعبه الحزب الشعبي الاسباني في البرلمان الأوروبي بهذا الشأن. التظاهرة المغربية أتت قبيل انتقال وزير الشؤون الخارجية المغربي الى بروكسل لتوضيح الموقف المغربي أمام البرلمانيين الأوروبيين.[209]

يتضح مما سبق أن الاتحاد الأوروبي يشكل فضاء إقليميا، تحاول اسبانيا أن تمارس من خلاله دورها المتوسطي عموما، وتجاه أطراف نزاع الصحراء الغربية خصوصا.

المطلب الثاني : التطلع إلى تفعيل انسجام دول الجنوب المتوسطي وأثره في الموقف الاسباني تجاه الصحراء الغربية.

منذ استعادتها لـ غرناداGrenade سنة 1492، احتلالها لمناطق من إقليم المغرب واحتلالها لإقليم الصحراء الغربية، وحتى مطالبة المغرب في الحقبة الراهنة بمقاطعتي سبتة ومليلة ، لم تكن سياسات اسبانيا تجاه منطقة المتوسط على ذلك القدر من الوضوح و الفعالية اللذان يفرضهما موقعها في خريطة العالم ومنطق الجيوبوليتيك[210]. يظهر ذلك من خلال توجه اسبانيا الى المحيط الأطلسي بعد اكتشاف أمريكا، والتنازل عن جبل طارق للملكة البريطانية بموجب معاهدة Utrecht لسنة 1714.

في القرن التاسع عشر توجهت اسبانيا الى دعم تواجدها في أفريقيا الشمالية لكنها بقيت فاعلا هامشيا في ظل موجة الاستعمار التي شنتها دول أوروبية أخرى والتي ميزت تلك الفترة، ولم يكن قد بقي لنظام الحماية الاسباني سوى مناطق ضيقة مقارنة بباقي الدول الاستعمارية. وقد أظهر هذا الأمر نوعا من الضعف في الدور الإسباني، وارتباط هذا الدور باستراتيجيات كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة[211] .

---

[208] file://F:\jeuneafrique\articelimp_DEPAFP20101128171911_manifestation-contre-une-enquête-internationale-sur-le-sahara-occidental.html, 28-11-2010, consulté le 15-10-2012

[209] *Ibid*

[210] LABATUT Bernard, *op.cit*, p 315

[211] *Ibid*, P316.

إن "الطبيعة المتوسطية " لإسبانيا، وعلى ضوئها سياستها تجاه قضية الصحراء الغربية، لم تخل أبدا من بعض التناقضات. فإسبانيا لم تتبنى سياسة واضحة وحاسمة تجاه مجالها المتوسطي لتركيزها جهودها في القارة الأمريكية الجنوبية. هذا التردد باتجاه الحوض المتوسطي أنشأ صورة لدى دول الضفة الجنوبية يبدوا فيها الدور الاسباني هشا ولا يعتمد على استراتيجية صلبة تمتد على المديان المتوسط والطويل.

صاحب ذلك التوتر في السياسة المتوسطية الاسبانية، اكتفائها بردود فعل، دون اتخاذ مبادرات الفعل، من بين الاسباب الكامنة وراء هذا الوضع، عدم وجود توافق وهيكلة قوية في الداخل الإسباني تجاه هذا المحور ، والذي يترجمه عدم الانسجام في الآراء بين الحزبين الكبيرين اللذان يتداولان على السلطة في إسبانيا، ولكن أيضا لكون مفهوم المصلحة الوطنية الاسبانية مرتبطا بملفات وخلافات تاريخية في المنطقة.

إضافة إلى عدم التوافق، في الداخل بشأن السياسة الاسبانية تجاه حوض المتوسط عموما والصحراء الغربية خصوصا، يمكن ملاحظة معطى آخر يعكس عدم توافق في الاستراتيجيات والاختيارات السياسية والايديولوجية في الخارج، يميز المنطقة التي تتجه إليها تلك السياسة الأمر الذي قد يكون راجعا إلى الاعتبارات الناتجة عن تداعيات الحرب الباردة[212]، وكون دول المنطقة تتبع فضاءات مختلفة . بالإضافة الى هذا المعطى الدولي، لعبت الأزمة الاقتصادية وشح الموارد دورا في التذبذب الذي تعرفه السياسة الاسبانية تجاه هذه الدول

كل تلك المعطيات لا تساعد إسبانيا اسبانيا على تبني سياسة موحدة ومتجانسة وخالية من التناقضات تجاه دول جنوب المتوسط، ليقتصر نشاطها على أدوار تصنف بأنها "هامشية" و"غير متجانسة".

إن هذا التذبذب لا يعني عدم الاهتمام، فقد شكل بناء استراتيجية تجاه منطقة المتوسط ، وما يزال، عنصرا محوريا في نقاشات السياسة الخارجية الإسبانية. في سنة 1992، صرح وزير الشؤون الخارجية الاسباني، "خفيير سولانا"، أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب أن كل ما يحدث في المتوسط من أقصى الغرب الى الشرق الأوسط، مرتبط بالمصالح الحيوية لإسبانيا.

[212]LABATUT Bernard, *op.cit*, P 316

منذ بداية الثمانينات، كانت معضلة السياسة الخارجية الاسبانية تدور حول كيفية التمكن من اقامة علاقات متوازنة مع دول المنطقة مع الأخذ بعين الاعتبار تعقيد طبيعتها الجغرافية، تبايناتها الأيديولوجية، المعطيات التاريخية، ونتائجه المعاصرة والصعوبات المتعلقة بالقرب من المنطقة وخصوصية العلاقة مع المغرب والحاجة إلى منافذ إقتصادية، ما يفرض على إسبانيا تبني تركيبات ذات أبعاد هندسية متباينة[213].

بخصوص الاندماج المغاربي وقضية الصحراء الغربية ، صرح السفير المغربي لدى اسبانيا سنة 2006 بأن نزاع الصحراء الغربية بين يدي الامم المتحدة والتي تحاول ايجاد حل سياسي يراعي كل الاطراف "*في اطار سيادة المغرب*". في هذا الصدد يمكن لدول صديقة للمغرب كفرنسا واسبانيا ان تلعب دورا هاما في النزاع. لكن بناء المغرب مرهون بحل النزاع في الصحراء والذي يمر وجوبا عبر حوار مباشر وبناء "*بين المغرب والجزائر*"[214]، يحيل هذا التصريح على الموقف المغربي الذي يسعى إلى جعل نزاع الصحراء الغربية نزاعا ذا طابع ثنائي لكن ليس بينه وبين جبهة البوليساريو مثلما أقرته منظمة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي منذ بداية النزاع وإلى غاية اليوم، ولكن بينه وبين الجزائر، ذلك في الوقت الذي تصر فيه الجزائر على موقفها الثابت وعلى أنها ليست طرفا في النزاع بل بلدا مهتما به مثلما سيتضح في المبحث الثاني من هذا الفصل.

من جهة أخرى يتم بلورة فكرة أن عدم استكمال مسار الاندماج المغاربي يكلف المنطقة وشركائها عدم الاستفادة من المزايا التي قد يوفرها الاندماج إذا ما استكمل بناؤه، في نوع من الضغط لتفعيل أطر الإندماج المغاربية، رغم وجود دولة في المنطقة لم تحصل استقلالها بعد هي الصحراء الغربية. في هذا الاطار يمكن العودة إلى تصريح سفير اسبانيا لدى المملكة المغربية في 2006، معتبرا أن غلق الحدود الجزائرية المغربية لا يتماشى مع الاندماج الاقليمي والذي يشكل بدوره مصدر ايحاء لمسار برشلونة.

وقد ربط الاندماج المغاربي بقضية الصحراء الغربية معتبرا أن "كل التطورات الثنائية قد تساهم في حل عادل ومقبول للأطراف حول الصحراء الغربية والذي لا يمكن ان نتصور بدونه اي تطور جوهري في الاندماج المغاربي".[215]. يحيل ذلك على الموقف الاسباني الذي يرى ان حل قضية الصحراء الغربية ترهن اي تطور جوهري في الاندماج المغاربي.

---

[213] LABATUT Bernard, *op.cit*, P321-322
[214] CLARET Andreu et VALCARCEL Dario, *op.cit*, p16
[215] I*bid*, p16

في تصريح لرئيس الحكومة الاسبانية فيليبي غونزالز، اعتبر أن الحقيقة الجغرافية تفرض التفكير في صيغة متناغمة وسليمة للتعايش، وانه يعتبر أن العلاقات الجزائرية ـ المغربية حيوية بالنسبة لإسبانيا ومحددة في محيطها الإقليمي ضمن منطقة المتوسط، ولكي تتمكن الدولتين من المساهمة ايجابيا في الاستقرار في المنطقة[216].

كما تبتعد السياسة الخارجية لثباتيرو عن التوجه الاطلسي الذي تبنته حكومة اث[217]نار، واتجهت الى اعادة تفعيل مسار برشلونة في محاولة لاسترجاع الفضاء الذي فقدته في المنطقة خاصة بعد مشاركتها في الحرب ضد العراق.

وجاء لقاء رؤساء الدول والحكومات في نوفمبر 2005 بعد 10 سنوات من انعقاد لقاء برشلونة، كان بهدف اعطاء دفعة للدور المحوري الذي تسعى اليه مدريد من خلال انشاء منطقة تبادل حر في حوض المتوسط. كما تركز الحكومة الاسبانية على دور الوسيط بين الاتحاد الاوروبي وحوض المتوسط، وهي لذلك تعدد المبادرات التي تسمح لها بالدور الذي ترسمه لنفسها في المنطقة.

المبحث الثاني: أطر العلاقات الثنائية المؤثرة في المواقف الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية

المطلب الأول : خصوصية العلاقات الاسبانية المغربية وأثرها في المواقف الاسبانية تجاه الصحراء الغربية

1. الموقف المغربي من قضية الصحراء الغربية

يستقي الموقف المغربي محوريته في هذه الدراسة انطلاقا من كون المملكة المغربية طرفا في النزاع، الذي يدور بينها وبين الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب البوليساريو الطرف الثاني في النزاع.

تتبنى المملكة المغربية في تأسيس مطلبها باحتواء اقليم الصحراء الغربية الى السيادة المغربية واعتبارها إياه "جزءا من الاقليم المغربي" موقفا شعاره: "الصحراء في مغربها والمغرب في صحرائه" ، اعتمادا على أطروحة "الحق التاريخي".

[216] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p226
[217] MAÏHOLD Gunther, *op.cit*, P165

لم يكن موقف المغرب ثابا وواحدا طوال فترة النزاع، حيث كان في كل مرة يتبنى موقفا بخصائص مختلفة، فكان في بداية الستينات يطالب بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره[218]**، ثم طالب بأحقية على جزء من الإقليم، واتفق مع موريتانيا على تقاسم الصحراء الغربية، وعند انسحاب هذه الأخيرة طالب بالإقليم الذي انسحبت منه مثيرا ما كيفه على أنه "حق الشفعة" ثم قبل الاستفتاء في 1988، ووقع اتفاق السلام مع جبهة البوليساريو في 1991، لكنه تراجع عن الاتفاق، وحاول إبعاد جبهة البوليساريو عن المفاوضات وإقحام الجزائر فيها، وفي مرحلة موالية، أثار مسألة الصعوبات التقنية لإحصاء السكان الصحراويين، وبعدها أثار مسألة الخيارات التي سيتضمنها استفتاء تقرير المصير مغفلا أن الاستفتاء في حالات تقرير المصير قد تم تحديده بموجب اللائحة 1514 الصادرة عن الأمم المتحدة.**

بينما تطالب جبهة البوليساريو بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره والاستقلال مرتكزة على معطيات التاريخ والجغرافيا، و قواعد القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين لمنظمة الأمم المتحدة كذا رأي محكمة العدل الدولية التي كان رأيها الاستشاري واضحا بهذا الخصوص متبنية شعار: "كل الوطن أو البندقية"[219]**، ما يحيل إلى أن المقاومة الصحراوية للاحتلال ستستمر حتى تحصيل الاستقلال.**

في21 اوت 1974 اخطرت الحكومة الاسبانية الأمين العام للأمم المتحدة، (إضافة إلى مراسلات تمت في11 جويلية و13 سبتمبر1974) مشيرة الى القرارات الأممية، لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية وذلك لحماية الشعب الصحراوي من "اطماع ضم إقليمه والأطماع التوسعية لبعض الجيران" [220]**، لكن المغرب عارض هذا الامر ورفض تنظيم استفتاء قد يؤدي إلى استقلال دولة الصحراء الغربية واعتبر أن تنظيم استفتاء عادل وسليم "يفترض ان يفضي إلى ضم أقاليم الساقية الحمراء وواد الذهب لترابه" وهذا ما صرح به وزير خارجية المغرب "لاراقي Laraki" في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 30 سبتمبر 1974، معتبرا أنه لا ينبغي ممارسة الحق في تقرير المصير "بمواجهة الدولة الوطنية ولكن فقط بمواجهة الدولة المستعمرة" ، وأن "الروابط الجغرافية و التاريخية و القانونية وغيرها تفيد بأن المغرب سيد على هذه المنطقة"**[221]**.**

---

[218] في بلاغ مشترك مغربي-جزائري بتاريخ 27 ماي 1970، ورد ما يلي:"وفيما يخص الأراضي المحتلة من طرف الاسبان قرر الطرفان **بناءا على قرار الأمم المتحدة المتعلق بها والمتضمن مبدأ تقرير المصير لسكانها** العمل المنسق بينهما لتحرير هذه الأراضي وتصفية الاستعمار الأجنبي منها" وهو اعتراف صريح من طرف المغرب بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وفق الشرعية الدولية التي تمنحه الحق في الاستقلال إن اختار ذلك. انظر بن جلون أحمد مجيد: **الحسن الثاني ملك المغرب، انبعاث أمة**، الجزء 15، مطبوعات القصر الملكي، 1970المطبعة الملكية، الرباط. ص114

[219] عمرون محمد، **تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر الثاني**، تحت إشراف الأستاذ حسين بوقارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006،ص1

[220] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p23

[221] *Ibid*, p25

لكن تغيرا في ظاهر الموقف المغرب بدا في 20 أوت 1974 حيث أعلن ملك المغرب انه لا يعارض تنظيم استفتاء بشرطيين اثنين:

- أن يشرف دوليا و بكل الضمانات على الاستفتاء بعد إجلاء القوات و انسحاب الإدارة الاسبانية.
- قبول المغرب لصيغة السؤال الذي سيطرح على الصحراويين و الذي يستبعد نهائيا اي "انفصال للإقليم".

و قام الملك ببعث نشاط دبلوماسي واسع لإقناع الرأي العام الدولي بمساعيه منذ 1970، و انطلاقا من 18 جويلية 1974 أرسل أعضاءا من الحكومة ورؤساء الأحزاب إلى كل جهات العالم للحصول على التأييد، ساعده في ذلك وضع العلاقات الدولية آنذاك كانهيار الإمبراطورية الاستعمارية البرتغالية و الأوضاع الداخلية المضطربة في اسبانيا (مرض فرانكو والسعي الى الوصول إلى السلطة) و انهيار نظام الجنرالات في اليونان. وهي الأوضاع التي جعلت اسبانيا لا تستطيع أن تختار الدخول في مواجهة مع المغرب.

توجهت الدبلوماسية المغربية الى القوة الاستعمارية أي إسبانيا، وكانت أولى الصعوبات أن اسبانيا اعترفت ، منذ 1966، بمبدأ تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية بواسطة ممارسة حق تقرير المصير، وقد ساند كل من المغرب وموريتانيا هذا الاعتراف[222]

في رده على اعلان اسبانيا نيتها في تنظيم استفتاء المصير في الصحراء الغربية، استحوذ المغرب على الشركة الاسبانية Electras Maroqui التي كانت تحتكر توزيع الكهرباء في المغرب و مدد منطقته الحصرية للصيد إلى 70 ميلا بتاريخ 2 مارس 1973[223] ما من شأنه تقليص مساحة نشاط الصيادين الإسبان. كما توجه المغرب الى محكمة العدل الدولية املا في الحصول على الدعم الدولي و حث اسبانيا على التراجع عن نيتها في تنظيم استفتاء تقرير المصير أما ميدانيا فقد نظم المسيرة الخضراء للضغط على اسبانيا واستدراجها لطاولة المفاوضات .

من جهة أخرى دخلت موريتانيا في النزاع، ووجهت في اوت 1974 رسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة تشرح فيها مطالبها الإقليمية في الصحراء الغربية. كما تكون موريتانيا قد عقدت مع المغرب اتفاقا سريا لتقاسم إقليم الصحراء الغربية. في 12 جوان 1975، تنقل الرئيس الموريتاني مختار ولد دادة إلى مراكش للتفاهم حول كيفية مواجهة الطرح الاسباني بتنظيم استفتاء تقرير المصير الذي قد يفضي الى استقلال الصحراء الغربية[224].

[222]VELLAS Pierre, **La diplomatie marocaine dans l'affaire du Sahara occidental,** in Politique étrangères N°4 - 1978 – 43ème année, p 418.
[223]BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*,, p27
[224]*Ibid*, p27

نظم ملك المغرب الحسن الثاني ندوة صحفية بتاريخ 17 سبتمبر 1974 دعا فيها اسبانيا الى التوجه الى تحكيم محكمة العدل الدولية، وأكد هذا الطلب بتاريخ 23 سبتمبر 1974، من خلال رسالة وجهها الى الحكومة الاسبانية يؤكد فيها هذا المقترح. لم ترد اسبانيا عليها لكنها عارضتها. الأمر الذي واجهه بالتشكيك في موقف اسبانيا، واعتباره هادفا من خلال تقرير المصير الى الوصول الى حل يخدم مصالحها إما بتأكيد السيادة الاسبانية على الإقليم، أو بإنشاء دولة مستقلة تسمح لها بالاحتفاظ بسيطرتها على الثروة السمكية والفوسفات وممارسة ضغط ونفوذ في المنطقة.

باستصدار القرار الأممي 3292(29)، الذي يحيل القضية على محكمة العدل الدولية استطاع المغرب، أن يوقف مسار تصفية الاستعمار الذي أقرته الامم المتحدة ذاتها.

يدافع المغرب عن فكرة ان الصحراء الغربية تابعة له ويثير لذلك" نظرية الحق التاريخي المبنية على الممارسة العمومية للسيادة غير المتقطعة وغير المندد بها لقرون، ويستند إلى كون هيكلة دولة المغرب آنذاك مبنية على أساس الولاء.

واجهت المملكة المغربية مواقف تتعارض جذريا مع موقفها على مستوى منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية. الاتحاد الإفريقي حاليا. خاصة من طرف الجزائر وإسبانيا[225]، ولم تكن علاقاتها بدول المنطقة في أحسن الأحوال، فقد دخلت في نزاع مع الجزائر في محاولة لاحتلال جزء من اقليمها فيما سمي بحرب الرمال في سنة 1963 ، التي انتهت باتفاق إفران في 15 جانفي 1967، ثم في1973[226].

وأثارت مواجهة أخرى مع موريتانيا في محاولة فاشلة للتوسع على حساب الأراضي الموريتانية حتى 1970[227].

على مستوى السياسة الداخلية كانت المملكة تواجه صعوبات من خلال المعارضة القوية للاتحاد الوطني للقوى الشعبية وكذلك تكرر محاولات الانقلاب العسكري واغتيال الملك الحسن الثاني[228].

لكن سياستها في الصحراء الغربية لم تواجهها أية معارضة في الداخل[229] بل كانت الوسيلة التي استطاع من خلالها الملك أن يركز الأنظار الداخلية نحو الخارج وأن يحصل على إجماع وطني "في مواجهة خطر قومي خارجي" وتناسي المشاكل الداخلية.

---

[225] VELLAS Pierre, *op.cit*, p417.

[226] BOUTROS – GHALI, B. : **Les conflits de frontières en Afrique**, Editions techniques et économiques, Paris, 1972.

[227] *Ibid*, p 418.

[228] اجتياح القصر الملكي بالسخيرات في جويلية 1971، ومهاجمة الملك الحسن الثاني خلال رحلة جوية بالطائرة الملكية، في 16 أوت 1972.

[229] ميغيل رويث كارلوس ، مرجع سابق،ص3

وخارجيا، كان المغرب يحاول أن يحافظ على مركز متوازن ويبقي على علاقات على علاقات حسنة مع القطب السوفياتي، في نفس الوقت الذي كان "يؤدي دورا "غربيا"، عند عقد اتفاقيات مدريد[230].

أ-في البعد الداخلي لها، كان طرفا المعادلة الصحراوية بالنسبة للمغرب:

السيطرة على الجيش بإعادة تنظيمية وإحلال هيكلة جديدة بدل الهيكلة القديمة التي صبغتها الانقلابات العسكرية، وإرساء مراقبتها المباشرة من طرف رئيس الدولة (تعرض ملك المغرب لمحاولتي انقلاب في جويلية 1971 و أوت 1972، وتزايد عدم الرضى في البلد خاصة في صفوف العسكر[231].

- إعادة ترتيب الساحة السياسة. في هذا المجال، من شأن إجماع كل القوى السياسية بخصوص مسالة الصحراء الغربية أن يفتح أفاقا جديدة لتحريك النظام السياسي المغربي.

ب- في بعدها الخارجي، ومع تردد دول غربية في دعم نظام مهدد من الداخل، اعتمد المغرب على إثارة مسالة الصحراء الغربية لإنهاء الشكوك العميقة التي كانت تراود الغرب حول مسألة مستقبل العرش الملكي المغربي، خاصة بعد محاولات الانقلاب المتتالية، حيث أصبح الغرب، ولتلافي هذا الوضع، يستعمل – خاصة في الجانب الدبلوماسي - مسألة الصحراء الغربية كوسيلة للمصالحة بين الداخل والخارج.

يمكن استخلاص أن الموقف المغربي من قضية الصحراء الغربية، وكذا ودوافع قرار احتلال الصحراء الغربية وتجاوز قرارات الأمم المتحدة ورأي محكمة العدل الدولية، كلها راجعة إلى مجموعة من العناصر منها:

- تحويل أنظار الشعب المغربي عن المشاكل الداخلية إلى الخارج.
- الفرص الاقتصادية التي توفرها الموارد الطبيعية التي يحتويها الإقليم خاصة السمك والفوسفات، إضافة الى احتمال العثور على الموارد الطاقوية والمعدنية.
- الاعتبارات الجيوستراتيجية للحرب الباردة التي كان لها أثر معتبر في القضية ، حيث حصل المغرب قبل وبعد النزاع بدعم سياسي، وعسكري من كبرى القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة وفرنسا ما اعتبره المحللون موقفا مبنيا على التحالفات السياسية بين شرق-غرب

[230] نفس المرجع، ص2
[231] صايج مصطفى، مرجع سابق، ص80

- العقيدة التوسعية تحت تسمية "المغرب الكبير"، التي بنيت على أن الاقليم المغربي يشمل مناطق عديدة تضم "الصحراء الإسبانية، كل موريتانيا، جزء كبير ممن الغرب الجزائري وكذا **سان لويس، Saint Louis**من السنغال وجزء من شمال مالي بما فيها **تمبوكتو Tombouctou**"[232]

في مرحلة موالية ركزت جهود المغرب على إقناع حلفائه بمساندته، وحث غير الحلفاء على التراجع عن مساندة موقف البوليساريو، و اختار الدخول في حلف استراتيجي مع الغرب الذي سيعتبره عل حد تعبير الملك الحسن الثاني «*عضوا فعالا و كامل العضوية من العالم الحر*» ومنذ 1974 حاول المغرب التفاهم مع اسبانيا للحصول على إقليم الصحراء الغربية ، وعبر عن هدفه في تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية مع اسبانيا و ليس ضدها[233] و ضمانا لمصالحه ومصالح الغرب في المنطقة.

وصرح ملك المغربي الحسن الثاني في خطاب أدلى به بتاريخ 3 مارس 1974، أن المغرب سيعقد مع اسبانيا اتفاق تعاون يشركها في استخراج وتسويق موارد الصحراء الغربية إذا ما اعترفت اسبانيا بسيادة المغرب عليها وضمن ذلك في رسالة وجهها إلى الجنرال فرانكو بتاريخ 4 جويلية 1974[234].

"استمر كل من المغرب وموريتانيا في تعهداتهما في باحترام تطبيق مبدأ تقرير المصير، خلال جميع المشاورات الثلاثية مع الجزائر. وصدرت علانية هذه التعهدات على لسان رؤساء الدول أنفسهم."[235] وأيدت البلدان الثلاثة باستمرار، ضمن هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومجموعة عدم الانحياز، القرارات التي توصي صراحة باللجوء الى الاستفتاء حول تقرير المصير لتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية.

بدأ الموقف المغربي بالتذبذب منذ الدورة 28 للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1973 من خلال محاولة إدخال تعديلات، التي لم تحز موافقة المجموعة الإفريقية والوفدين الجزائري والموريتاني، على مشروع قرار المجموعة الإفريقية كما يلي[236]:

- حذف كل الإشارات إلى القرارات المشتركة الجزائريةالمغربيةالموريتانية خاصة منها تلك المتخذة في قمة نواديبو المنعقدة في 14 ديسمبر 1970 والمرتبطة بالمساعي المشتركة للدول الثلاثة، من اجل استقلال الصحراء الغربية؛
- حذف عبارة "كل طرف معني" المشيرة، في نظر الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة إلى الجزائر

[232] SIDI M. Omar, *op.cit,* p22
[233] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, pp, p17
[234] *Ibid*,20-21

[235] مذكرة حول الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 12
[236] نفس المرجع، ص 34

لكن تغير موقف المغرب أصبح جذريا منذ شهر جوان 1974، وقد تلته في ذلك موريتانيا، الأمر الذي تجسد من خلال ابرام اتفاقيات مدريد الثلاثية في 14 نوفمبر 1975.

ولم يكن الموقف الجديد لهاتين الدولتين يصب لا في مقتضيات القانون الدولي، ولا في مقتضيات قرارات منظمة الأمم المتحدة، ولا حتى في محتوى الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية ونتائج لجنة تقصي الحقائق التي ارسلتها منضمة الامم المتحدة إلى الصحراء الغربية. وقد ظهر التحول في الموقف المغربي في الميدان من خلال السعي إلى تحويل طبيعة النزاع من قضية تصفية الاستعمار الى مجال نزاع مع الدول المجاورة.

عمد المغرب وموريتانيا الى عقد اتفاق سري في ديسمبر 1974 وأخر علني في 17 افريل 1976 من أجل تحديد دقيق لمساحة التراب الصحراوي التي يحصل عليها كل واحد منهما[237].

أما بخصوص الحق التاريخي كأساس للمطالب بإقليم الصحراء الغربية، جاء رد محكمة العدل الدولية حول مسالة الروابط القانونية القديمة التي يدفع المغرب بوجودها بينه وبين الصحراء الغربية من جهة، وبين موريتانيا والصحراء الغربية من جهة أخرى، كالتالي:

ينبغي التساؤل هل يحظى الدفع بالحق التاريخي بتأييد السكان الصحراويين ام لا؟ في العرف الدولي إذا فقدت الحجة التاريخية تأييد السكان تتحول إلى ما يسمى: حجة الشيطان (POBATIO DIABOLIA)[238] التي يمكن تصورها في حق كل ملكية. من جهة أخرى فإن حق تقرير المصير يزيل الحق التاريخي.

واكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراريها رقم (3458 أ)و 3450(ب)على المبادئ التي أقرتها في قرارها 1514(الدورة 15)حيث نصت "على استشارة السكان الصحراويين بصفة مباشرة وبدون اية وساطة اي بتنظيم استفتاء يتم حسب طرق ديموقراطية شائعة تطبق بكل نزاهة وعلى أساس الاقتراع العام للسكان البالغين سن الرشد"[239]

تواصلت الجهود المغربية للإبقاء على اتفاقيات مدريد كلما ورد الحديث عن مطالبات متعددة المصادر بنقضها. ومنذ نوفمبر 1982، كانت الصحف المغربية قد شنت حملة من اجل حث اسبانيا على عدم نقض اتفاق مدريد، وكانت في ذلك تعبر عن موقف الرأي العام المغربي. ومثال ذلك ما ورد في عنوان صحيفة "البيان" "اتفاقيات غير قابلة للنقض"، من تحذير واضح وصريح من التراجع اتفاق مدريد وتبعاته.

[237] مذكرة حول الصحراء الغربية، مرجع سابق ، ص 125
[238] ، نفس المرجع ص 56
[239] نفس المرجع، ص ص 75-76

قرر ملك المغرب، في 8 مارس 1979، إنشاء مجلس وطني للأمن يضم ممثلي مختلف الأحزاب السياسية "لمساعدته في تحديد مسار السياسة في مجال الحفاظ على الإقليم الوطني وامن الدولة"[240]. وبعد انسحاب موريتانيا من الأراضي الصحراوية التي احتلتها بموجب اتفاق مدريد، قررت المملكة التوسع في تلك الأراضي بدعوى "حق الشفعة"، كما اتبعت من جهة أخرى سياسة بناء الأسوار لمنع المقاومين الصحراويين من استعادة الأجزاء التي احتلتها عسكريا.

عاد المغرب إلى منهج التذبذب في المواقف، فبعد فترة اتجه إلى تبني سياسة أخرى على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية، فطلب منها تنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية في جوان1981. سمح له هذا المنهج الذي اتبعه سابقا، وسيعيد اتباعه لدى منظمة الأمم المتحدة بمناسبة التوقيع على اتفاق اطلاق النار 1991، بربح الوقت وتعزيز تواجده المادي في إقليم الصحراء الغربية

تواصلت الجهود الأممية لحل قضية الصحراء الغربية، وكان المغرب يرفض أي مقترح حل يشمل امكانية حصول الصحراء الغربية على الاستقلال. ففي أفريل 2004، أعلن المغرب رسميا عن رفضه لقبول وتطبيق مخطط بيكرالثاني، الأمر الذي أفضى فيما بعد إلى استقالة هذا المبعوث ألأممي إلى الصحراء الغربية.

بعد وفاة الملك المغربي الحسن الثاني، تولى وريثه العرش ، ولم يفضي ذلك إلى أي تغير في موقف المغرب تجاه الصحراء الغربية، وقد عبر المغرب برئاسة الملك محمد السادس أمام هيئة الأمم المتحدة عن رفضه لحل يشمل امكانية استقلال الصحراء الغربية.

كما تبع هذا الموقف مجموعة من المواقف الأخرى التي تؤكد على تمسك المغرب بطرحه وإقصاء أي طرح آخر منها:

تقديم مقترح "الحكم الذاتي" كبديل لخيار الاستقلال الذي أصبحت المملكة المغربية ترفض التفاوض بشأنه، ففي أفريل 2007 قدمت الحكومة المغربية للأمين العام للأمم المتحدة خطة الحكم الذاتي كقاعدة للتفاوض مع جبهة البوليساريو، وهو اقتراح يكرر الخطة التي واجه بها المغرب مقترح بيكر II سنة 2003، وتتمحور حول اعطاء الصحراء الغربية نظاما مفاده إقامة "منطقة صحراوية ذات حكم ذاتي ضمن إطار سيادة المملكة المغربية"[241] ولا يشير هذا الاقتراح في مضمونه إلى أية

[240]BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p75

[241]-------, **Sahara Occidental: sortir de l'impasse,** International Crisis Groupe rapport Moyen-Orient/ Afrique du Nord N°66- 11 juin 2011, p6-7.

مفاوضات مباشرة مع جبهة البوليساريو، بل يكتفي بالإشارة إلى "أطراف أخرى"[242] حيث يسعى المغرب دائما إلى جعل النزاع ثنائيا مع الجزائر وإقحامها في المفاوضات كطرف في النزاع، وهو الأمر الذي لا تنفك الجزائر تعارضه معتبرة أن طرفي النزاع يقتصران على المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، وأنها دولة مهتمة بالنزاع، ومساندة لحق تقرير المصير الذي سنته المواثيق الدولية.

سحب الحكومة المغربية الثقة من الدبلوماسي الأمريكي، المبعوث الأممي للصحراء الغربية كريستوفر روس، المعين في هذه المهمة منذ جانفي 2009، ووصف مواقفه بالانحياز وعدم التوازن، لكن الأمم المتحدة جددت عهدته وأكد الأمين العام للأمم المتحدة ثقته الكاملة في المفاوض الذي عينه. في حين لم تفضي المفاوضات غير الرسمية بين المغرب وجبهة البوليساريو الأخيرة في مارس 2012 إلى اي تقدم في الموضوع[243]. يدرج Mustapha Naïmi، من المعهد الجامعي للبحث العلمي بالرباط في تحليله لقرار سحب الثقة من الممثل الأممي أن هذا الأخير أراد أن يعمل حل الاستفتاء الذي يرفضه المغرب، وبسحب السلطات المغربية للثقة منه، فإنها توجه رسالة حذر أو عدم ثقة ، لكل من يؤيد خيار الاستفتاء وبأنها لا تقبل النقاش بهذا الشأن[244] وبالرغم من تصريح المغرب بأنه يلتزم بالجهود في إطار الأمم المتحدة لتجاوز الجمود الذي يعرفه مسار حل النزاع، الا أن قرار سحب الثقة لم يكن بدون نتائج، حيث أن قرار سحب الثقة أو تجديدها من اختصاصات الأمين العام للأمم المتحدة لا غير.[245] وانتقد قرار تبناه مجلس الأمن الأممي 24 أفريل 2012، تصرف السلطات المغربية تجاه القبعات الزرق الأممية في المنطقة وباتجاه الصحراويين وطلب من المغرب تحسين وضع حقوق الانسان في الصحراء الغربية.

اعتبر وزير الاتصال المغربي "نصيري خالدي" أن جبهة البوليساريو "مدعومة من الجزائر" "تستغل" أميناتو حيدر للتشويش على العلاقات المغربية الاسبانية والمساس بمصالح المملكة المغربية[246] إثر إضراب الناشطة الصحراوية أميناتو حيدر عن الطعام لمنعها من التنقل إلى الصحراء الغربية.

يبدوا مما سبق أن الموقف المغربي المطالب بضم اقليم الصحراء الغربية لا يزال مستمرا، وسيتم التعرض في النقطة الموالية إلى تأثر السياسة الاسبانية تجاه الصحراء الغربية بعلاقاتها مع هذه الدولة الطرف في النزاع والشريك الهام لإسبانيا على المستوى الخارجي.

---

[242] [242]-------, **Sahara Occidental: sortir de l'impasse***m op.cit, p7*

[243] file://F:\jeune afrique\articelimp_DEPAFP20120526164709_maroc-de-blocages-en-échecs-le-conflit-du-sahara-occidental-semble-s'enlisser.html, 26-05-2012, consulté le 15-10-2012

[244] *Ibid*

[245] *Ibid*

[246] -------, Aminatou Haidar doit présenter ses excuses, in Jeune Afrique, le 10-12-2009

2. التوتر في العلاقات المغربية الإسبانية:

عرفت العلاقات المغربية الاسبانية فترات انفراج وفترات توتر شديدة ، متعاقبة، وصلت الى حد سحب السفراء للتشاور (حصل ذلك مرتين بين 2001ـ 2007). إن هذا التقلب في العلاقات الثنائية بين البلدين جاء في وصف أدلى به ملك المغرب الحسن الثاني في ندوة صحفية بتاريخ 21 سبتمبر 1980مفاده أن خارطة العلاقات الإسبانية-المغربية هي الحالة التي يكون فيها ممكنا رسم خريطة جغرافية تنسخ على خريطة أحوال الطقس[247].

ان التصريحات و المواقف التي اتخذتها الحكومة الاسبانية لصالح جبهة البوليساريو كانت تحدث هزات في العلاقات الثنائية الإسبانية-المغربية. وكانت الحكومة المغربية تسعى لمنع التقارب بين اسبانيا وجبهة البوليساريو وبينها وبين الجزائر. و قد صرح وزير الخارجية المغربي " بوسته" أن المغرب يتفهم اسبانيا في محاولتها لتحقيق التوازن وينتظر أن يحصل على التفهم من جانبها.

في مراحل التوتر، يملك المغرب وسائل ضغط عديدة من بينها: مسألة الصيد ، وقضية المقاطعات المتواجدة تحت السيادة الإسبانية سبته ومليلة، وإثارة مسألة السيادة على مضيق جبل طارق، وغيرها. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال مجموعة من الأمثلة التي سترد فيما يلي.

أبرمت المغرب و اسبانيا في فيفري 1977 اتفاق صيد، صادق عليه البرلمان الإسباني في 28 فيفري 1978 . يشكل هذا الاتفاق اعترافا اسبانيا بسيادة المغرب على ساحل الصحراء الغربية، و يسمح للصيادين الأسبان بالاصطياد في المياه الإقليمية المغربية. لكن المغرب لم يصادق على هذا الاتفاق أمام تردد اسبانيا بخصوص الصحراء الغربية ، واكتفى بإبرام اتفاق آخر بدله محدود المدة يتم تجديده كل ثلاثة أو ستة أشهر أو سنة، لكن في فيفري 1981 ، رفض المغرب تمديد هذا الاتفاق حتى ولو بصفة مؤقتة، الأمر الذي انجرت عنه عواقب سلبية على 2200 قارب صيد اسباني، التي كانت في السواحل المغربية، و قد أضر هذا بالصناعة الإسبانية للمصبرات، وهي فرع رئيسي في الصناعة الاسبانية.

[247] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p131

و قد صرح وزير التجارة المغربي أ. قسوس A- Gussous أن الصيد ليس إلا عاملا من بين عوامل أخرى متعددة، و إذا كانت اسبانيا و المغرب ستتفاوضان حول اتفاق الصيد فان هذا الاتفاق لا يمكن أن يتم التفاوض بشأنه إلا في إطار نظرة شاملة للعلاقات بين الدولتين يتم فيها معالجة كل المسائل المتنازع عليها : أولها الصحراء الغربية و غيرها مسائل عديدة[248]:

- عبور الحمضيات المغربية من خلال اسبانيا والذي جمده فلاحون اسبانيون.
- تسوية وضعية العمال المغربيين في اسبانيا.
- خفض العجز التجاري الذي تستفيد منه اسبانيا.

اما ردة الفعل الاسبانية فكانت بطرد العمال المغربيين الذين يعملون على قوارب الصيد الاسبانية (فيفري 1981) و تأمين الحماية العسكرية لقواربها لمواجهة التدخلات المغربية المتتالية [249]

لكن هذا التوتر لم يفضي الى زعزعة العلاقات بين البلدين حيث قام وزير الشؤون الخارجية الاسباني موران فرناند - Moran Fernando - بأول زيارة خارج بلاده كانت وجهتها الرباط، بتاريخ 23 ديسمبر 1982، وسمحت بتمديد فترة الاتفاق الثنائي للصيد الذي تنتهي فترة صلاحيته 31 ديسمبر 1982، لفترة 6 اشهر اضافية. كما تم التطرق الى كامل العلاقات الاسبانية المغربية لا عطائها دفعا جديدا.

تلتها زيارة رئيس الحكومة الاسباني فليبي غونزاليز الى نفس الوجهة في 28ـ29 مارس 1983، في أول انتقال له الى خارج اسبانيا كوزير اول، حاول من خلال هذه الزيارة ان يزيل الغموض والتخوفات التي تسود العلاقات بين البلدين، وهو الامر الذي له دلالة بخصوص المكانة التي تولتها اسبانيا للعلاقات مع المغرب[250] . لقد توجت تلك الزيارة بإبرام اتفاق صيد لفترة 4 سنوات. لقد تطورت العلاقات الاقتصادية بصفة ملحوظة في التسعينات من القرن الماضي، كانت اسبانيا خلالها ثاني شريك اقتصادي للمغرب سواء في الصادرات او الواردات

كما استغلت اسبانيا مجموعة من المعطيات التي كانت تخدم سياسة التوازن التي اتبعتها لحل النزاعات بينها وبين المغرب كالتطور في العلاقات المغاربية منذ 1988 وظهور افاق حل نزاع الصحراء الغربية برعاية منظمة الامم المتحدة ، وانشاء اتحاد المغرب العربي في فيفري 1989، فرفعت تحفظها على تكييف الاتفاق بين المغرب والمجموعة الاقتصادية الاوروبية المبرم في 25فيفري 1988، ما جعل التعاون الاسباني المغربي في مجال الصيد يندرج في اطار اوروبي.

---

[248] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p133
[249] *Ibid*, p133
[250] *Ibid*, p227-228.

كما وافقت بتاريخ 31 مارس 1988 على عبور الحمضيات المغربية عبر اقليمها وفقا للتنظيمات الاوروبية. وقد اقرت اسبانيا منح المغرب خط دين ومساعدة مالية في اطار الاتفاق الإطار للتعاون الاقتصادي والمالي الذي ابرمه الطرفان في جوان 1988، والتزمت اسبانيا أيضا في سبتمبر 1989 بالمشاركة في تمويل المركب الكهرباء المائية "Hydro-électrique" المقام بمجرة " M'jara " بقيمة 82.6 مليون إيكوس[251]

في اول زيارة رسمية للملك الحسن الثاني منذ استقلال بلاده الى اسبانيا من 25 الى 27 سبتمبر 1989، تم إبرام ثلاث اتفاقيات :اتفاق التعاون في مجال الدفاع، ويقضي بإنشاء لجنة مشتركة للدفاع، وتعميق التعاون بين جيشي البلدين، واجراء مناورات عسكرية مشتركة، والتشاور بخصوص الاستراتيجية الاقليمية التي سيتبنيانها. واتفاق حول الحماية المتبادلة للاستثمارات. واخيرا اتفاق اضافي لاتفاق اكتوبر 1980 المتعلق بمشروع خط دائم بين افريقيا واوروبا عبر مضيق جبل طارق. كما تم انشاء إطار دوري للحوار على مستوى رئيسي الحكومتين يعقد مرة كل سنة على الأقل[252].

عاد التوتر للعلاقات المغربية الاسبانية مع احتلال المغرب جزيرة ليلى سنة 2002، التي تم استرجاعها مباشرة. وهذه العلاقات ترتبط ايضا بمسائل متعلقة بالهجرة غير الشرعية، الصيد، تجارة المخدرات، وتعزيز التواجد العسكري لإسبانيا في سبتة ومليلة، كلها عناصر ساهمت في تراجع العلاقة بين الدولتين[253].

صرح "لويس بلاناس" سفير اسبانيا، في عهدة حكومة ثباتيرو، في المغرب لدورية "أفكار، أن فتورا ميز العلاقات في المرحلة السابقة لزباتيروا[254] مشيرا بذلك لمرحلة حكم حزب الشعب بقيادة خوسي ماريا أثنار، واعتبر أن هذا الفتور علامة سلبية بين دولتين جارتين وصديقين، اعتبر كذلك أن الدولتين في فترة عام ونصف من حكم زباتيروا استعادتا الحوار على كل المستويات مع نجاح مؤكد في بعض الميادين ورغبة معلنة من الطرفين لتوطيد حلف استراتيجي بينهما، معددا الأمثلة التالية: تعدد المبادلات التجارية والاستثمارات، محاربة الهجرة غير الشرعية، اتفاق صيد جديد بين المغرب والاتحاد الأوروبي والذي تستفيد منه كثيرا البحرية الاسبانية التقليدية[255]. هذا التقارب في العلاقات بين اسبانيا والمغرب مرتبط بموقف اسبانيا من قضية الصحراء الغربية.

[251] بلغت قيمة خط الدين 1 مليار دولار في جوان 1988 و 1.5 مليار دولار في 1990،أنظر
[52] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p230.
[252] *Ibid*em.
[253] MAÏHOLD Gunther, *op.cit*, P 165
[254] CLARET Andreu et VALCARCEL Dario, *op.cit*, pp11-17
[255] *Ibid*, pp11-17

العلاقات المغربية الاسبانية في فترة ولاية ثباتيرو من 2004، عرفت تقاربا واضحا مع المملكة المغربية فقد وصفها أحد صحفي جريدة el pais الاسبانية Ignacio Cembrero أنه لم تكن أية حكومة من قبل قريبة بهذا الشكل إلى المغرب[256]، تترجم ذلك بتعدد الزيارات الوزارية، من الجهة الاسبانية وزير الشؤون الخارجية مغيل أنخل موراتينوس، وكاتب الشؤون الخارجية في البرلمان غوستافو دي أريستيغي يعرفان بصداقتهما مع المملكة المغربية. وقد صرح دبلوماسي مغربي أن الاتصالات مستمرة وفعالة بين حكومتي البلدين.[257]

في سنة 2005،عقد اجتماع رفيع المستوى مغربي –اسباني في مرحلة حساسة من العلاقات المغربية الاسبانية حيث تزامن مع مواجهة البلدين وضع حساس بسبب احداث سبتة ومليلة. لكن سفير المغرب في اسبانيا أكد أن هذا الاجتماع كلل العديد من اللقاءات السياسية. ولقاءات التعاون القطاعي، أما اهم المسائل التي حققت تقدما فتشمل[258]: تدعيم التعاون في المجال القضائي والامني، ومكافحة الارهاب والجريمة المنظمة؛ التعاون في مسائل الهجرة، مرافقة المغرب في مشاريعه الاجتماعية والاقتصادية، والإنمائية، التعليم والثقافة الاسبانيين، المساعدة التقنية، السياحة، والبيئة، والنقل، والاشغال العمومية، والفلاحة، والصيد، ولكن أيضا في المجال السياسي، وفي المجال الدولي، تشترك القوات المسلحة الاسبانية المغربية في قيادة بعثة حفظ الامن والسلم في هايتي تحت مظلة الامم المتحدة .

بعد عامين من قيام رئيس الحكومة الاسباني خوسي لويس ثباتيرو بزيارة الى الرباط بتاريخ 11 جويلية 2008، تأزمت العلاقات بين الدولتين في صيف 2010، الى حد إثارة الخوف من نشوب أزمة دبلوماسية بينهما بسبب اتهام مغاربة مقيمين ببلجيكا أعوان شرطة اسبان بمعاملتهم بصفة سيئة في المركز الحدودي المسمى بني نصار بسبب تعليق علم بلادهم داخل السيارة وقد تحدث وزير الخارجية المغربي عن الانزلاق العنصري وطلب تفسيرات من السلطات الاسبانية[259]كما تتالت الأحداث الى غاية منتصف أوت حيث حاول مناضلين مغربيين منع دخول مواد طازجة الى مليلة. كما أن تعيين عضو سابق في البوليساريو ـأحمد ولد سويلم ـ سفيرا للمغرب بإسبانيا لم يرق للطبقة السياسة في اسبانيا المتخوفة من أن تحتل قضية الصحراء الغربية مكانة محورية في العلاقات الثنائية [260]

[256] SLIMANI Leila, **Maroc-Espagne si loin, si proche**, in Jeune Afrique, le 13 septembre 2010, consulté file://F:\jeune afrique\articelimp_ARTJAJA2591036-039.xm10_si-loin-si-proche.html le 15-10-2012
[257] *Ibid*
[258] CLARET Andreu et VALCARCEL Dario, *op.cit*, pp11-17
[259] SLIMANI Leila, Maroc-Espagne si loin, si proche, *op.cit.*
[260] *Ibid.*

يرتبط المغرب واسبانيا بمعاهدة صداقة وحسن جوار وتعاون منذ 1991، ويعقدان كل سنة لقاءا في القمة، وفي 2010 أين كانت اسبانيا تترأس الاتحاد الأوروبي نظمت هذه الأخيرة أول قمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي في قروناد.

إذا حاولنا قراءة هذه الأحداث المتتالية، وبمفهوم العكس (المخالفة)، فإن توطيد العلاقات الاقتصادية مع المغرب خدمة للمصالح الاسبانية وكذا المغربية، من شأنه أن يلعب دورا في المسائل التي قد تختلف بشأنها الدولتين والتي قد تؤدي الى توتر العلاقات بينهما. فلم نعد نشهد في الفترة الأخيرة تصعيدات كتلك التي حصلت في 2002 عقب أزمة Perejil، حيث أخرج الجنود المغربيين من الجزيرة من طرف الجنود الاسبان. وحتى في العهدة الحالية للحكومة المحافظة في اسبانيا، على الرغم من المواقف المبدئية لحزب الشعب المساندة لمطالب جبهة البوليساريو.

وتتصل استراتيجية وزارة الشؤون الخارجية الاسبانية في المنطقة بإقامة وسادة مصالح مشتركة والذي سيلعب دور المخفف من الأزمات المحتملة. الا أن العلاقات بين الدولتين لا تقتصر على هذه الميادين التي تعرف فيها تقدما ملحوظا، بل أنها تتفرع لمسائل أخرى محورية تتعلق بالاستقرار الإقليمي في المنطقة، لكون مواضيع الاختلاف التي توتر العلاقات بينهما لم تختفي بعد.

تشكل مسألة الهجرة عاملا محوريا في العلاقات الاسبانية – المغربية، فالحدود الاسبانيةالمغربية أصبحت تشكل باب المهاجري إلى أوروبا، إضافة إلى الصورة السلبية التي ترسخت لدى الاسبانيين عن المهاجرين المغربيين، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة التي تثير بصفة مستمرة مسألة البطالة. تتأثر تلك الصور بالعامل التاريخي، لتنتج رفضا واضحا للمهاجر المغربي في اسبانيا. وحسب الأرقام التي صرح بها وزير العمل الاسباني فقد فقد عدد كبير من المغربيين بطاقة الاقامة في اسبانيا، اضافة الى الا نخفاض في التحويلات المالية للعمال المغربيين في اسبانيا الى المغرب بنسبة عالية.[261]

تلعب العلاقات بين البلدين دورا مؤثرا على الخيارات الانتخابية في اسبانيا، فكما ورد في المقال المنشور في دورية le Jeune Afrique، بتاريخ 13 سبتمبر 2010 من خلال تعليق ديبلوماسي اسباني، تلك المسائل الهيكلية الخلافية تتم استغلالها حسب الظروف السياسية وتشكل نوعا من التأزم الدوري في العلاقات بين الدولتين، على وجه الخصوص مسألة الصحراء الغربية، والسيادة على اقليمي سبته ومليلة التي تطالب بها المغرب منذ 1956.[262]

---

[261] SLIMANI Leila, Maroc-Espagne si loin, si proche, *op.cit*

[262] ، فمثلا : في أوج تلك الأزمة، قام رئيس الحكومة السابق خوسي ماريا أثنار بزيارة لإقليم مليلة منددا بإهمال هذه المقاطعة وبـ"التحرش المغربي بسكانها". وجريدة El Mundo المحافظة والمناهضة لمواقف الوزير الأول ثباتيرو "الموالية" للمغرب أدرج عنوانا مثيرا: "il est temps de remettre le Maroc à sa place!"

3. الانفراج في العلاقات الاسبانية – المغربية:

عملت الحكومة المغربية على تبني الخطاب القائل بإرساء العلاقات الثنائية بينهما وبين اسبانيا على اسس واضحة وقوية حيث يبدو جليا أن المغرب لم يكن يرغب في قطع علاقاته بجاره في الشمال وحليفه في ذات الوقت، يتم ذلك على ضوء ما صرح به ملك المغرب في جوان 1981 بكون اسبانيا والمغرب "حليفان يلعبان في نفس الملعب ومجبرتان على التعايش وتجاوز خلافتهما".

يرتكز التقارب الاسباني المغربي على مجموعة من العوامل: الجغرافية، النظم السياسية، والعلاقات الانسانية بين الطرفين، ما دفع بالمغرب الى السعي الى تقليص الخلافات مع هذه الدولة خاصة بعد أن فقد حليفه الموريتاني من الصحراء الغربية وذلك مخافة الوقوع في عزلة اقليمية قد تكون خانقة.

لقد اتخذت الحكومة المغربية وكذلك الاحزاب السياسية مجموعة من المواقف التي تفضي قراءتها إلى انها شكل من التقرب من اسبانيا، من بين هذه المواقف[263]:

- دعم السيادة الاسبانية على جبل طارق وجزر الكناري: حيث رفض المغرب الاعتراف بالحركة الانفصالية لـ"كوبيوCubillo "على مستوى لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية سنة 1978
- ساعد المغرب اسبانيا اثر الانقلاب العسكري الذي قاده "ماسياس نقيما Macias Nguema " رئيس غينيا الاستوائية، في أوت 1979 ، الفترة التي كانت فيها هذه الدولة مستعمرة اسبانية. ويحتفظ المغرب بجنوده هنالك "لضمان الاستقرار في البلاد"

بالإضافة الى ذلك يبدو أن سياسة "اليد الممدودة" التي انتهجتها إسبانيا، كانت تهدف الى ضمان حد من الانفراج. وقد تكون بعض الأمثلة ذات دلالة على هذا التوجه الاسباني من بينها:

- تعدد تبادل الزيارات على مختلف المستويات والتي سمحت بتوضيح المسائل بين الطرفين خاصة تلك التي كانت توتر العلاقات الثنائية باستمرار، بالتالي اصبحت اللقاءات الوزارية تعقد بوتيرة متواصلة، وتعدد الزيارات الرئاسية وعلى مستوى رئاسة الحكومة ايضا كتلك التي سجلتها سنوات 1978ـ1979ـ1982، 2001، 2003، 2006، ، 2008، 2012 .

وشكلت زيارة الملك خوان كارلوس الى المغرب من 14 الى 16جوان 1979 حدثا هاما اذ جسدت اول زيارة رسمية لملك اسبانيا الى المغرب وقد تلت زيارة رسمية قام بها رئيس الحكومة الاسباني " ادولفوسوازير " الى الجزائر بمدة قصيرة جدا ـ شهر ونصف ـ في فترة كان فيها التوتر شديدا بين المغرب واسبانيا لاتخاذ هذه الاخيرة لمواقف مساندة لجبهة البوليساريو.

[263] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p135.

- التصريح الملكي الذي أدلى به ملك المغرب خلال العشاء الذي اقامه على شرف ضيفه ملك اسبانيا في 14 جوان 1979، اعتبر فيه ان عهدا جديدا قد بدا في العلاقات الثنائية بين البلدين وان الخلافات بين البلدين يجب ان تحل بجميع الوسائل ؛
- الدور المنوط بملك اسبانيا كصديق للملك المغربي، والذي كان معنيا بتهدئة وطمأنة السلطات المغربية. فقد صرح هذا الأخير مثلا، خلال العشاء الذي أقامه الملك المغربي على شرفه بتاريخ 14-6-1979، ان إسبانيا تؤكد على نهاية مسؤوليتها الدولية في الصحراء الغربية[264].
- وقد عبرت اسبانيا ايضا عن رغبتها في المساهمة في انهاء التوتر في المنطقة المغاربية كما تم رفع الكتمان عن الشق الاقتصادي الذي نص عليه اتفاق مدريد بين اسبانيا والمغرب بعد ان كان مجمدا لاستمرار التوتر في العلاقات الثنائية الاسبانية المغربية، واتخذ سرعة ملحوظة في الانجاز مع تبني الطرفين للعديد من الاتفاقات التعاونية الثنائية. فقد تم انشاء شركة تعاون ثنائي في 1 جويلية 1978، وانشاء لجنة مشتركة مكلفة بدراسة وانجاز خط ثابت عبر جبل طارق في 9 نوفمبر 1979، وفتح غرفة تجارية مغربية بإسبانيا بهدف تطوير الاستثمار الإسباني في المغرب في نفس التاريخ، انشاء مكتب اتصال مثقفي البلدين لتطوير الحوار الثقافي بينهما سنة 1980[265].
- العامل المؤثر الاخر هو حجم الجالية المغربية المقيمة بإسبانيا وخاصة في جزر الكناري وحجم الجالية الاسبانية المقيمة بالمغرب، ما يجعل العلاقات بين الدولتين مرتبطة كثيرا بالبعد الانساني.
- كانت اسبانيا في 1975 في المرتبة الرابعة في قائمة الدول الممونة للمغرب وانتقلت الى المرتبة الثالثة في 1981 كما انتقلت من المرتبة السابعة كزبون للملكة المغربية في 1976، الى المرتبة الثالثة سنة 1981، وهي الأن في المرتبة الأولى قبل فرنسا ذاتها.
- في الجانب الثقافي عرفت هذه الحقبة ابرام اتفاق ثنائي اسباني ـ مغربي بتاريخ 15 اكتوبر 1980، والذي عوض الاتفاق الثنائي المبرم سنة 1957.

وبالمقابل فقد زادت اسبانيا من قيمة المساعدة الثقافية التي كانت تمنحها المغرب حتى بلغت اكبر حصة من المساعدات الثقافية التي قدمتها اسبانيا للخارج وفتح مدارس ثانوية ومتوسطات ومراكز تكوين مهني ومراكز ثقافية عديدة .

[264] *Ibid*, p136.
[265] *Ibid*, p137.

في الخلاصة، فان اسبانيا تمكنت من خلال سياستها المبهمة والمزدوجة من تطوير مصالحها الاقتصادية والثقافية في المغرب. وقد يكون ذلك نتاجا للتحاليل التي كانت تربط تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، والطريقة التي يتم بها، والتي ترتبط نسبيا بعجز او "إخفاق" اسبانيا في تطوير مصالح اقتصادية لها في المنطقة خلال فترة استعمارها لها.

التقارب بين الملك محمد السادس والاشتراكيين في اسبانيا كان من بين الاسباب التي أدت الى تبني زباتيرو لموقف ايجابي تجاه الموقف المغربي من قضية الصحراء الغربية ، وقد بدا ذلك من خلال تصريح قدمه خلال ندوة صحفية مشتركة عقدها مع نظيره المغربي "ادريس جطو" في اعقاب محادثاتهما في اسبانيا قال فيه :"من المستعجل ايجاد حل سياسي والتوصل الى اتفاق عميق بشان نزاع الصحراء في اطار الامم المتحدة" وأكد على دور اسبانيا في تسهيل تسوية هذا المشكل الذي يشغل المغرب ومدريد على حد السواء.

تلعب العلاقات الاقتصادية المغربية- الاسبانية دورا محددا في توجهات الحكومة الاسبانية الحالية في محيطها الدولي القريب ، ففي ظل الحكومة المحافظة الحالية، تندرج زيارة رئيس الحكومة الاسباني "ماريانوراخوي" الى المغرب في اكتوبر 2012 مرفوقا بوفد كبير من رجال الاعمال والسياسة، في اطار البحث عن فرص للاقتصاد الاسباني، في ظل الازمة الاقتصادية التي تمر بها[266] . فقد صرح خلال افتتاح منتدى رجال الاعمال بالرباط ان الشركات الاسبانية العاملة خارج اسبانيا تساهم في تحسين الاقتصاد الاسباني وفي تحسين العلاقات بالبلد الذي تعمل فيه. وقد كان رد عبد الاله من كيران أن المغرب يلتزم بتوفير المناخ الاعمال على الشكل الامثل حتى يصير المغرب الوجهة المفضلة للمقاولات الاسبانية[267].

المطلب الثاني:طبيعة العلاقات الاسبانية الجزائرية وأثرها في المواقف الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية

تلعب الجزائر دورا بالغ الأهمية في قضية الصحراء الغربية من موقع دولة مهتمة بالنزاع. إن وجود النزاع على الحدود الجزائرية، وكونه يدور بين دولتين جارتين للجزائر، ووجود لاجئين صحراويين على التراب الجزائري في منطقة تندوف، يجعلان اهتمام الجزائر بها ضرورة حتمية، اضافة الى انعكاسات هذا النزاع على المستويات الوطنية، والاقليمية والدولية، وخصوصا العقبات التي يعرفها مسار تبلور

[266] href='http://www.almassae.press.ma

[267] خمريش عز الدين، **راخوي إسبانيا وقضية الصحراء "المغربية "**،جريدة المساء المغربية، الثلاثاء 30 أكتوبر 2012، العدد : 1895

الاتحاد المغاربي كضرورة تقتضيها المعطيات الدولية الراهنة وتضارب المصالح الاستراتيجية في المنطقة. اضافة الى كل ذلك ما تشكله من رهان أمام فعالية نشاط منظمة الأمم المتحدة ودورها في حماية السلم والأمن الدوليين واحترام الشرعية الدولية.

1. الموقف الجزائري من قضية الصحراء الغربية.

تعتبر الجزائر أن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار، طال عمر هذه القضية طويلا دون أن يتم حلها، الحل الذي لا يمكن أن يتم إلا من خلال استفتاء تقرير المصير[268] ويتمثل الموقف الجزائري في دعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وهو موقف يتوافق وما تقتضيه المواثيق الدولية ومقتضيات القانون الدولي من جهة، ومع مبادئ ثورة التحرير الجزائرية ومبادئ سياستها الخارجية، من جهة أخرى. كما توضح الجزائر في كل مناسبة أنها ليست طرفا في النزاع وبأنها دولة مهتمة به، وبأنها لا تملك أية مطالب إقليمية أو غيرها فيه. وقد صرح الرئيس الجزائري، بهذا الخصوص، في حديث صحفي لوكالة "إرنا" الإيرانية بتاريخ 11 أوت 2008 أن "الجزائر، شعبا وقيادة، تنطلق في تعاملها مع قضايا أمتها الإسلامية العربية من انتمائها العضوي إلى هذه الأمة التي لن تدخر جهدا في المساهمة، إلى جانب إخوانها وأشقائها، في الذود عن مصالحها العليا. إنها تؤسس سياستها الخارجية على القيم السامية التي قامت عليها ثورة التحرير الجزائرية المباركة، وتواصلت في عهد الاستقلال الوطني. ويمثل حق تقرير مصير الشعوب، وإنهاء الاحتلال الأجنبي بجميع أشكاله، وتحقيق العدالة والمساواة بين الشعوب، إحدى الثوابت التي يقوم عليها موقفها .....فيما يخص مسألة الصحراء الغربية، فإنها مسألة تصفية للاستعمار، من واجب منظمة الأمم المتحدة استكمالها، في إطار الشرعية الدولية، وممارسة الشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره، عن طريق استفتاء حر ونزيه."[269]

جاء آخر تذكير بهذه العناصر المكونة للموقف الجزائري في اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي بالرباط في 21 أفريل 2013، على لسان وزير الداخلية الجزائري دحو ولد قابلية.

بقي هذا الموقف الجزائري ثابتا عبر مختلف المراحل التي عرفها النزاع. فيما يلي بعض المحطات التي يتضح من خلالها موقف الجزائر تجاه قضية الصحراء الغربية. ساهمت الجزائر، في إطار كتلة عدم الانحياز في منع عزل الصحراويين دوليا، ودعم حقهم في تقرير مصيرهم وفق مقتضيات القانون الدولي والقرارات الأممية، كما اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ما جعل المغرب يقرر في 7 مارس 1976، قطع العلاقات الديبلوماسية مع الجزائر احتجاجا على اعترافها ذاك ، ولم

[268] BOUSSELHAM, Abdelkader. : **Regards sur la Diplomatie algérienne**, casbah éditions, Alger, 2005, P 219.
[269] www.el-mouradia.dz

تستأنف العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين إلا بعد 12 سنة في ماي 1988، دون أن تتراجع الجزائر عن موقفها.

تعتبر الجزائر دولة مهتمة بالنزاع بحكم الموقع الجغرافي والواقع السياسي وهذا ما عبر عنه القرار الأممي2229 المشار إليه سابقا[270]. ويستند اهتمام الجزائر بقضية الصحراء الغربية إلى مجموعة من العوامل[271]:

- اهتمت الجزائر وساندت دائما حق الشعوب في تقرير المصير، ومنها مساندة حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وبقيت متمسكة بدعمها المعترف به. ولم تشارك الجزائر في اتفاقيات مدريد، هذه الاتفاقات التي أفضت إلى تقسيم الصحراء الغربية تتناقض والشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي.
- هذا الموقف يدعمه تمسك الجزائر بمبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار وهو مبدأ تؤيده منظمة الاتحاد الإفريقي؛
- تستقبل عددا كبيرا من اللاجئين الصحراويين حيث تسببت الحرب بين جبهة البوليساريو والجيشين المغربي والموريتاني في نزوح وهجرة الكثير من السكان المدنيين إلى الجزائر طردوا من أراضيهم بسبب الاحتلال المغربي والموريتاني للإقليم.
- تهتم الجزائر بإحلال الأمن والسلم والاستقرار في كل المنطقة كدولة مجاورة للدولة التي يدور فيها النزاع.

ويستند الوقف الجزائري إلى مجموعة من المنطلقات تتمثل أساسا في:

- الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية واضح ويؤكد الحق القانوني للشعب الصحراوي في تقرير مصيره عبر الاستفتاء.
- مجلس الأمن الدولي اتخذ موقفا ضد المسيرة الخضراء كوسيلة مقنعة لاحتلال عسكري للصحراء الغربية
- اتفاق مدريد الذي أفرزته المسيرة الخضراء يشكل خرقا واضحا لقرارات الأمم المتحدة و لقواعد القانون الدولي.
- القرار ألأممي 3458 A(xxx) المؤرخ في 10 ديسمبر 1975 يؤكد على حق الشعب الصحراوي غير قابل للتنازل في تقرير مصيره.
- إحدى المقتضيات الأساسية لاتفاق مدريد يشوبها البطلان ،وهي تلك التي تنص على احترام واستشارة الشعب الصحراوي من خلال الجماعة حيث أن هذه الجماعة أعلنت أنها منحلة في 28نوفمبر 1975.

[270] مذكرة حول الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 29

[271] SIDI M. Omar, *op.cit*.. p23

يلاحظ أمر جدير بالذكر في القرار 3292(دورة 29)-13 ديسمبر 1974 الذي أحيلت بموجبه قضية الصحراء الغربية على محكمة العدل الدولية ، حيث انه عين الجزائر اسميا، وقد ورد ذكر الجزائر في حيثية خاصة وحتى قبل اسبانيا نفسها[272].

وفي إطار المهمة التي أسندتها إفريقيا إلى البلدان المجاورة الثلاثة سنة 1966، بواسطة منظمتها ومجموعتها لدى هيئة الأمم المتحدة، أقامت الجزائر والمغرب وموريتانيا مشاورات فيما بينهما بهدف توحيد الجهود لتحقيق الاستقلال لإقليم الصحراء الغربية[273]، فصرح رؤساء الدول الثلاثة :المغرب (الحسن الثاني) ,الجزائر (هواري بومدين)، وموريتانيا (مختار ولد دادة) في بلاغ مشترك صدر اثر اجتماع نواديبو بموريتانيا بتاريخ 14سبتمبر 1970 بما يلي:

"ان الرؤساء قرروا، بعد دراسة عميقة للوضع السائد في الصحراء الواقعة تحت السيطرة الاسبانية، تدعيم تعاونهم المتين للإسراع بتحرير هذه المنطقة، وفقا لقرارات منظمة الأمم المتحدة في هذا الشأن"[274].عندما وافقت الجمعية العامة على طرح القضية على محكمة العدل الدولية، عبرت الجزائر عن موقف مضمونه :

- تمسكها بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره؛
- ليس لها مطالب ترابية إزاء الصحراء الغربية ؛
- الحدود المشتركة مع إقليم الصحراء الغربية مصدر لاهتمام بالغ بالقضية .

تؤكد الجزائر أن قضية الصحراء الغربية تتطلب تسوية سياسية، من خلال توفير الضمانات الجدية التي تسمح بتطبيق حق تقرير المصير تطبيقا فعليا وذلك بتنظيم استفتاء حر ونزيه. تم ادراج الجزائر كدولة مهتمة في نزاع الصحراء الغربية على مستوى ONU في 1965 وبني موقفها على ثلاثة قواعد

- ليس للجزائر اية مطالب أو أطماع اقليمية في الصحراء الغربية

- الجزائر ليست طرفا معنيا بالنزاع لكنها دولة مهتمة به

- تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية يجب أن يتم وفقا للقانون الدولي عبر مبدا تقرير المصير الذي يضمن للشعب الصحراوي حقه في تحديد الخيار الذي يريده.

[272] مذكرة حول الصحراء الغربية، مرجع سابق ،ص 30
[273] نفس المرجع، ص 31-32
[274] نفس المرجع، ص 32

لم تعترف الجزائر باتفاق مدريد، واكدت على ذلك في مراسلة وجهتها في 19نوفمبر 1975 الى KURT WALDHEIM رابع أمين عام لمنظمة الأمم المتحدة، والذي شهدت عهدته التي دامت من 1972 إلى 1981، تطورات هامة في قضية الصحراء الغربية. وبعد أيام من الإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في 27 فيفري 1976، أعلنت الجزائر اعترافها بها كدولة بتاريخ 6 مارس 1976 ما أثر ردة فعل مغربية وموريتانية سريعة، حيث قطعت الدولتان علاقتهما الدبلوماسية مع الجزائر في اليوم التالي، أي في 7مارس 1976.

لكن الأحداث لن تعرف استمرارية على كل الأصعدة، ففي موريتانيا، وفي 10 جويلية 1978: حدث انقلاب عسكري بقيادة المقدم "مصطفى ولد السالك" أطاح بالرئيس الموريتاني ولد داده، و نظرا للأوضاع الصعبة التي آلت إليها موريتانيا بسبب الحرب، وتخوفا من تتعرض موريتانيا لتوسع المغرب الذي طالما اعتبرها جزءا من إقليمه، ومن خسارة الحرب مع جبهة البوليساريو، دخل في مفاوضات مع هذه الأخيرة، وتم إعلان قرار وقف إطلاق النار في 12 جويلية 1978. عقب ذلك أمضت السلطات الموريتانية بالجزائر في 5أوت 1979، مع جبهة البوليساريو، اتفاقا يقضي بانسحابها من واد الذهب. وبعد 5سنوات اعترفت موريتانيا بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وذلك بتاريخ 27 فيفري 1984.

2. أثر العلاقات الاسبانية- الجزائرية في الموقف الاسباني تجاه الصحراء الغربية.

تربط بين الجزائر واسبانيا علاقات ثنائية يغيب عنها ثقل النزاعات التاريخية التي تطبع علاقات هذه الأخيرة بالمغرب، وليست الجزائر طرفا في نزاع الصحراء الغربية، لكنها تساند حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وهي دولة مهتمة بهذا النزاع الذي يدور على حدودها. ويمكن الإشارة هنا، للاستدلال، إلى كون قضية الصحراء الغربية حاضرة في محاورات مجمل المقابلات والتصريحات والأحاديث الصحفية التي تعقد مع رئيس الجمهورية الجزائرية[275]

لهذا الموقف الذي ظل ثابتا منذ بدء النزاع أثر في العلاقات التي تربطها بشركائها في محيطيها القريب والبعيد. رفضت الجزائر أي اتفاق بشأن الصحراء الغربية لا يفضي إلى ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه في تقرير المصير من خلال استفتاء عادل ونزيه، وكان لهذا الموقف أثر في سيرورة الأحداث، حيث تؤيد الجزائر نشاط الأمم المتحدة في حل نزاع الصحراء الغربية وتلح على أن المسألة تقتضي أخذ عامل الوقت بعين الاعتبار.

[275] المقابلات والتصريحات والأحاديث الصحفية للرئيس الجزائري المشار إليها أعلاه، متوفرة في الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية الجزائرية.

تعرف العلاقات الجزائرية الاسبانية تطورا في العديد من المجالات، في هذا الصدد اتت زيارة رئيس الحكومة الاسباني فيليبي غونزاليز الى الجزائر في 11ـ12 مارس 1985، وتلتها زيارة الرئيس الجزائري شادلي بن جديد الى اسبانيا بتاريخ 1ـ3 جويلية 1985. سمحت الزيارتين بإرساء قواعد تفاهم بين الدولتين وتم حل الخلاف الثنائي في مجال الغاز بإبرام اتفاق 28 فيفري 1985، قبلت اسبانيا احترام مقتضيات العقود المبرمة، وعوضت شركة سوناطراك، وكذا ابرام اتفاق تعاون اقتصادي وصناعي في 33 جويلية 1985.

في مارس 1987 قررت الجزائر واسبانيا عدم السماح باي نشاط ينطلق من اقليميهما من شانه ان يهدد امن الطرف الآخر. ورغم أن الجزائر كانت بالنسبة لإسبانيا شريكا اهم من الشريك المغربي[276]، الا ان اسبانيا لا تستطيع ان تتغاضى لمدة طويلة عن جارها القريب، الذي يفرض نفسه جغرافيا : المغرب.

في 30 أفريل 1991، ابرم اتفاق ثلاثي بمدريد بين اسبانيا والجزائر والمغرب لإنجاز انبوب نقل الغاز ينطلق من حاسي الرمل، يمر عبر التراب المغربي وينتهي في اشبيليا - Séville - بلغت تكلفة هذا الانبوب 1.3 مليار دولار، وتم تحديد سنة 1995 كتاريخ لانطلاق المشروع الذي ساهم في تنشيط مختلف القطاعات الصناعية الاسبانية وتنويعها[277].

الموقف الغامض لإسبانيا تجاه الصحراء الغربية قد يجد تفسيرا في كونها لا تريد الاخلال بعلاقاتها مع الجزائر[278] التي تمثل الممون الأول لها بالغاز، كما أن رجال الأعمال الاسبان يسعون للاستفادة من الفرص التي تقدمها السوق الجزائرية. وهذا التردد يغذي الأزمات المتكررة بين اسبانبا والمغرب ويثير "انزعاج" هذا الأخير الذي يرغب في تأييد أكثر جدية من طرف اسبانيا لمقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به[279]. والذي يرى في أي تعزيز للعلاقات الاسبانيةـالجزائرية تقاربا اسبانيا من جبهة البوليساريو.

عند وصول الاشتراكين بقيادة فيليبي غونزاليز إلى الحكم، كان من بين أولويات سياسته الخارجية تبني سياسة مغاربية جديدة، عبر نوع من القطيعة مع سياسة التوازن التي ميزت أسلافه على رأس الحكومة الاسبانية وإعادة التوازن لعلاقات اسبانيا مع الجزائر. وبتاريخ 8 أكتوبر 2002 تم التوقيع في مدريد على معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون بين البلدين.

[276] في سنة 1985 بلغت صادرات اسبانيا الى الجزائر 160 مليون دولار مقابل 360 مليون دولار للمغرب. اما واردات اسبانيا من الجزائر فبلغت 832 مليون دولار مقابل 160 مليون دولار من المغرب.

[277] BERRAMDANE Abdelkhaleq, *op.cit*, p230.

[278] SLIMANI Leila, **Maroc-Espagne si loin, si proche**, *op.cit*.

[279]

إضافة إلى تبادل الزيارات رفيعة المستوى، على غرار زيارات الرئيس الجزائري إلى اسبانيا في 2002 و2005، وزيارات رئيس الحكومة الاسبانية إلى الجزائر في 2003 و 2004 و 2006، و 2008 و2010 و2013، تعرف العلاقات الجزائريةالإسبانية تطورا ملحوظا في مجالات التعاون السياسي والأمني من أجل مواجهة التحديات والتهديدات المشتركة التي تهدد كلا البلدين. في المقابل، لا تعرف المجالات الجيوسياسة نفس التطور خاصة عندما يتعلق الأمر بمواضيع يقع فيها المغرب ونزاع الصحراء الغربية موقعا ما[280].

تبدوا مواقف ثاباتيرو بالنسبة للجزائر مختلفة عن مواقف أثنار رئيس الحكومة الاسباني الذي سبقه، والذي كانت المملكة المغربية تصف مواقفه بغير الودية معها لمساندتها لجبهة البوليساريو .على عكس خوسيه ماريا اثنار، الذين كان يرى في خطة بيكر الثانية وسيلة لحل النزاع بين المغرب والصحراء الغربية، كان ثاباتيرو يدعم طرح "السيادة المغربية على اقليم الصحراء الغربية ومنح الحكم الذاتي للصحراويين[281]"

خلال الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الاسبانية إلى الجزائر في 2006، صرح الرئيس الجزائري أن "إسبانيا لا يمكن أن تبقى غير مبالية بمصير الشعب الصحراوي الحالي، الذي استعمرتموه من 1885 حتي 1975" ، كما أنه على اسبانيا، نظرا "لمسؤوليتها التاريخية" أن تتخذ مواقف أكثر حسما لحث المغرب وجبهة البوليساريو لتنظيم الاستفتاء حول تقرير المصير الذي من شأنه أن يسمح للشعب الصحراوي بالتعبير عن إرادته طبقا للقانون الدولي[282].

وقد كان لحديث صحفي للرئيس الجزائري مع اليومية الاسبانية "آبي سي" في 12 مارس 2007، إشارة ذات دلالة عندما أجاب عن سؤال حول الصحراء الغربية فقال: إن المشكل الصحراوي يثير انشغال كل الضمائر الحية في العالم. انه مشكل تصفية استعمار يتوجب أن تستند تسويته إلى مبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة. و قد تم التأكيد على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير بموجب العديد من لوائح منظمة الأمم المتحدة المصادق عليها على حد سواء من طرف جمعيتها العامة و مجلس الأمن و لا يمكن البتة تجاهل ذلك أو محاولة تفادي التطرق إليه باللجوء إلى مناورات مشبوهة أيا كانت. "

[280] DRIS-AIT HAMADOUCHE Louisa et DRIS Chérif, *op.cit,* p2
[281] *Ibid*, p10
[282] *Ibid*, P11

يتضح إذن أن هذا التصريح يتجه إلى الرأي العام الاسباني المتضامن مع الشعب الصحراوي، وأيضا إلى الموقف الرسمي الذي لم يكن توجهه في عهدة ثباتيرو مؤيدا للاستفتاء الذي تطالب به جبهة البوليساريو.

وقد شكل موضوع السؤال الذي تلى مباشرة هذا الجواب حول القضية الصحراوية، المقترح المغربي بخصوص "مشروع الحكم الذاتي" والذي جاء رد الرئيس الجزائري عليه كالتالي: " لا دراية لنا بعد بهذا المخطط الذي على ما يبدو لم ترتسم معالمه بعد. غير أن احترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وحده كفيل بفض هذا النزاع الذي يضر المنطقة بأكملها".

للعلاقات الجزائرية-الاسبانية قاعدة محفزة، تتمثل في عدم وجود نزاعات بين البلدين ما لا يمكن إغفاله عندما يقارن بحجم وعدد النزاعات بين إسبانيا والمغرب، بالاضافة إلى ذلك يظهر الموقف الاسباني من أحداث سنوات التسعينات في الجزائر، حيث أبقت على ممثلياتها الدبلوماسية والقنصلية ومقر معهد سرفونتاس وكان أزنار أول رئيس أوروبي قام بزيارة الجزائر في عام 2000 .

من جهة أخرى، يبدوا العامل الاقتصادي حاضرا بقوة من خلال مجال الطاقة إضافة إلى العامل الجغرافي الذي يمنح امتياز القرب بين الدولتين بحيث لا تزيد المسافة بين برشلونة والجزائر عن ساعة واحدة . وتشمل العلاقات الجزائرية-الإسبانية مجالا حساسا يتمثل في مكافحة المخدرات والاتجار غير الشرعي بالمؤثرات العقلية ما يجعل الجزائر شريكا استراتيجيا لاسبانيا."

كما توفر السوق الجزائرية فرص استثمار كبيرة من حيث حجمها وتنوعها وكذلك الاستقرار الذي عرفته مؤخرا وتنامي قدرات الدفع الجزائرية، ويبدوا أن هذا الجانب لم يغفل في الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الحكومة الاسباني ماريانو راخوي إلى الجزائر في 10 جانفي 2013.

كانت سياسة زباتيرو تجاه الجزائر وتجاه قضية الصحراء الغربية محل انتقاد في الصحافة الجزائرية، والاسبانية، خاصة وأن تلك السياسة ميزها دعم واضح لمقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب كحل للنزاع في الصحراء الغربية.

لا ينبغي إغفال دور الادراك الذي يحمله صانع القرار الجزائري حول التدخل في الشؤون الداخلية ، والذي يعتبره مساسا بالسيادة الوطنية وللمواثيق الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول وأثر ذلك في الصورة التي يتم النظر من خلالها لمحاولة حكومة ثباتيرو تدويل أحداث التسعينات في الجزائر ومحاولة تكريس الطرح المغربي القائل بثنائية النزاع في الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر في 2004 و2005.

وقد أشار الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة إلى ذلك في حديث صحفي لجريدة "العرب" القطرية بتاريخ 13 أفريل 2008، حين قال "أما مع المغرب الشقيق، فإن العلاقات رهينة جمود وليست لنا القدرة على تحريكها من جانب واحد. و في هذا السياق، ما انفكت الجزائر تبدي استعدادها، صادقة مخلصة، لتطوير علاقات التعاون بين البلدين، مع ترك معالجة مسألة تقرير مصير الصحراء الغربية لمنظمة الأمم المتحدة المسؤولة عن إيجاد حل عادل ومنصف لها."

تستورد إسبانيا 75٪ من احتياجاتها من الغاز الطبيعي من الجزائر، إضافة إلى كون هذه الأخيرة مصدرا آمنا للتزويد بالطاقة ، ويوفر امتيازات تنافسية نظرا لعوامل القرب الجغرافي والتكلفة، هذا ما يجعل العلاقات بين البلدين في هذا المجال على قدر كبير من الأهمية خاصة بالنسبة لاقتصاد نامي، لا يتوانى عن استغلال فرص الاستثمار في مجالات الغاز والنفط. من جهة أخرى يشكل أنبوبي نقل الغاز اللذان يربطان الجزائر بإسبانيا، ميدغاز Medgaz وقالسي Galsi ، سبيلا لتعزيز مكانتها في سوق الغاز الأوروبي. أما الاستثمارات خارج مجال المحروقات[283] فهي محدودة لكنها في نمو، وتشمل مجموعة من المجالات منها البتروكيماويات والاتصالات السلكية واللاسلكية، معالجة المياه (تحلية مياه البحر) والنقل بالسكك الحديدية ، كهربة السكك الحديدية والقطاع المصرفي حيث أبدت بنوك اسبانية استعدادها لفتح مكاتب في الجزائر[284] . بالإضافة إلى ذلك، يبدو التعاون في مجال الطيران في نمو مستمر خاصة مع فتح خطوط نقل مع عدة وجهات في الجزائر.

تسعى اسبانيا لترسيخ مكانتها كشريك اقتصادية للجزائر، لكن ظهور اسبانيا كشريك تجاري للجزائر هو أيضا انعكاس لسياسة التجارة الخارجية للجزائر والقائمة على تنويع الشركاء. حسب إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء لسنتي 2011 و2012، كانت اسبانيا ثالث زبون للجزائر بعد إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، بما قيمته 7191مليار دولار في 2011أي ما يعادل 9,79٪ من قيمة صادرات الجزائر لنفس السنة، بنسبة زيادة مقدارها 21,70٪ مقارنة بسنة 2010، وعرفت سنة 2012 نسبة نمو مقدارها 5,27٪ أي ما قيمته 7570مليار دولار (10,23٪ من القيمة الإجمالية للصادرات.

كما تأتي اسبانيا في المرتبة الرابعة في تصنيف المصدرين إلى الجزائر لنفس الفترة، بعد كل من فرنسا، والصين، وإيطاليا. حيث صدرت إلى الجزائر في سنة 2011 ما قيمته 3429 مليار دولار وهي القيمة التي تغطي 7,26٪ من الواردات الجزائرية، وذلك بنسبة نمو كبيرة جدا مقارنة بسنة 2010 تعادل 30,03٪، وفي سنة 2012، مونت اسبانيا الجزائر بمقابل 4091مليار دولار بنسبة نمو وصلت 19,31٪ مقارنة بـ2011 وبنسبة 8,74٪إلى المبلغ الإجمالي للواردات.

[283] DRIS-AIT HAMADOUCHE Louisa et DRIS Chérif, *op.cit,* P14

[284]يشمل الجدول في الملحق رقم 9 أغلب الاتفاقات الثنائية الني تربط بين الجزائر واسبانيا.

المطلب الثالث: موقف فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وموقعها من السياسة الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية.

يظهر أثر دولتين أخريين في السياسة الإسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية هما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. تحاول هذه الدراسة إبراز ذلك من خلال ما يلي:

هنالك قضايا حساسة توتر العلاقات الثنائية التي تربط اسبانيا بمجموعة من الدول التي تتعامل معها في محيطها الدولي، على رأس تلك القضايا ملفات الصحراء الغربية و المهاجرين، وتلعب اسبانيا في الأول دورا محوريا، لكنه يبقى ملفوفا بالغموض وعدم الوضوح.

ان استيعاب الموقف الاسباني من قضية الصحراء الغربية في ظرف معين يقتضي تحليل المتغير في السياسة الدولية، و تحليل ما يصاحب هذا الضرف من احداث تاريخية ومعطيات قديمة و جديدة وفق صيغ دالة، كمفاهيم العدو والحليف والصديق والشريك و الجار والطرف المحايد ....الخ

كان لفرنسا دور في مسألة الصحراء الغربية منذ أن كانت مستعمرة اسبانية، حيث سجل أول تدخل عسكري لفرنسي في الصحراء الغربية في الفترة التي كانت فيها مستعمرة اسبانية، في 10 فيفري 1958 [285]، في عملية تم الاتفاق عليها بين نظام فرانكو والحكومة الفرنسية لمواجهة المقاومة الصحراوية للاستعمار في هذا الإقليم. كانت المصالح الاقتصادية، والخوف من دخول عناصر جبهة التحرير الوطني الجزائرية إلى الصحراء الغربية، وانتشار الأفكار التحررية والمقاومة، خاصة بعد اكتشاف الموارد الطاقوية في الجزائر، وراء التدخل الفرنسي في هذا الإقليم، بالإضافة إلى التخوف من أن تمتد حركة المقاومة إلى مستعمراتها الإفريقية الأخرى. كما أن مقاومة الشعب الصحراوي المحلي كانت تحول دون تمكن إسبانيا من التحكم في الإقليم و"تهدد مواقف فرنسا في المنطقة"[286]

من جهة أخرى، كان للولايات المتحدة دور في لجوء اسبانيا الى المفاوضات مع المغرب بخصوص انسحابها من اقليم الصحراء الغربية، بالرغم من أن الجيش الاسباني في الصحراء الغربية كان يفضل حل مواجهة المغرب بالقوة.[287]

---

[285] ASSIDON, Elsa, **Sahara Occidental: un enjeu pour le nord-ouest africain**, cahiers libres, 350, ed François Maspero, Paris 1978, P7, P11.
[286] *Ibid*, p12-14
[287] *Ibid*, p12

في تصريح لوزيرة الشؤون الخارجية الاسبانية لحكومة اثنار في برنامج تلفزيوني، اكدت ان اسبانيا تختلف مع الولايات المتحدة الأمريكية في عدد من القضايا الدولية ، ومنها الصحراء غربية التي تتخذ اسبانيا ازاءها موقفا مستقلا نهائيا، استقلالية السياسة الخارجية الاسبانية. وأضافت أنه على الولايات المتحدة الأمريكية ان تأخذ بعين الاعتبار مشاركة اسبانيا في صياغة الحل الملائم لقضية الصحراء الغربية ، وأنه على المغرب ان يدرك قدرة اسبانيا على تيسير أو تعسير اي حل للنزاع في الصحراء الغربية. نفس الوزيرة امام لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان الاسباني صرحت أن مدريد بصفتها عضوا في مجلس الامن الدولي، تجري مباحثات بشان نزاع الصحراء مع الامين العام للأمم المتحدة ومع مبعوثه الشخصي في الصحراء الغربية.

تتذبذب اسبانيا بين التوافق مع الموقف الفرنسي أو العودة الى أطر الأمم المتحدة، وتتعدد الأمثلة في ذلك، إذ رفض المسؤولون الاسبان خطة بيكر الثانية على أن يقدمو مقترحا أفضل، لكنهم لم يفعلوا، ورفضوا مؤخرا مثلما فعلت فرنسا أن يتم إدراج مهمة مراقبة احترام حقوق الانسان في اختصاصات المينورسو عند التصويت في مجلس الأمن على تمديد مهامها إلى غاية أفريل 2014.

لقد ورد في تحليل لميغيل رويث، أستاذ القانون الدستوري في جامعة سانتياغو دي كومبسوتيلا الاسبانية، سنة 2005، أنه ليس بإمكان اسبانيا تحطيم الحصار حول قضية الصحراء الغربية، " ما لم يحصل تنسيق مع الحكومة الأمريكية فمن غير الممكن أن تنجح مبادرة إسبانية في تغيير الموقف الأمريكي، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية في 20 يوليو 2004، أبلغت بواسطة روبرت زويليك ممثل الحكومة الأمريكية للتجارة نائب بنسلفانيا جوسيبيتس "أن اتفاق التبادل التجاري الحر (بين الولايات المتحدة والمغرب) سيطبق فقط على الأراضي المغربية المعترف بها دوليا وأن ذلك لا يشمل الصحراء الغربية."[288]

لا يمكن إغفال وزن المواقف الفرنيسة والأمريكية من قضية الصحراء الغربية، ويختلف تأثر السياسة الاسبانية تجاه هذه القضية بتلك المواقف حسب الدور الذي تحاول اسبانيا أن تلعبه في المنطقة، فإذا تخوفت من تقارب فرنسي-مغربي مثلا، فإنها قد تعمل ورقة الصحراء الغربية للضغط على المغرب حتى لا تفقد مكانتها كشريك استراتيجي له، لكن التحرك الاسباني لا يمكن أن يتجاوز ما يمليه ميزان القوى، فإسبانيا لا تملك حق الفيتو، ولا تتساوى مع الدولتين المذكورتين في القوة. كل تلك العناصر تفيد بأن لموقف كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أثرا في التوجهات الاسبانية في قضية الصحراء الغربية.

[288] http://www.house.gov/pitts/temporary/040 719l-ustr-moroccoFTA.pdf

الخاتمة

لقد تناولت هذه الدراسة مجموعة العناصر المهيكلة للسياسة الاسبانية تجاه الصحراء الغربية، وذلك بالتدرج وفق مجموعة من المراحل التي اكتسبت تلك السياسة من خلالها الخصائص التي تطبعها إلى غاية اليوم. تتلخص تلك الخصائص في التغير المستمر الذي عرفته المواقف الاسبانية تجاه الفضية منذ ابرامها لاتفاقيات مدريد الثلاثية، وصولا إلى سياسة عنوانها "الحياد " لا يعكس تماما مضمونها.

يشكل العامل التاريخي، محددا هاما في السياسة الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية، فيما يصطلح عليه بالمسؤولية التاريخية الاسبانية تجاه مستعمرتها السابقة، وهذا ما حاولت هذه الدراسة تبيانه في الفصل الأول ، فبعد تحديد العناصر الأساسية المكونة لقضية الصحراء الغربية، تناول ظروف استعمار اسبانيا للإقليم، وظروف انسحابها منه سنة 1975، والتي يمكن اعتبارها سببا في نشوب النزاع بعد ان اتجهت إلى تقسيم الإقليم بين المغرب وموريتانيا بدل تمكين شعبه من ممارسة حقه في تقرير مصيره.

بعد أن انسحبت اسبانيا من الصحراء الغربية، أصبحت علاقاتها الخارجية ، في حوض المتوسط خصوصا، مرتبطة بشكل أو بآخر بمواقفها تجاه هذا الاقليم. ومن جهة أخرى، فإن تلك المواقف أصبحت مرتبطة أيضا بمجموعة من المحددات الداخلية للسياسة الاسبانية وعلى درجة كبيرة من الحساسية، بالنظر إلى ردود الأفعال التي قد تثيرها على مستويات متعددة. بناءا على ذلك، كان ضروريا التعرض لمختلف المحددات التي تساهم في صياغة السياسة الاسبانية تجاه الصحراء الغربية، الداخلية منها (في فصل ثاني)، والمرتبطة بمعطيات المحيط الدولي (الفصل الثالث).

مما سبق يتبين أن المواقف الاسبانية من قضية الصحراء الغربية عرفت تذبذبا وعدم انسجام يتراوح بين تأييد الحل الأممي من جهة، وذلك لدواعي احترام الشرعية الدولية، والاقتراب من مقترحات المملكة المغربية من جهة أخرى، نظرا لوزن العلاقات الثنائية التي تربط البلدين، لا سيما في المجال الاقتصادي ، الا أن السمة الغالبة على مواقفها في كلتا الحالتين هي الغموض فيما اصطلح عليه الخطاب الرسمي الاسباني بـ"سياسة الحياد الإيجابي".

على المستوى الداخلي، كانت السياسة الاسبانية تجاه الصحراء الغربية مرتبطة بمجموعة من الفواعل والعوامل المؤثرة فيها. فالقوة السياسة في الحكم، التي عرفت تداولا ثنائي التوجه بين الحزب الاشتراكي وحزب الشعب، خاصة في الفترة 1982-2011، أفرزت مواقف رسمية مزدوجة:

توجه موالي للطرح المغربي في عهدات الحكومات الاشتراكية، وبصفة أكثر وضوحا مع ترأس لويس رودريغيث ثباتيرو للحكومة الاسبانية، وتوجه ثاني يؤيد حل القضية في اطار الأمم المتحدة ومطالب جبهة البوليساريو في عهدتي حزب الشعب في الفترة 1996 – 2004. كما لا يمكن تجاوز ضغط الأحزاب السياسة المعارضة في الضغط على الحكومات من أجل تبني توجه ما دون الآخر.

أما بالنسبة المجتمع المدني في إسبانيا، فيعرف حراكا نشيط واهتمام جمعيات عديدة، وأحزاب سياسية، ومنظمات حقوقية تساند القضية الصحراوية والحل الأممي الذي يقضي بتطبيق استفتاء تقرير المصير. ويظهر أثر تلك الحركة خاصة في مجال احترام حقوق الانسان، وعلى رأسها الحق في تقرير المصير، وردود الأفعال التي تبديها، من خلال التجمعات والمظاهرات والتنقل إلى الأراضي الصحراوية ومخيمات اللاجئين، ومن خلال المساعدات الانسانية التي تمد بها الشعب الصحراوي.

يظهر أثر الادراكات حول الجار الجنوبي والمهاجرين المغربيين، التي نشأت لدى مكونات المجتمع المدني الاسباني على تنوعها، وكذا أثار الموروث التاريخي والخلافات الدائمة بين البلدين في ردود الأفعال التي تصدرها خاصة في تعاطفها مع الشعب الصحراوي وتضامنها معه. بالتالي، ولمقتضيات السياسة الداخلية، لا تتخذ اسبانيا مواقف معادية تماما لجبهة البوليساريو وتجد في قرارات الأمم المتحدة ملاذا كلما اضطرت لتحمل ضغوط من حكومات محلية، أو أحزاب سياسة، أو جماعات ضغط مساندة لجبهة البوليساريو.

وتشكل العوامل الاقتصادية والأمنية والإنسانية، وقضايا متعلقة بالإقليم الاسباني على غرار النزاع حول مدينتي سبتة ومليلة الذي تثيره المملكة المغربية كلما لمست في سياسة اسبانيا موقفا مساندا لجبهة البوليساريو، والمطالب الانفصالية لبعض الأقاليم الاسبانية كإقليم الباسك وكاتالونيا، وكذا جزر الكناري، التي تحاول أن تجد لنفسها قواسم مشتركة مع قضية الصحراء الغربية تمنحها الحق في تقرير المصير .

على مستوى المحيط الاقليمي والدولي، ترتبط إسبانيا بالمملكة المغربية بعلاقات اقتصادية كبيرة، وأي موقف مساند للمقاومة الصحراوية من أجل الاستقلال قد يثير ردة فعل مغربية تمس بالاقتصاد الاسباني، دون إغفال ارتباط اسبانيا بقوى تساند المغرب في طرحه بخصوص الصحراء الغربية على غرار فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التان تسعيان لحماية حليفهما ومصالحهما في المنطقة .

يشكل نزاع الصحراء الغربية محورا وحساسا في العلاقات الإسبانية – المغربية. لذلك نجد أن السلوك الاسباني متقلب تجاهها، وفق سياسة التوازن التي تحاول الحفاظ عليها في المنطقة. يؤدي ذلك إلى حركية خاصة ضمن نموذج الفعل ورد الفعل بين المملكتين، تستعمل خلالها أوراق ضغط من الجهتين مرتبطة بقضية الصحراء الغربية.

يستفيد المغرب من نظام الشريك المتقدم في الاتحاد الأوروبي، وقد تأثر الاقتصاد الاسباني كثيرا بعدم تجديد اتفاقية الصيد بين المغرب والاتحاد الأوروبي سنة 2012 (لارتباطها باستغلال موارد صحراوية) لكن ذلك لا يسمح بتجاوز الشرعية الدولية واتخاذ مواقف مخالفة لقواعد القانون الدولي، هذا المثال قد يساعد على فهم ارتباط الموقف الاسباني من قضية الصحراء الغربية بالعوامل الاقتصادية وبالأطر الدولية التي تنتمي اليها اسبانيا المتمثلة أساسا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة.

للسياسة الافريقية لإسبانيا أيضا دور في تحديد توجه مواقف هذه الدولة تجاه قضية الصحراء الغربية. اذ انه من المهم توقع رد فعل الدول الافريقية لأي موقف تجاه القضية ، خاصة في الفترة التي كانت فيها القارة في أوج موجة التحرر، إضافة الى ضرورة الحفاظ على المصالح الاقتصادية التي تهمها هنالك. فالعلاقات الجيدة مثلا مع كل من الجزائر والمغرب تعتبر ضرورية بالنسبة لإسبانيا كقوة صناعية اوروبية تحاول ان تفرض وجودها اقتصاديا في المنطقة ، ولم لا منافسة فرنسا في منطقة نفوذها التقليدية .

تشكل كل تلك العوامل قنوات ضغط على الموقف الاسباني تجاه الصحراء الغربية، والتي من الممكن أن يتم توظيفها خاصة من طرف الفواعل الخارجية المعنية والمهتمة بقضية الصحراء الغربية، لتحديد المسارات التي يمكن أن تسلكها السياسة الاسبانية تجاه هذه القضية.

إن تفاعل كل تلك الفواعل والعوامل أفرزت سياسة اسبانية تسعى لتحقيق التوازن في منطقة جنوب المتوسط، بهدف الحفاظ على مصالحها وتعزيز الدور الذي كانت تسعى لتلعبه كقوة إقليمية في المنطقة وفي العالم العربي.

بالتالي اعتمدت اسبانيا ديبلوماسية متذبذة تتفادى من خلالها حدوث توتر مع المغرب وحلفائه ، في الغرب وفي منطقة الخليج، لكنها أيضا لا تتخذ مواقف معادية تماما لجبهة البوليساريو، حتى لا تبدو في تناقض مع الشرعية الدولية ولا تتوتر علاقاتها مع الدول التي تساند حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره خاصة منها الجزائر.

كما سبقت الاشارة إليه، تبقى سياسة اسبانيا تجاه الصحراء الغربية مبهمة وتعرف تناقضات عديدة، وهذا الأمر يدفع إلى التساؤل إذا ما كانت لإسبانيا فعلا سياسة تجاه الصحراء الغربية، عدم وجود سياسة أصلا، وإذا ما كانت هنالك سياسة فعلا، فهي تتلخص في مجموعة من الواقف غير المنسجمة، واذا ما كانت السياسة الخارجية تتميز بوحدة الأهداف التي تضمن انسجامها وتماسكها فيمكن التسليم بطرح غياب سياسة خارجية اسبانية تجاه الصحراء الغربية كوحدة مرجعية.

لخص Toby Shelley الصحفي والكاتب الذي تناول قضية الصحراء الغربية في كتاباته، هذا الوضع قائلا بأن اسبانيا لا تملك القوة الكافية للعب دور الوساطة في حل النزاع في الصحراء الغربية، فهي متخوفة من مواجهة المغرب بسبب عوامل الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، الإرهاب، والضغوط بشأن سبتة ومليلة. في نفس الوقت تبحث اسبانيا عن بناء علاقات قوية مع الجزائر، إذ تزداد أهمية الغاز الطبيعي والطاقة الجزائريين بالنسبة لأوروبا عموما ولإسبانيا خاصة.، كما أنها لا تريد أن تخسر شعبيتها في الداخل بنكران حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره

إذا كانت هناك أقاليم اسبانية تتمتع منذ سنوات عديدة بالحكم الذاتي على غرار الباسك وكاتالونيا، وبدرجة كبيرة من الاستقلالية المحلية تزداد مطالبها بالاستقلال حدة، ألا يفترض أن تستخلص الدروس من التاريخ بأن مقترح الحكم الذاتي ليس على ذلك القدر من الملاءمة والقابلية والفعالية في حالة الصحراء الغربية التي أقر لها القانون الدولي بحق تقرير مصيرها وتشكيل دولة مستقلة إذا ما اختار شعبها ذلك من خلال استفتاء عادل وحر ونزيه.

كما تثير السياسة الاسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية تساؤلا حول امكانية اعتبار عدم تتمة مسار تصفية الاستعمار من مستعمرتها السابقة- وفق مقتضيات القانون الدولي والشرعية الدولية من خلال تمكيين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير مصيره عن طريق استفتاء حر وعادل – وسياسة "الحياد الإيجابي" التي تنتهجها، موقفا منحازا لأحد طرفي النزاع ومساندا تماما للطرح المغربي بخصوص الصحراء الغربية.

وبخصوص السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح، حول امكانية قيام اسبانيا بدور فاصل في حل نزاع الصحراء الغربية، فإن الاجابة على هذا السؤال تبقى مرهونة بحدوث تحول في المعطيات الدولية والإقليمية التي تحول دون إسبانيا وذاك الدور حاليا. كأن يتم مراجعة نظام اتخاذ القرار في مجلس الأمن الدولي، أو أن تتغير تركيبة ميزان القوى العالمي ليفرز اسبانيا كقوة فاعلة عالميا. في الوقت الراهن، قد يكون منتظرا أن تتبنى اسبانيا موقفا واضحا ووحيدا بشأن قضية الصحراء الغربية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. بن جلون أحمد مجيد: **الحسن الثاني ملك المغرب، انبعاث أمة**، الجزء 15، مطبوعات القصر الملكي، 1970المطبعة الملكية، الرباط، 344. ص
2. ـــــــ: **الدراسات الخاصة، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم**، دار نافع للطباعة، مصر، 1976.

الرسائل الجامعية:

1. صايج مصطفى : **تطور العلاقات الجزائرية المغربية (1962-2000): دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية**، تحت إشراف الأستاذ حسين بوقارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995-1996.
2. عمرون محمد: **تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر الثاني**، تحت إشراف الأستاذ حسين بوقارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006.

الوثائق والمقالات الصحفية:

1. بعيط سعيدة: "**رئيس اللجنة الجزائرية للتضامن مع الشعب الصحراوي: إسبانيا متواطئة مع المغرب ضد الصحراء الغربية**"، وقت الجزائر، على الموقع www.wakteldjazair.com.
2. بوخرس أنور: **سخط متزايد في الصحراء الغربية**، الشرق الأوسط ، آذار/مارس 2012، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، 2012، 24ص.
3. بوهريد محمد، **قضايا شائكة على طاولة اللقاء المرتقب بين بنكيران وراخوي**، جريدة المساء المغربية، العدد 1896،بتاريخ 31 أكتوبر 2012.

4. تيقامونين ابراهيم، **درس في مقياس نظرية السياسة الخارجية**،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2011

5. خمريش عز الدين: "**راخوي إسبانيا وقضية الصحراء المغربية**"، يومية المساء، العدد 1895، بتاريخ 30 أكتوبر 2012.

6. رويث كارلوس ميغيل: (ترجمة مصطفى محمد الأمين)، **الصحراء الغربية 1975ـ 2005: تبدل متغيرات نزاع معاصر**، نشرة معهد إيلكانو الملكي، رقم 40/2005، 30 مارس 2005.

7. فاتح أ: **رئيس الحكومة المغربي متحدثا لرئيس الوزراء التركي في البرازيل: نزاع الصحراء الغربية بيننا وبين الجزائر وليس مع البوليساريو**، وقت الجزائر، على الموقع www.wakteldjazair.com.

8. قاسم جمال زكريا، والعقاد صلاح، "**مسألة الصحراء – الصحراء الاسبانية سابقا**"، الدراسات الخاصة، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار نافع للطباعة، مصر، 1976.

9. عطاف أحمد ، **درس في مقياس اتخاذ القرار في السياسة الخارجية**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2011.

10. غريب حبيبة، "**تخلي اسبانيا على اللاجئين في المخيمات يخدم المخططات المغربية**"، جريدة الشعب، العدد 15864، 31 جويلية 2012

11. لعلامي جمال:" **15 حقيقة أخفاها "البلاط الملكي" في نقاش "ميدي 1"**، صحيفة الشروق، الأربعاء 21 نوفمبر 2012، ص3.

12. مجدوبي حسن، "**مدريد ترفض اي مقارنة بين حالتي كتالونيا والصحراء الغربية وأحزاب انفصالية تتبنى العكس**"، جريدة القدس العربي 20ـ11ـ2012

13. محمود معروف، الصحراء الغربية: **اسبانيا تقترب من موقف المغرب دون أن تبتعد عن مطالب جبهة البوليساريو**، القدس العربي، 8ـ07ـ2007

14. معمري ر، **الوزير الأول الصحراوي يدعو فرنسا واسبانيا إلى تغيير مواقفهما تجاه الصحراء الغربية**، أخبار الجزائر، الإثنين 2 جويلية 2012، ملف محمل يوم 2 أوت 2012.

15.مرساوي فايزة: **تداعيات القضية الصحراوية وسط تطور الأوضاع الدولية**، جريدة المحور، العدد 75 ، من 21 الى 27 ديسمبر 2011، ص10-11 ، ....

16.مسعودة ط، **الرباط تقايض مدريد بـ "سبتة ومليلة" مقابل موقفها من الصحراء الغربية تحاول الضغط لوقف تبنيها للائحة البرلمان الإسباني**، الفجر يوم 04-12-2010

17.....، **اسبانيا المسؤول الوحيد عن معاناة الشعب الصحراوي (مسؤول نقابي اسباني)**، وكالة الأنباء الصحراوية، 17-12-2011،

18.ـــ: **لقاء الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي وزير الخارجية وعضو المكتب السياسي مع مسؤولي الصحافة الوطنية**، مديرية قسم الصحافة والإعلام، وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر، 26 مارس 1983.

19.ـــــــ: **مذكرة حول الصحراء الغربية**، مقتطف من إعلان المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الامتياز، كولمبو، 16-19 أوت 1976.

المراجع باللغة الفرنسية:

سلطان

Textes juridiques:

1. Les résolutions de l'Organisation des Nations Unies.
2. La constitution espagnole, sanctionnée par le Roi d'Espagne devant les Cortès, le 27 décembre 1978.

Livres :

1. ASSIDON, E. : **Sahara Occidental: un enjeu pour le nord-ouest africain**, cahiers libres, 350, ed François Maspero, Paris 1978, P 160.
2. BERRAMDANE, A. : **Le Sahara Occidental enjeu maghrébin**, Karthala, paris, 1992, 357p.
3. BOUSSELHAM, A. : **Regards sur la Diplomatie algérienne**, casbah éditions, Alger, 2005, P 396.
4. BOUTROS – GHALI, B. : **Les conflits de frontières en Afrique**, Editions techniques et économiques, Paris, 1972.
5. CHAPAUX, V., ARTS, K., et PINTO LIETE, P. : **Le droit international et la question du Sahara Occidental**, International Platform of jurists for east Timor, Pays-Bas, Porto, 2009
6. David, C. : **La guerre et la paix: approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie**, Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, juillet 2000, France, 525p.
7. Gareth, I., **Prévenir les conflits: un guide pratique**, (Traduit de l'anglais par DELLECKER Adrian), Politique Etrangère 1 :2006, Armand Colin, IRIS, printemps 2006, France, pp93-104, p94.
8. Guillaume, G. : **Les grandes crises internationales et le droit**, Edition du Seuil, Paris, septembre 1994, 319p.
9. MALEK, B. : **La question du Sahara Occidental et le droit international**, OPU, Algérie, 1983.
10. POINTIER, L. : **Sahara Occidental: la controverse devant les Nations Unies**, Karthala-Institut Maghreb-Europe, Paris, 2008, 23

Articles:

1. ALONSO P.M., BLASCO E.F., BIRABENT-CAMARASA C., **Les gouvernements démocratiques en Espagne depuis 1975**, Halshs-00130245, version 1- 10 février 2007.
2. BENANTAR, A. : **Relaciones Intra-Magrebínes: Comment expliquer un dispositif de blocage au Maghreb?**, CREAD, Alger.
3. BERNARD, L. : **Les politiques méditerranéennes de l'Espagne à la recherche d'un équilibre entre l'impératif de la sécurité et l'éthique de l'interdépendance**, (note), études internationales, vol 26, N°2, 1995, pp 315-327. Disponible sur http://www.erudit.org/apropos/utilisation.html
4. CLARET, A., et VALCARCEL, D. : **Débat entre Omar AZZIMEN et Luis PLANAS,** inAfkar/idees, automne 2005, pp 11-17.
5. Conseil de Sécurité, Nations Unies **Lettre datée du 29 janvier 2002, adressée au Président du Conseil de sécurité par le Secrétaire général adjoint aux affaires juridiques, Conseiller juridique** , S/2002/161 du 12 février 2002.
6. Dris-Ait Hamadouche L. et Dris C., **"Algérie-Espagne: relations à géométrie variable",** annuaire international CIDOB, 2006
7. FLORENSA S. et VALCARCEL D., **"Entretien avec Miguel Angel Moratinos, le role de l'Espagne et l'Union Européenne dans le conflit du Liban, le problème de l'immigration irrégulière, sont deux grands affaires, de la politique extérieure espagnole",** Afkar/Idées, Automne 2006, PP 11-14.
8. El-Madkouri MAATAOUI, M. : **L'image du monde arabe dans la presse espagnole,** inAfkar/idees, automne 2005, pp 61-64.
9. H.Zoubir, Y., **Le conflit du Sahara Occidental Enjeu régionaux et internationaux**, CERI, CNRS, Paris, février 2010, 8pages. Disponible sur
10. H.Zoubir, Y., **Lorsque la géopolitique et la realpolitik empêchent de résoudre un conflit et violent le droit international : le cas du Sahara Occidental**, le droit international et la question du Sahara occidental, la Haye, Pays Bas, 2009, pp275-297.

11. MAATAOUI M., "**L'image du Monde Arabe dans la presse espagnole**", Afkar/idees, automne 2005, pp61-64.

12. MAÏHOLD G., "**Espagne, le retour vers l'Europe"**, (traduit par Stéphanie Bauer), Politique étrangère, 1:2006, France, Armand Colin, 2006, P 162

13. Miguez, A. : **Le Sahara occidental et la politique maghrébine de l'Espagne**, In: Politique étrangère, N°2, 1978 - 43e année, pp. 173-180. Disponible sur:http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/polit_0032-342X_1978_num_43_2_1633

14. Segura I Mas, A**. : La question du Sahara dans la dynamique géopolitique du Maghreb,** CONFLUENCES *Méditerranée* - N° 31 AUTOMNE 1999, pp 119-131

15. VII Seminario Internacional sobre, **Seguridad y Defensa en el, Mediterráneo, Conflictos regionales y estrategias de seguir dada**.

16. SIDI M, O. : **Analyses du Conflit du Sahara Occidental,** in South Africa- Algeria – Western Sahara relations, Volume 2 Publication issued by the south Africa Embassy in Algeria on the 16th …….day. Celebrations, 2010, page 21-26.

17. VELLAS, P. : **La diplomatie marocaine dans l'affaire du Sahara occidental,** in Politique étrangères N°4 -1978 – 43ème année, pp 417-428.

18. -------, **Aminatou Haidar doit présenter ses excuses**, in Jeune Afrique, le 10-12-2009

19. -------, Sahara Occidental: sortir de l'impasse, International Crisis Groupe rapport Moyen-Orient/ Afrique du Nord N°66- 11 juin 2011.

20. ---------, 27 février 1976 proclamation de la RASD 25 années pour la liberté et l'indépendance, Sahara INFO, N°112, décembre 2000

21. Documents et Articles de presse :

22. Lachachi M.C., **Maroc-Espagne, le Sahara Occidental ou le grain de sable**, quotidien Liberté, du 6 octobre 2012.

23. Qattab T., **Aznar : dure fut la chute**, Publié dans Aujourd'hui le Maroc, le 16 - 03 – 2004.consulté le 17 avril 2013 .

24. Sahara Info, 27-02- 1976, **Proclamation de la RASD 25 années pour la liberté et l'indépendance**, in Sahara Info, N°112, décembre

2000, 15f, trimestriel bulletin de l'Association des Amis de la RASD, la Draveilloise, Paris, 2000.

25. Sahara Info, N°112, décembre 2000, 15f, bulletin trimestriel de l'Association des Amis de la RASD, la Draveilloise, Paris, p2.
26. Slimani L., **Maroc-Espagne si loin, si proche**, in Jeune Afrique, le 13 septembre 2010/ file://F:\jeune afrique\articelimp_ARTJAJA2591036-039.xm10_si-loin-si-proche.html le 15-10-2012.
27. Slimani L., **Un ambassadeur pas comme les autres**, in Jeune Afrique, N°2572, 03-05-2010, p 069.
28. **----------, Droits de l'Homme dans les territoires sahraouis, le geste de Javier BARDEM,** in Liberté, Jeudi 6 décembre 2012.
29. ----------, **La question du Sahara Occidental,** III, Mission permanente d'Algérie auprès des Nations Unies, RADP, New York, 30 décembre 1977.
30. ----------, **Sahara Occidental: processus de paix, institutions sahraouies, droits de l'Homme, migration**, Office fédéral des migrations ODM, Berne, Suisse, 23 mai 2008
31. ----------, "**Espagne"**, Comité d'aide au développement (CAD) Examen par les pairs, Organisation de Coopération et de Développement Economique, Paris, France, 2007, P21

Sites et liens internet

1. http://www.house.gov/pitts/temporary/040719l-ustr-moroccoFTA. Pdf
2. http://www.isanet.org/compendium_sections/2007/06/foreign_policy_.html
3. www.JeuneAfrique.com
4. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/polesario/sec08.doc_cvt.htm, consulté le 30-10-2012.
5. www.wikipedia.org
6. www. www.un.org
7. www.douane.gov.dz
8. www.elmouradia.dz
9. www.amb-rasd.org
10. http://www.maghress.com/fr/aujourdhui/10888.
11. http://www.oecd.org/dac
12. http://www.ceri-sciences-po.org
13. http://www.amaidan.fr/archives/2013/01/10/26115568.html,
14. http://www.ladocumentationfrancaise.fr/pages-europe/d000478-ceuta-et-melilla.-villes-espagnoles-ou-dernieres-colonies-en-afrique-par-yves-zurlo/article,
15. file://F:\jeuneafrique\articelimp_DEPAFP20120526164709_maroc-de-blocages-en-échecs-le-conflit-du-sahara-occidental-semble-s'enlisser.html
16. file://F:\jeuneafrique\articelimp_DEPAFP20101128171911_manifestation-contre-une-enquête-internationale-sur-le-sahara-occidental.html
17. www.almassae.press.ma
18. http://perso.club-internet.fr/erra/cyber-cliquet.htm

المراجع باللغة الانجليزية

1. BESENY, J. : **Western-Sahara under the Spanish empire,** inAARMS,Vol. 9, No. 2 (2010) 195–215, ***MiklósZrínyi National Defence University, Budapest, Hungary,*** Received: June 16, 2010

2. BOUKHARI A. : **The international dimension of the conflict over the western sahara and its repercussions for a moroccan alternative,** Working Paper (WP) Nº 16/2004, 5/4/2004, Area: Mediterranean & Arab World – WP Nº 16/2004 (Trans. Spanish) 5/4/2004.

3. CARNERO, A., et SARIAS D. : **The western sahara: disloyalty, negligence... or responsibility,** international faes, nº 46, 22/05/2007**.**

4. GILLESPIE, R. : **Spain and Morocco: A Case of Crisis in Euro-Mediterranean Relations**, Second Pan-European Conference *Standing Group on EU Politics,* Bologna, Real InstitutoElcano des EstudiosInternacionales y Estrategicos, p17, 24-26 June 2004, disponiblesurhttp://www.jhubc.it/ecpr-bologna

5. GILLESPIE, R. : **Spain and Moroco:Towords a reform agenda?**, "Barcelona+ 10" and the European Neighbrhood policy, Fondacion paralas Relaciones Internacionales y el Dialogo Exterior (FRIDE), 2005.

6. Professor GILLESPIE, R. :, **Spain and the Western Mediterranean**, School of Politics and Communication Studies, University of Liverpool, L69 3BX, working paper 37/01.

7. HAGEN, E. : **The role of natural resources in the Western Saharan conflict, and the interests involved**, Journalist, Norway, Western Sahara Conference Proceedings, pp 292-308.

8. MUNENE, M. : **History of Western Sahara and Spanish colonization**, United States International University, Nairobi.

9. Ruiz Miguel, Carlos. : **Spain's legal obligations as administering power of Western Sahara**, University of Santiago de Compostela (Spain) pp 222-253.

10. SHELLY, T. : **Natural resources and the western sahara**, pp 17-21.

11. SHELLY, T. : **Western Sahara – from refusal to assertion**, Journalist and writer, Hitchin, United Kingdompp 116-132.

12. Solà-Martín, A. : **Conflict resolution in Western Sahara**

13. Thies Cameron G., **Role Theory and Foreign Policy**, University of Iowa, Department of Political Science, USA , May 2009